ATED
جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية
Association Talassemtane Pour l'Environnement et le Développement

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الرباط
المغرب

تقرير حول الحالة البيئية بإقليم شفشاون

2022

ATED
جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية
Association Talassemtane Pour l'Environnement et le Développement

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الرباط
المغرب

تقرير حول الحالة البيئية بإقليم شفشاون

مشروع ارساء حكامة محلية
وإعداد تقرير عن الحالة البيئية بإقليم شفشاون

2022

الإشراف والاعداد:

- عبد الاله التازي
- عادل عزوزي نحال
- محمد سطار
- سلوى البردعي

البحث والتوثيق:

- نجلاء الكمري
- سناء صديقي

التصميم:

- محمد العياش

الشركاء:

- المديرية الإقليمية للمياه والغابات؛
- المديرية الإقليمية للفلاحة؛
- المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
- الجماعات الترابية بإقليم شفشاون؛
- مديرية المنتزه الوطني لتلسمطان؛
- المرصد الإقليمي للبيئة والتغيرات المناخية بشفشاون.

كلمة جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية

إن من الرهانات الصعبة في الاشتغال بالمجال البيئي والتنموي هو النجاح في خلق التوازن بين حاجيات السكان من حيث الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها وبين الحفاظ على المجال البيئي وعلى المؤهلات الطبيعية للمجال؛

ولهذا تسعى جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية ،انطلاقا من أدوارها التنموية ومهامها المرتبطة بالحفاظ على المؤهلات البيئية، من خلال هذا المنجز – في سياق استكمال العمل الذي أنجز في التقريرين السابقين- إلى تناول أربعة محاور آنية وذات بعد بيئي وتنموي :

1- **الحكامة المائية** وذلك لراهنية الموضوع وللدور الحيوي الذي يلعبه الماء في تحقيق التنمية المستدامة ارتباطا بما يعيشه المغرب في السنوات الأخيرة من جفاف هيكلي يحتم علينا التفكير بجدية في عقلنة الاستهلاك والبحث عن موارد بديلة مع إرساء حكامة مستدامة في تدبير الموارد المائية واعتماد مجموعة من المخططات الكفيلة بتحسين الثروة المائية ؛

2- **الساحل** وما يختزنه من موروث بيئي غني ومتنوع يحتوي على مختلف الأوساط البيئية ذات القيمة الكبيرة ويزخر بثروات طبيعية مهمة. خاصة وأن إقليم شفشاون يتوفر على ساحل متوسطي يمتد على مسافة 120 كلم والذي يعرف عدة تجاذبات بين عقلنة الاستغلال والمحافظة على مؤهلاته الطبيعية؛

3- **دور المنتزهات الطبيعية في الحفاظ على التنوع الحيواني والنباتي** وعلى الأدوار والوظائف التي تلعبها في الحفاظ على الغذاء للإنسان، العلاجات الطبية والصيدلانية، المساهمة في التعلم والبحث العلمي، توفير فضاءات للترفيه والسياحة والحفاظ على دورة الكائنات الحية ودورة الموارد الطبيعية، إضافة كذلك إلى تسليط الضوء على القوانين المنظمة لهذه المنتزهات ؛

4- **المؤهلات الأركيولوجية بالإقليم**، حيث أن التطرق لهذا المحور كان محط نقاش مع الفاعلين المدنيين والتي خلصت إلى ضرورة تسليط الضوء على بعض هذه المؤهلات والإشارة إلى أهميتها التاريخية وكذلك إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه، بعد ترميمها وتثمينها، في التنشيط السياحي وخلق تنمية اقتصادية مستدامة.

إن الاهتمام من طرف جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية بشفشاون بهذه المواضيع جاء نتيجة تشاور وتنسيق مع مجموعة من الجمعيات المحلية الممثلة في المرصد الإقليمي للبيئة والتغيرات المناخية بإقليم شفشاون، وكذلك مع المنتخبين وبعض الإدارات المعنية من أجل تسليط الضوء على هذه الأوساط والمشاكل التي تعيشها وكذلك محاولة البحث عن بعض الحلول بمقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين المحليين.

رئيس جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية

عبد الاله التازي

كلمة منظمة Heinrich Böll

À l'échelle mondiale, la crise climatique menace nos moyens de subsistance. La surexploitation des ressources naturelles par l'homme et la pollution de notre environnement affectent de plus en plus notre vie quotidienne. L'eau se raréfie, les sols s'érodent et la biodiversité décline. En même temps, les phénomènes météorologiques extrêmes deviennent de plus en plus fréquents, entraînant des incendies de forêt, des épisodes de sécheresse et des inondations.

Aujourd'hui, nous devons plus que jamais nous mobiliser et agir en conséquence, au Maroc et partout ailleurs dans le monde. Seulement voilà, une action efficace contre le changement climatique et la dégradation de l'environnement nécessite d'abord une analyse précise et détaillée. Chaque pays et chaque région est confronté à des défis spécifiques qu'il convient de comprendre dans un premier temps, afin d'élaborer des stratégies efficaces sur mesure pour une meilleure protection de l'environnement.

Consciente de l'importance de l'analyse et de l'évaluation de l'état des lieux des dégâts environnementaux, la Fondation Heinrich Böll Rabat est ravie de soutenir son partenaire l'Association Talassemtane pour l'Environnement et le Développement (ATED) dans l'élaboration du Rapport sur l'état de l'environnement dans la province de Chefchaouen. Ce travail conséquent et cette démarche novatrice permet de voir en détail la situation actuelle des forêts, des lacs et rivières, des zones littorales et montagneuses au sein de la province de Chefchaouen .

Grâce à une approche participative qui fédère une vingtaine d'associations locales dans un observatoire provincial de l'environnement et du changement climatique, et grâce à de nombreuses visites sur terrain, l'ATED a été en mesure de rédiger le présent rapport que nous estimons de haute qualité .

En tant que Fondation Heinrich Böll, nous sommes fière de cette initiative et de cette collaboration, car la démarche de l'ATED reflète pleinement notre approche factuelle et participative de la lutte contre le changement climatique et peut servir d'exemple aux associations œuvrant dans d'autres provinces du Maroc .

Nous espérons que le présent rapport contribuera grandement à sensibiliser le grand public aux menaces auxquels fait face notre environnement et plus particulièrement celui de la province de Chefchaouen, et qu'il servira de base à l'élaboration et à la mise en place de solutions concrètes - des solutions que toutes les parties prenantes élaboreraient et mettraient en œuvre ensemble et qui contribueraient à préserver les ressources naturelles du Maroc.

المحور الأول

الحكامة المائية

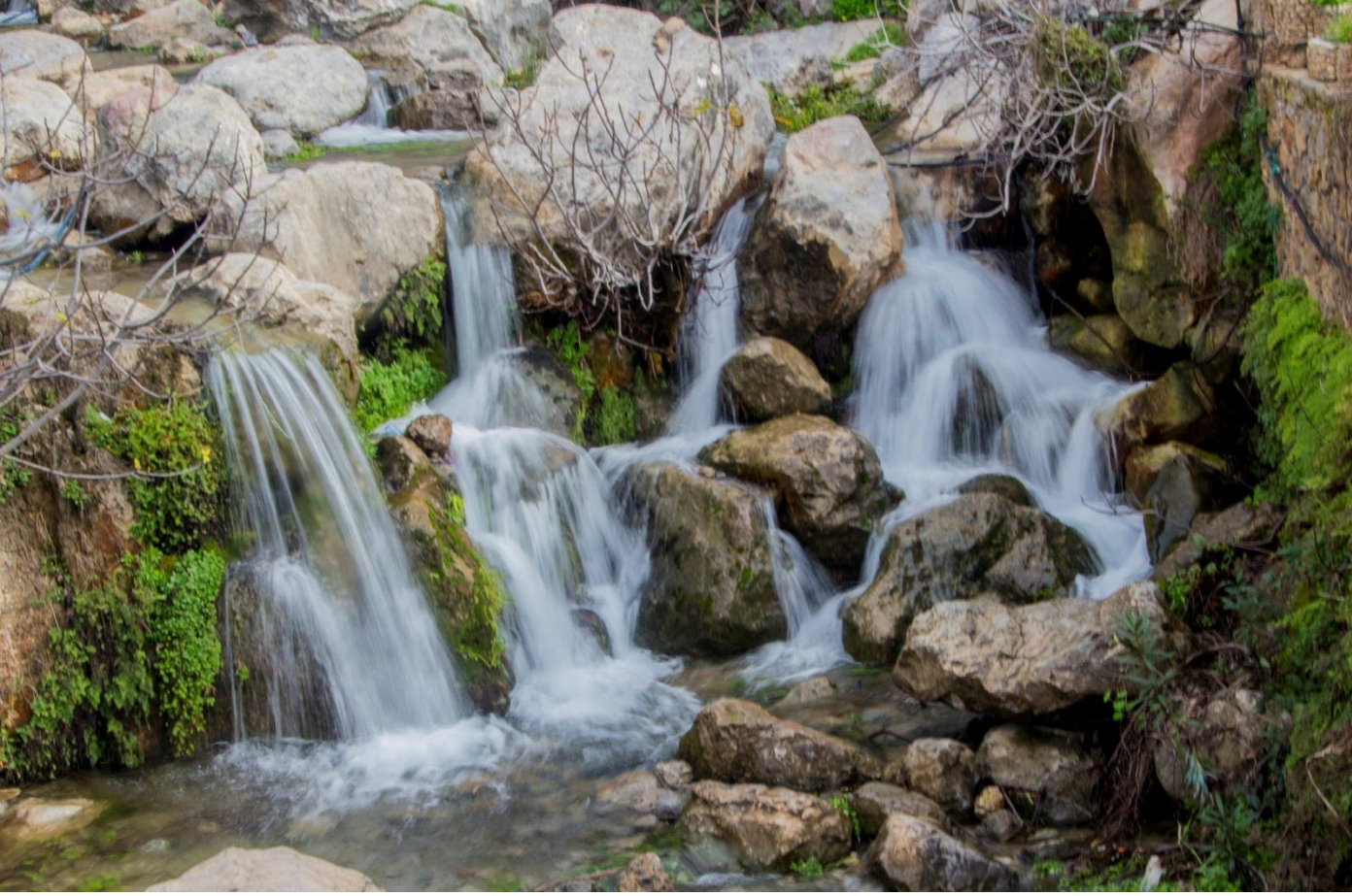

1. السياق العام:

إن أهمية الماء للحياة ليست بحاجة الى تأكيد أو برهنة بل إن تلك الأهمية تصل حد القدسية لدى بعض المجتمعات والثقافات قديما وحديثا؛ فالماء أساسي للحياة في تجلياتها الكبرى كما في أصغر التجليات .

فليس غريبا إذن أن يصبح الحديث عن موضوع الماء في العقدين الاخيرين ذا أولوية سواء لدى المنظمات الدولية ولدى الدول وذلك في تزامن مع الحديث عن التغيرات المناخية كواقع يتفاقم وتتبدي آثاره ملموسة .

يحدث ذلك في سياق نمو ديمغرافي مطرد واتجاه المؤشر السكاني نحو التمدن على حساب البادية وهو ما يزيد من التوسع العمراني وارتفاع منسوب الحاجة للماء لغايات الاستعمال البشري اضافة الى الاستعمالات الأخرى الفلاحية والصناعية؛ إن الماء، رغم كل ما يمكن أن نعتقده، هو مورد نادر يتأثر بسرعة بالتغيرات المناخية خصوصا وأن نسبة المياه العذبة على الأرض لا تتجاوز ال 3% هي عبارة عن مياه جوفية وجليدية أو على شكل أمطار. وهو يكتسي أهمية حيوية سواء بالنسبة للإنسان أو للحياة البرية والطبيعية؛ فالحضارات الانسانية كلها تشكلت حول الماء وبالماء.

اهداف التنمية المستدامة

2. الماء والتنمية المستدامة :

اعتبارا للدور الحيوي الذي يلعبه الماء في تحقيق التنمية المستدامة فقد حظي بمكانة خاصة ضمن الأهداف الانمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، فالهدف 6 تم التنصيص فيه على ضرورة أن تعمد الدول إلى " تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مياه الشرب المأمونة " وذلك من خلال تحسين شروط مصادر مياه الشرب بعيدا عن أي تهديد بالتلوث، ولبلوغ هذا الهدف تسهر منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على تحسين الخدمات المرتبطة بالماء الشروب، خاصة في البلدان النامية التزاما بالشعار الدولي "الماء من أجل الحياة" خلال الفترة 2005-2015.

لقد حدد إعلان الألفية ستة أهداف إنمائية مرتبطة بموضوع الماء تتعلق بمياه الشرب، مياه الصرف الصحي، المياه المحيطة ومعالجة مياه الصرف الصحي، شح المياه وتطوير استخدامها، تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية ثم النظم الايكولوجية للمياه العذبة. وللأسف، فإن تقارير الهيئات الدولية المعنية بالموضوع تسجل في كل مرة عجز العديد من الدول عن بلوغ النتائج المنشودة والارتقاء بمستوى التدبير المستدام للموارد المائية في افق 2030 ومازال 170 بلدا يسجل قصورا كبيرا وهو ما يعيق توفر الشروط الأساسية للتنمية المستدامة وتحقق الأهداف الانمائية الأخرى كالقضاء على الفقر والتغلب على الجوع وضمان السلامة الصحية، لما للماء من صلة مباشرة أو غير مباشرة بمعظمها.

ولتجاوز الوضعية المثيرة للقلق أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016 العقد الدولي للعمل (2018 - 2028)، "المياه من أجل التنمية المستدامة "، الذي يشار إليه عادة بتسمية العقد الدولي للعمل من أجل الماء. ويضع من بين أهدافه الكبرى

التشجيع على الحكامة المستدامة في تدبير الموارد المائية اعتمادا على مخططات متكاملة ؛ وذلك من أجل تحقيق الغايات الستة المسطرة في أهداف التنمية المستدامة ، وذلك اعتمادا على مجموعة من التدابير الكفيلة بتحسين تدبير الثروة المائية مثل:

.1	اعتماد المقاربة المتكاملة للموارد المائية لمواجهة قلة المياه من خلال خلق توازن بين الطلب على المياه مع الارتقاء بإدارة المياه السطحية والجوفية؛
.2	تعزيز التعاون في مجال الموارد المائية المشتركة؛
.3	تعزيز سبل التكيّف مع التغيرات المناخية والتخفيف من تداعيات الكوارث ؛
.4	تحسين البنيات التحتية المتعلقة بالمياه لضمان توفير المياه للجميع.

إن اعتماد هذه الخطوات من شانه التخفيف من حدة المشاكل التي تهدد الثروة المائية بالعالم بما يعنيه ذلك من تداعيات فادحة على جودة الحياة لدى فئات عريضة من سكان الأرض، خاصة وأن المؤشرات والمعطيات الراهنة تنحو منحى سلبيا، إذ أن 2.1 مليار نسمة يعانون من الحصول على المياه الصالحة للشرب و4.5 مليار نسمة يعانون من انعدام توفر بنيات الصرف الصحي وهو ما يؤدي سنويا الى وفاة 340000 طفل إضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية. إنها فعلا مؤشرات تدق ناقوس الخطر وتطرح تحديا جديا على الجميع للموازنة بين الطلب المتزايد في أفق العقود المقبلة والعرض المهدد بشتى عوارض الزوال أو على الأقل، بعوارض مقلقة، فالنجاح في ذلك التحدي هو ضمان في مجموع مجالات التنمية المستدامة.

صحيح أن الجهود المبذولة من طرف الكثير من الدول تقدم مؤشرات إيجابية بفضل الوعي بأهمية الماء في كل مناحي الحياة وبضرورة التدبير المستدام له والأهم هو إدراك أهمية العمل المشترك للتغلب على التحديات المرتبطة بالموضوع بدءا من المحلي والوطني فالجهوي وصولا إلى التنسيق الدولي ضمن رؤية موحدة كما رسمتها منظمة الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة (الهدف السادس)، والعشرية الدولية للماء 2018 - 2028 .

إن المعطيات الرقمية تكشف بشكل جلي المخاطر التي تتهدد الدول والناس في المنظور القريب جراء ارتفاع المؤشرات السلبية فيما يخص موضوع الماء، وهذه بعض الأرقام الدالة على سبيل المثال لا الحصر:

أرقام ومؤشرات حول أزمة المياه بالعالم
0.4% فقط من المياه المتوفرة بالعالم متاحة للاستعمال البشري؛
أزيد من 2 مليار نسمة تعاني من نقص في الماء وتشمل أربعين دولة تعاني من إجهاد مائي ملموس وحاد؛ أي قرابة نصف سكان العالم ، يعيشون خطر شح المياه؛
حوالي 263 مورد مائي مشترك بين دولتين أو اكثر؛
يبلغ مجموع النفايات البشرية من المياه العادمة حوالي 2 مليون طن يوميا؛
اغلب الكوارث الطبيعية التي يشهدها العالم هي بسبب الماء (فيضانات، جفاف الخ)؛
وتيرة النمو الديمغرافي بالعالم سترفع الحاجة للماء بنسب كبيرة تصل الى 55% في أفق 2050 .
تستهلك الزراعة نحو 70 % من استخدامات المياه حول العالم؛
اختفى ما يقدر بنحو 64 إلى 71 % من المناطق الرطبة الطبيعية في العالم منذ عام 1900 بسبب النشاط البشرى.
انتقلت حصة الفرد من المياه من 15000 متر مكعب سنة 1995 الى 6600 متر مكعب سنة 2010 لتصل 4800 م مكعب سنة 2025 .

إذن من الواضح أن الأولويات الملحة التي تنتظر الدول، كبيرة فيما يتعلق بموضوع الماء وتوفيره لتلبية الحاجة في كافة المجالات كالشرب وإنتاج الغذاء وحماية النظم الإيكولوجية الى غير ذلك من الأوراش التي يتطلبها تدارك الوضع من أجل الرفع من جودة حياة الناس وتعزيز السلامة البيئية بشكل مستدام؛ ذلك أن الوضعية الحالية للمخزون المائي بالعالم تنذر بتحولات درامية قد تزيد من مخاطر تصاعد الصراعات بين المجتمعات وزيادة حدة التوتر بين الدول، فالماء، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد غوتيريس، ثروة ثمينة وهشة وهي لذلك قد تغدو " مسألة موت أو حياة " .

وتبين الخريطة التالية درجة الاجهاد المائي في دول العالم بما يعنيه ذلك من تأثيرات ومخاطر مباشرة كالجفاف، المجاعات، تدهور المنظومات الطبيعية وخسائر زراعية واقتصادية؛ ففي أفق عام 2035، يحتمل أن يعاني 1.8 مليار إنسان من ندرة المياه وثلثا سكان العالم سيعيشون في ظروف الإجهاد المائي نتيجة نضوب المياه في مجموعة من المناطق من جراء ارتفاع الضغط على الموارد المائية.

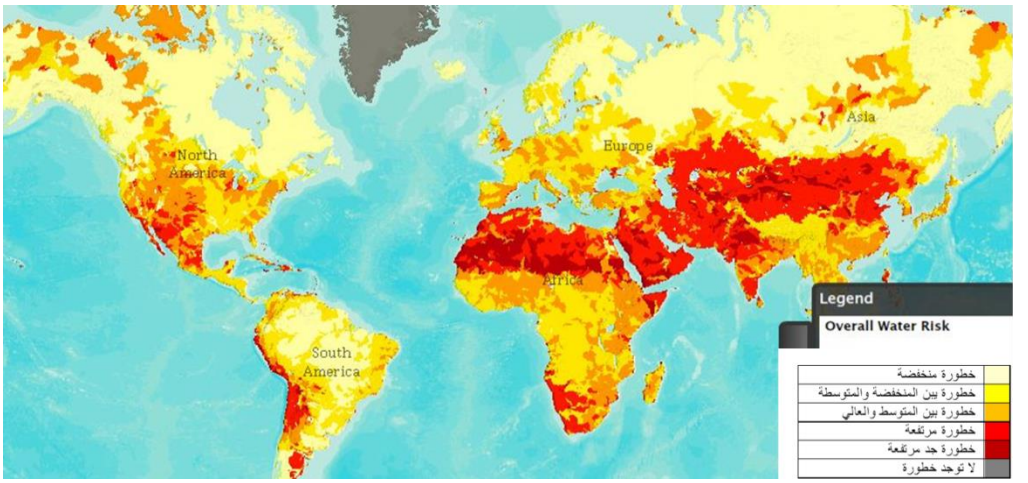

إن المقصود بالإجهاد المائي، الذي يمكن أن يوصف أيضًا بندرة المياه، هو حالة يتجاوز فيها الطلب على المياه الموارد المائية المتاحة سواء السطحية أو الجوفية؛ لقد تم تصنيف ظاهرة الاجهاد المائي في عام 2019 من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي كواحدة من أكبر المخاطر العالمية من حيث التأثير المحتمل للعقد المقبل وتشمل ما يقرب من ربع سكان العالم في 27 دولة أخرى، بما في ذلك العديد من دول أمريكا اللاتينية ومعظم دول البحر الأبيض المتوسط بل إن التهديد قد يشمل 100 دولة بحلول عام 2050. وعليه فسواء تعلق الأمر بالدول النامية أو تلك المتقدمة فإنها مطالبة بالإسراع نحو إيجاد حلول مستدامة من قبيل الاستثمار في جيل جديد من البنيات التحتية والاعتماد على مقاربات مستمدة من الطبيعة مثل إعادة التشجير، إعادة بناء المناطق الرطبة، إدارة الفيضانات والجفاف، إدارة منسجمة مع النظام الطبيعي وذلك من أجل مواجهة التغير المناخي والتقليل من مخاطره عبر اتخاذ مجموعة من المبادرات المتكاملة القائمة على مبدأ التعاون الدولي في مجال المياه وما يرتبط به كالصحة والتنمية والمناخ والكوارث.

3. الماء والتغيرات المناخية :

من النتائج المباشرة للتغيرات المناخية هي التردد الملحوظ للظواهر الطبيعية غير العادية والتي تؤثر مباشرة على المياه كالجفاف، الندرة، تدمير البنيات التحتية، التأثير على دورة المياه: جفاف أو فيضانات؛ كل ذلك ينعكس بالملموس على الماء كما وكيفا. لقد شهد العقدان الأخيران موجات من الجفاف والفيضانات مرشحة للتصاعد كلما ازداد الوضع المناخي تغيرا واختلالا بما يعنيه ذلك من انعكاس سلبي على حياة الملايين من سكان العالم بل إن الارقام التي تقدمها الهيآت الدولية تدعو للقلق وإليكم بعضا منها:

هذا غيض من فيض يضعنا أمام الصورة المخيفة التي بدأت ملامحها المؤشرة في الكثير من المناطق والبلدان .

إن المقصود بالتغيرات المناخية هو التحول أو الاختلال الحاصل في الثوابت المناخية التي تكرست عبر حقب زمنية طويلة؛ هذا التحول قد يعود لأسباب طبيعية أو بشرية. وفي سياق موضوعنا فإننا نتحدث عن التغيرات الناتجة عن الاحتباس الحراري والتي تمتد في الزمن؛ وإذا كان جزء منها يرجع لأسباب طبيعية فإنها ومنذ القرن التاسع عشر صارت نتيجة النشاط الانساني الفلاحي والصناعي المتطور بوتيرة متسارعة ومتسرعة زادت من نسب انبعاث الغازات الدفيئة.

إن النتيجة المباشرة لذلك الانبعاث هو ارتفاع درجة الحرارة، فقد اعتبر العقد من 2011 - 2020 أدفأ عقد عرفه الانسان؛ وهو ما يهدد انتظام التوازن البيئي وما يترتب عن ذلك من نتائج تهدد المناخ العالمي والوجود البشري برمته. وليس ارتفاع درجة الحرارة إلا المقدمة التي تفضي إلى سلسلة من النتائج والظواهر الأخرى مثل

الانزياح المستمر للفصول، اضطراب في التساقطات المطرية، ارتفاع منسوب مياه البحر، الفيضانات والأعاصير، الجفاف أو موجات البرد الشديد، انهيار الجليد في القطب الشمالي إلى غير ذلك من الظواهر المناخية والطبيعية التي ازدادت نسبة ترددها في العقود الأخيرة و من نتائجها المباشرة:

1	التهديد الذي تتعرض له الأصناف الحيوانية والنباتية جراء الجفاف تارة او جراء الفيضانات؛
2	اندثار الغابات في الكثير من مناطق العالم بسبب الحرائق أو التيبس؛
3	التراجع في الانتاج الزراعي نظرا للفيضانات، الجفاف، ملوحة الأراضي الفلاحية إلى غير ذلك من الأسباب؛
4	تردد الظواهر الطبيعية الحادة كالأعاصير والعواصف والأمطار الطوفانية وموجات الحرارة المفرطة أو البرد القارس؛
5	اختلال المنظومات البيئية بكل مكوناتها وكائناتها.

وفي الجدول التالي المخاطر العشر التي تهدد الانسان حسب المنتدى الاقتصادي الدولي:

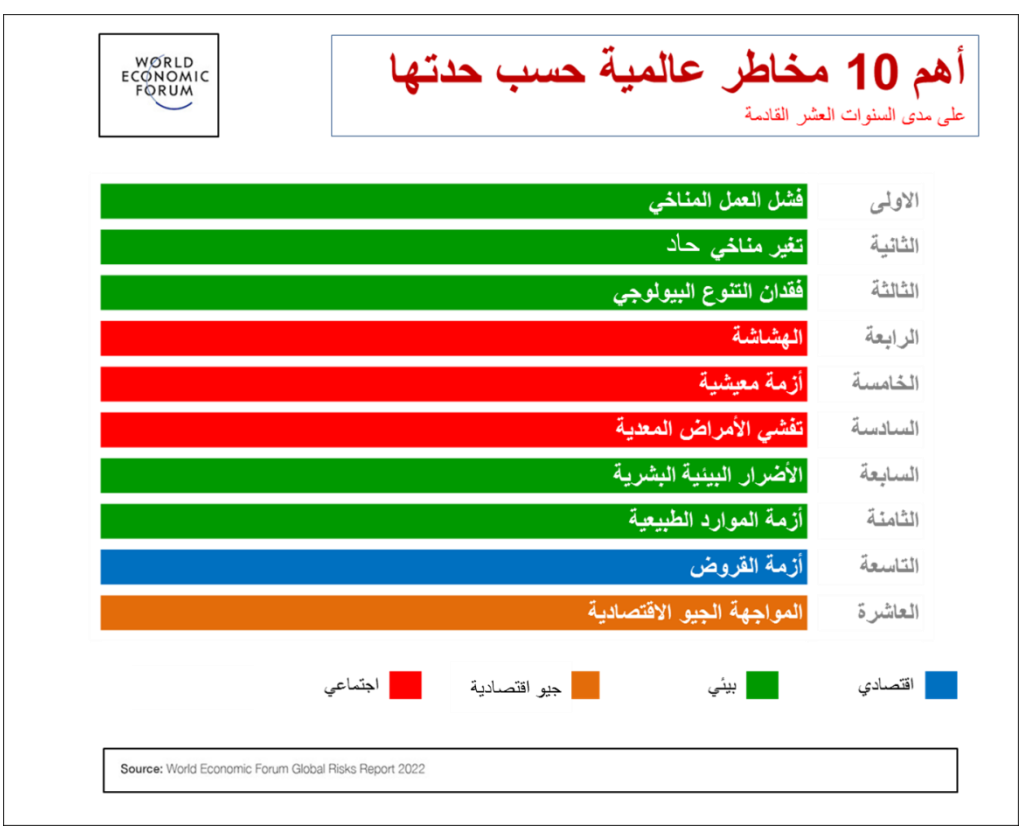

ومن المؤكد أن هذه الاضطرابات المناخية في شتى مظاهرها لها انعكاسات ذات مخاطر عالية على المجتمعات من حيث الجانب الصحي: التزود بالماء الشروب، الأمن الغذائي، سلامة الأفراد، انتشار الأمراض، إضافة للانعكاسات المدمرة على المنظومات البيئية. هذا يعني، ضمن ما يعنيه، أن نظاما كاملا يتعرض للتغير بشكل يمس كل مكونات النظام علما أن مؤشرات التغير تنحو بالاتجاه السالب القائم على الخصاص والندرة.

سواء تعلق الأمر بالميدان الزراعي أو الصناعي، بالاستعمالات المنزلية أو بالاستهلاك؛ فإن الماء عنصر حيوي بالنسبة لها جميعا. من هنا فإن سوء تدبيره قد يكون منشأ العديد من الأزمات السوسيو اقتصادية والصراعات بين الافراد أو الجماعات؛ فمن بين الاهداف السبعة عشر للتنمية فان خمسة عشر هدفا منها يرتبط ويتأثر مباشرة بموضوع المياه. والحال ان التزايد الديمغرافي وارتفاع الطلب الزراعي والضغط الصناعي في ظل تغيرات مناخية تزداد وتيرتها عبر الوقت يطرح تحديا كبيرا فيما يتعلق بالتدبير المستدام للمياه بالنظر للتهديد الفعلي الذي يواجهه المجتمع البشري على مستوى توافر المياه العذبة لكافة الاستعمالات؛ إذ لا تنمية بدون ماء.

إن كثيرا من الدول ستواجه مشاكل جمة في الحصول على الماء ويتعلق الأمر خاصة بالدول الافريقية ودول البحر الأبيض المتوسط بل وفي بعض المناطق الأوروبية كما توضح الخريطة التالية :

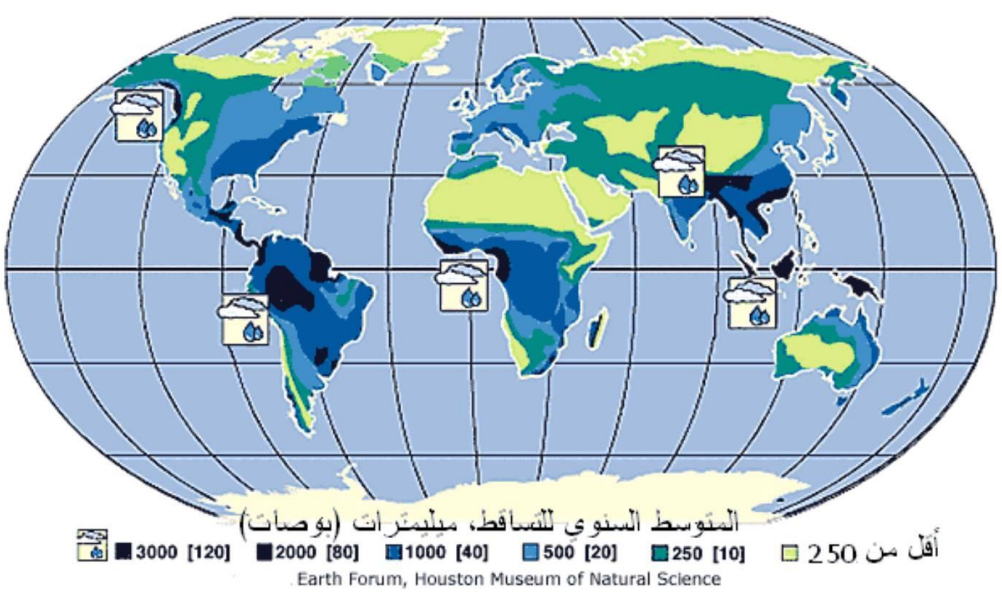

خريطة توزيع الأمطار في العالم

إن تقلب المناخ وتغير انماط التساقطات المطرية كما وكيفا وما يرتبط بذلك من مخاطر يشكل تحديا متناميا أمام مختلف البلدان في مجال إدارة المياه وذلك قبل فوات الأوان؛ فإذا كان التغير المناخي نتيجة عوامل عديدة فإن العامل البشري صار، في العقود الاخيرة، حاسما في ذلك التغير ويزيد من منسوب ارتفاع درجة حرارة الأرض بما يصدر عن ذلك الارتفاع من تداعيات تشبه "لعبة الدومينو" بحيث قد تنهار المنظومة الحالية بكاملها ؛ إن لم تكن قد بدأت بالفعل.

إن النمو الصناعي والزراعي المطرد دفع الانسان للقيام بمجموعة من الممارسات التي ادت الى حدوث الاحتباس الحراري من قبيل إزالة الغابات لتوسيع الوعاء الزراعي بغية رفع الانتاجية والتطوير الصناعي المستهلك للطاقات الأحفورية وما يخلفه من أسباب التلوث.

ولأن الماء هو القاسم المشترك بين كل أهداف التنمية المستدامة ، فإن تعرض دورته لأي خلل من شأنه أن يؤثر مباشرة على كافة القطاعات والمجالات والمنظومات :

- التأثير على التنوع البيئي؛
- التأثير على النشاط الزراعي؛
- التأثير على الاوساط المائية؛
- الجفاف المستمر في العديد من مناطق العالم؛
- تلوث المياه السطحية والجوفية؛
- ارتفاع في نسبة ملوحة مياه البحار؛
- ارتفاع ملحوظ في الظواهر الطبيعية الحادة؛
- ازدياد المساحات المحروق من الغابات؛
- تدهور السلامة الصحية للإنسان؛
- تدهور الأوضاع الأمنية الناتجة عن الجوع ؛

إذن، من الواضح أن تدهور الوضع المائي كما وكيفا سيكون له التأثير الكارثي على حياة الإنسان وعلى مجمل أنشطته على هذه الأرض؛ وقد أعلن المنتدى العالمي للمناخ (cop 26) أن الماء هو الأولوية الاولى التي تتطلب التدخل العاجل للبحث عن حلول مستدامة لتجنيب العالم مشاكل عديدة .

4. إشكالية الماء في المغرب:

4.1. وطنيا :

كثيرا ما تم الحديث عن ارتهان المغرب للأمطار وهو حديث فيه الكثير من الصحة ويعكس الوضع المغربي وطبيعته وارتباط الفلاحة المغربية بنمط معين من التساقطات والفصول. وقد عرف المغرب فترات من الجفاف تكاد تكون دورية مرة كل عشر سنوات؛ غير أن العقود الأخيرة شهدت تغيرا في تلك الدورات ونسبة ترددها إذ ومنذ الثمانينات صار الجفاف يتكرر لأكثر من مرة في العشرية وهو الأمر الذي يهدد الموارد المائية للبلاد بشكل قوي.

والمفارقة تكمن في كون المغرب راهن على الزراعات التصديرية التي تستنزف كميات هائلة من المياه السطحية والجوفية وهو ما جعل العجز المائي يصل 2 مليار متر مكعب سنة 2015 وهو مرشح للتزايد ليلامس الثلاث مليارات من العجز: وهي وضعية تثير القلق.

ولابد من الاعتراف بأن الدولة المغربية تبذل جهودا محمودة في تدبير الشأن المائي من خلال إعداد بنى تحتية على امتداد الجغرافيا الوطنية بغاية الاستغلال الأمثل للتساقطات المطرية والتحكم فيها تخزينا وتوزيعا؛

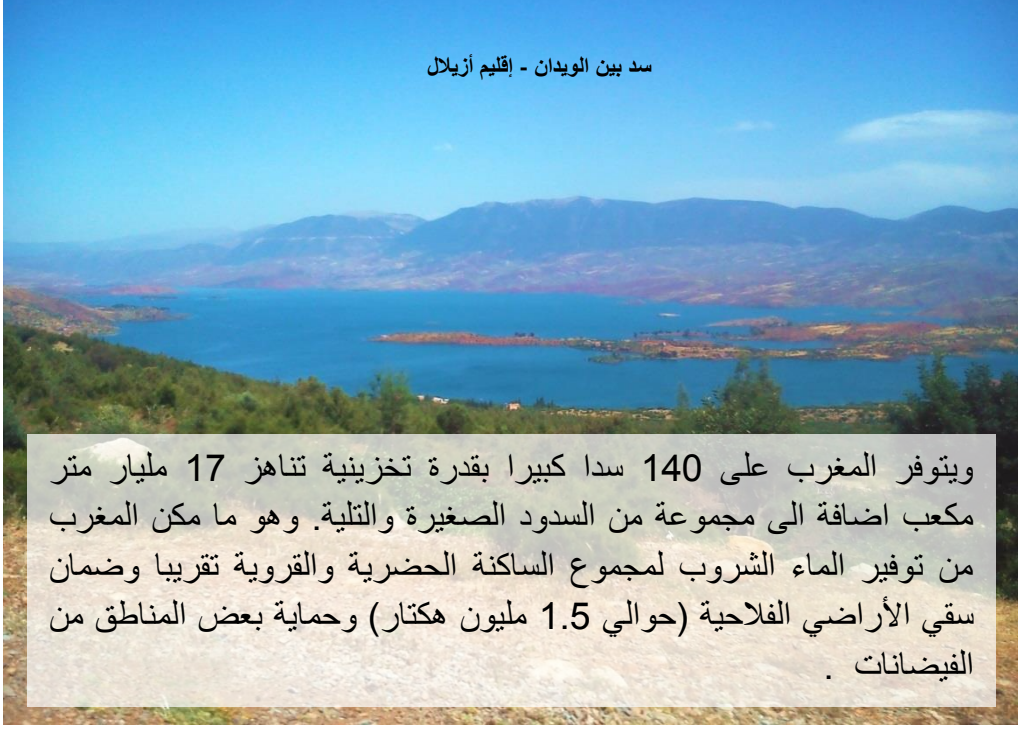

سد بين الويدان - إقليم أزيلال

ويتوفر المغرب على 140 سدا كبيرا بقدرة تخزينية تناهز 17 مليار متر مكعب اضافة الى مجموعة من السدود الصغيرة والتلية. وهو ما مكن المغرب من توفير الماء الشروب لمجموع الساكنة الحضرية والقروية تقريبا وضمان سقي الأراضي الفلاحية (حوالي 1.5 مليون هكتار) وحماية بعض المناطق من الفيضانات .

إن المعطيات الرقمية حول وضعية التغيرات المناخية وتداعياتها تدعو الدولة لاتخاذ تدابير حقيقية ومستدامة في مجال تدبير الثروة المائية والمحافظة عليها ومن الظواهر التي تم تسجيلها في السنوات الأخيرة نذكر:

- ارتفاع ملحوظ في درجة الحرارة سنة 2021 بحيث فاق ب 0.9 المتوسط الملحوظ بين سنوات 1981 و 2010 ؛
- تراجع التساقطات المطرية خلال سنة 2021 على سبيل المثال بعجز يناهز 50 % بحيث سجلت الأرقام التالية حسب المناطق :
  - عجز بنسبة تتراوح ما بين 17 % إلى 48 % على صعيد أحواض كير-زيز-غريس، درعة-واد نون، سبو، اللوكوس، أبي رقراق والشاوية؛
  - عجز بنسبة تتراوح ما بين 50 % إلى 65 % على صعيد أحواض أم الربيع وتانسيفت وسوس-ماسة، ملوية والساقية الحمراء- وادي الذهب؛
- نفس الأمر نلاحظه فيما يتعلق بالتساقطات الثلجية التي تراجعت بشكل كبير فخلال الفترة 2018-2022، انتقلت التساقطات من قيمة قصوى تبلغ 45000 كيلومتر مربع في 2018 إلى 5000 كيلومتر مربع في عام 2022 (عجز حوالي 89%). كما انخفضت أيام التساقط الثلجي من 41 يوما سنة 2018 الى 14 يوما سنة 2022؛
- ارتفاع العجز المائي بسبب الوضعية المشار اليها من 54 % سنة 2018 الى 85 % سنة 2021 بوتيرة تصاعدية ؛
- من النتائج المباشرة لهذا العجز انخفاض نسبة ملء السدود بمختلف مناطق المغرب بحيث لم تتجاوز سنة 2022 نسبة الثلث كما هو موضح في الجدول التالي لوزارة التجهيز والماء:

الأحواض المائية	التساقطات المطرية منذ فاتح شتنبر 2021			الواردات المائية منذ فاتح شتنبر 2021			المخزون المائي		
	التساقطات المسجلة (ملم)	معدل التساقطات (ملم)	بالمقارنة مع المعدل %	الواردات المسجلة (مليون م3)	معدل الواردات (مليون م3)	بالمقارنة مع المعدل %	الحجم العادي (مليون م3)	الحجم الحالي (مليون م3)	نسبة الملء %
اللوكوس	325	607	- 46	152	1444	- 89	1722	828	48.1
سبو	281	530	- 47	452	4410	- 90	5554	2704	48.7
ملوية	81	189	- 57	210	1110	- 82	798	77.5	9.7
ابي رقراق	165	338	- 51	58	738	- 92	1082	372	34.3
أم الربيع	171	373	- 54	706	3193	- 78	4955	450	9.1
تانسيفت	122	254	- 52	102	368	- 72	227	109	47.9
سوس ماسة	113	248	- 54	60	552	- 89	731	120	16.4
زيز كير غريس	118	142	- 17	31	139	- 78	313	66.3	19.6
درعة واد نون	68	131	- 48	71	552	- 84	740	145	21.2

إذا كان المغرب قد شهد موجات من الجفاف خاصة في الثمانينات من القرن الماضي، فان الملاحظ ان البلاد ومنذ سنة 2018 تعرف انحسارا ملحوظا في التساقطات المطرية عاما بعد عام وهو الأمر الذي ترتب عنه عجز مائي كبير لم يقتصر فقط على منسوب ملء السدود بل تجاوزه إلى نضوب المياه الجوفية على مستوى عدة مناطق بالبلاد: سوس، وسايس، والحوز، وتادلة، (انخفاض مستواها بمعدل متر في السنة) وهي مناطق يرتفع فيها الطلب على الماء بسبب الاختيارات الزراعية التي تغلب عليها. هذه الوضعية تجاوز تأثيرها المجال الفلاحي ليشمل المناطق الحضرية (دورية وزير الداخلية حول ترشيد استعمال المياه).

إن وضعية الماء بالمغرب تظل هشة ورهينة للتساقطات المطرية من جهة ولحالة الطلب، من جهة أخرى ؛ وفي ضوء التطور المناخي الحالي الذي يبصم سلبا الموارد المائية وفي ظل ارتفاع الطلب بحكم النمو الديمغرافي والتوسع العمراني والفلاحي، فإن شبح الندرة والإجهاد يهددان الثروة المائية وهو الأمر الذي لا يهدد فقط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل يهدد الأمن و الاستقرار.

إن موضوع الماء بالمغرب تؤطره مجموعة من القوانين الصادرة منذ ظهير 1914 الذي يرجع الماء أيا كان نوعه ومصدره ضمن الأملاك المائية العامة ورغم صدور ظهائر أخرى في عام 1919 و 1925 إلا أنها ظلت حبيسة نفس التصور حول الثروة المائية وهو تصور أصبح متجاوزا لعدة أسباب ترتبط بحاجات التنمية المستدامة وللضغوط الكثيرة والكبيرة التي تتعرض لها الثروة المائية ببلادنا من خلال خلق توازن بين العرض والطلب .والواقع ان الترسانة القانونية المتعلقة بالثروة المائية لم تتوقف عن التطور سواء في مجال التقنين العام أو التقنين القطاعي كما يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول التالي:

السنة	القانون	المحتوى
1969	القانون 1-69-25 قانون الاستثمار الزراعي	●المنشآت المائية الزراعية ● طبيعة العلاقة- مستخدمي المياه الزراعية (الحقوق والواجبات) ● الهيكل المالي للاستثمار ● أسس تسعير المياه للاستخدام الزراعي وشروط توزيع الري
1984	قانون 02-84 بشأن جمعيات مستخدمي المياه	إنشاء جمعيات مستخدمي المياه الزراعية
1995	القانون 10-95	● التركيز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية ● الأدوات المالية بموجب مبدأ المستخدم يدفع/الملوث يدفع ● القيمة الاقتصادية للمياه، مرتبطة بالتضامن الوطني والإقليمي ● مبادئ إدارة مستجمعات المياه
1998	القانون 34-98	التصريح بنقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص
1999	قانون 06-99 بشأن المنافسة وحرية الأسعار	ينص على أن تغييرات تعريفة المياه والصرف الصحي تخضع لضوابط حتى منتصف عام 2006
2002	القانون 78-00	يحكم تنظيم وتشغيل الحكومات المحلية ، ويحدد مسؤولياتهم فيما يتعلق بإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف.
2005	برنامج الصرف الصحي الوطني	تحسين الظروف المعيشية وحماية البيئة مع تحقيق معدل معالجة بنسبة 60 % للمياه العادمة المجمعة ومعدل 80 % للتوصيلات بشبكة الصرف الصحي في المناطق الحضرية بحلول عام 2020.
2007	البرنامج الوطني لتوفير مياه الري	تحويل 550,000 هكتار إلى الري الموضعي في الأعوام الخمسة عشر القادمة.
2008	مخطط المغرب الاخضر	● الركن الأول: الزراعة ذات القيمة المضافة العالية ● الركن الثاني: التنمية المشتركة للملكية الصغيرة في مناطق مختلفة ● المبادرات الشاملة: تحديث الري وزيادة الكفاءة ● الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة المناطق المروية؛ وتحويل مناطق هائلة إلى الري الموضعي.
2009	الاستراتيجية الوطنية للمياه	● الركن الأول: إدارة الطلب على المياه، (الري الموضعي وفقاً للبرنامج الوطني لتوفير مياه الري، وكفاءة المياه، ورسوم المياه) ● الركن الثاني: تطوير وإدارة إمدادات المياه (تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، ونقل المياه) ● الركن الثالث: حماية الموارد المائية.
2014	الخطة الوطنية للمياه	● إدارة الطلب على المياه ● إعادة استخدام المياه ومعالجتها
2015	الخطة الوطنية لإعادة استخدام المياه العادمة.	تعزيز إعادة استخدام المياه المعالجة. الهدف: إعادة استخدام 325 مليون متر مكعب في السنة بحلول عام 2030.
2016	قانون المياه رقم 36-15 (تنقيح القانون 10-95)	● الحصول على مياه الشرب ● تحلية مياه البحر ● اللامركزية (مجالس أحواض الأنهار).

إن صدور القانون 10.95 كان من ضمن أهدافه السعي إلى تأطير موضوع الماء وتقنينه آخذا بعين الاعتبار مجموعة من الحيثيات أهمها :

- ندرة الماء بالمغرب وتأثره بالكثير من العوامل المناخية والبشرية؛
- ضرورة تلبية الحاجيات التنموية والبشرية المتزايدة باستمرار باعتبار الماء عنصرا اساسيا في كل تنمية ؛
- ضرورة توفير ترسانة قانونية لتنظيم عمليات التوزيع والمراقبة والاستعمال اضافة إلى استهداف حماية الثروة المائية والتطلع إلى تنمية الموارد المائية ؛
- ملائمة القوانين وفق تصور عصري تنموي يستحضر الحاجيات المستقبلية ويحد من أسباب التبذير والتلوث وغيره من الممارسات التي تمس بالموارد المائية .

إن المقتضيات القانونية والتنظيمية والزجرية التي أرساها القانون 10.95 استجابت في الكثير من مقتضياتها لرؤية متقدمة اتجاه موضوع الماء استغلالا وتدبيرا وحماية لكن تنزيله أبان عن مجموعة من نقاط الضعف استدعت تطويره وتحديثه من خلال القانون قانون رقم 15-36 بموجب الظهير الشريف رقم 1.16.113الصادر في 10 غشت 2016 ؛ وينص القانون في صيغته الجديدة على أن المقصود بالأملاك المائية "جميع المياه القارية سواء كانت سطحية أو جوفية أو عذبة أو أجاجة أو مالحة أو معدنية أو مستعملة وكذا مياه البحر المحلاة المسالة في الملك العمومي المائي والمنشآت المائية وملحقاتها المخصصة لاستعمال عمومي....." و بغاية دعم التوجه الذي يطمح القانونان السالفي الذكر تحقيقه تم إنشاء المجلس الأعلى للمناخ والماء بصلاحيات موسعة سواء في مجال إبداء الرأي أو القيام بدراسات حول قضايا الماء والمناخ .أيضا عمل القانونان على تحديد صلاحيات وكالات الأحواض المائية ومجالات تدخلاتها مثل:

- إنجاز القياسات والأبحاث والقيام بالدراسات الضرورية لتقييم وتتبع تطور حالة الموارد المائية على مستوى الكم والجودة؛
- الدراسات المتعلقة بتخطيط وتدبير الماء والمحافظة عليه والوقاية من تأثير الظواهر المناخية القصوى لاسيما الفيضانات والجفاف؛
- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية والمخططات المحلية لتدبير المياه ومخطط تدبير الخصاص في الماء في حالة الجفاف والسهر على تنفيذها؛
- منح الترخيصات والامتيازات لاستعمال الملك العمومي المائي ومسك سجل خاص بها واقتراح وعاء وسعر إتاوات استعمال هذا الملك على الادارة. " (المادة 80 من القانون).

وبالموازاة مع الإرساء القانوني عمل المغرب على اعتماد مجموعة من المبادرات المتعلقة بالبنيات التحتية أو المتعلقة بالحكامة في مجال تدبير الماء مثل:

- مخطط بناء السدود الكبيرة والصغيرة والتلية ؛
- استغلال موارد مائية اخرى، مثل تحلية مياه البحر (510 مليون متر مكعب في السنة) وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ؛
- تحفيز القطاع الفلاحي على الترشيد في الاستهلاك اعتمادا على أنظمة الري الحديثة كالتنقيط في أفق ري 1.5 مليون هكتار بهذه الطريقة سنة 2030)؛
- سياسة تخطيط طويلة الأجل تتيح التنبؤ بنقص الموارد المائية خلال فترة زمنية تمتد من 20 إلى 30 عاما؛
- إعادة تأهيل شبكات إمدادات المياه، وتحسين أنظمة قياس استهلاك المياه، وصيانة الشبكات والحفاظ عليها؛
- إرساء قواعد الإدارة المندمجة واللامركزية والتشاركية للموارد المائية بهدف ضمان حق المواطنين في الحصول على المياه.

إن هذه الاجراءات والمبادرات جميعها ورغم أهميتها لم تمنع المغرب من مواجهة مشكلة التفاوت بيت المتاح والمطلوب فيما يتعلق بالموارد المائية فقد انخفضت الحصة السنوية للفرد من المياه في المغرب بشكل مهول في العقود الثلاثة الأخيرة من 2500 متر مكعب للفرد في الثمانينات الى 750 متر مكعب سنة 2013 وهي مرشحة للتدهور في السنوات القادمة. هذه الوضعية يجب أن تبعث على قلق حقيقي لأن أي عجز يصيب القطاع المائي من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد المغربي برمته ، ويهدد الأمن الغذائي والسلم الاجتماعي.

لقد أدت التغيرات المناخية إلى انخفاض كبير في الموارد المائية ومما زاد الوضعية تفاقما الاستغلال المفرط وغير المعقلن للمياه الجوفية إلى جانب نسبة الهدر المائي الذي يتمثل جزء منه في التبخر (من بين 140 مليار متر مكعب التي تنتج عن التساقطات المطرية فإن 118 مليار منها تتبخر)، ويتمثل جزء آخر منه في نقص الطاقة الاستيعابية للسدود بسبب التوحل أو التلوث الناتج عن اسباب تقنية في المعالجة؛ بالموازاة مع ذلك كله، يعرف المغرب ارتفاعا متزايدا في الطلب على الماء سواء لأغراض زراعية أو لأغراض الاستهلاك مما شكل ضغطا كبيرا على الموارد المتاحة. ولا ننسى في هذا السياق الاشارة إلى بعض الاختيارات الكبرى في مجال الفلاحة التي ألحقت ضررا كبيرا بالموارد المتاحة .

لقد ارتفعت أصوات عديدة تحذر من التداعيات الخطيرة التي تمس الأمن المائي بالمغرب لعل أهمها ورد ضمن بعض الخطب الملكية وكان آخرها بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية (اكتوبر 2022) حيث نجد التوجيهات الكبرى التالية :

أولا:	ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا، واستثمار الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة، في مجال اقتصاد الماء، وإعادة استخدام المياه العادمة .

ثانيا:	إعطاء عناية خاصة لترشيد استغلال المياه الجوفية، والحفاظ على الفرشات المائية ، من خلال التصدي لظاهرة الضخ غير القانوني، و الآبار العشوائية.
ثالثا:	التأكيد على أن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية، وإنما هي شأن مشترك يهم العديد من القطاعات.

وقبل ذلك وفي سنة 2019 حذر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أن الحق في الماء والأمن المائي مهددان بشكل خطير، نتيجة الاستغلال المفرط للموارد المائية ، ودق المجلس ناقوس الخطر، داعيا بذلك جميع الفاعلين إلى اتخاذ إجراءات وتدابير استعجالية .

وانطلاقا من المؤشرات العديدة التي أصبحت تعيشها بلادنا بشكل مطرد في السنوات الاخيرة صار لزاما على المسؤولين اتخاذ تدابير جديدة وجدية لتدارك الثغرات التي يعرفها التدبير الحالي للموارد المائية إن على المستوى المؤسسي أو على المستوى المجتمعي؛ فرغم التطلعات الإيجابية والطموحة التي يسجلها المغرب في المجال كإحداث وكالات الأحواض المائية والمخطط الوطني للماء أو المخطط الوطني للحفاظ على الموارد المائية؛ فإن جوانب النقص المرتبطة بالحكامة المستدامة بحاجة إلى المزيد من التقوية والتكريس من قبيل المحافظة على الملك العام المائي وحمايته ، تقوية خيار التدبير المتكامل والمندمج للموارد المائية والعمل على تحسين ترشيد استخدام المياه ليشمل كل ذوي المصلحة (المؤسسات العامة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني) عبر مقاربة تشاركية .

إنه لمن البديهي أن بلادنا تنتقل، فيما يخص موضوع الماء ، من مرحلة تدبير الوفرة إلى مرحلة تدبير الخصاص (الاجهاد المائي) كواقع لا مناص منه يجمع عليه الجميع ولكل مرحلة سياساتها ورؤيتها الاستراتيجية من أجل " قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة للحفاظ على سبل العيش ورفاهية الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضمان الحماية ضد التلوث..." (تعريف الأمم المتحدة لمفهوم الامن المائي).

5. الوضعية المائية بإقليم شفشاون :

كثيرا ما عرفت المنطقة الشمالية من المغرب بالتساقطات المطرية المنتظمة والغزيرة، وغالبا ما كان إقليم شفشاون يحتل الصدارة في كميات تلك التساقطات تتجاوز 1200 ملم في بعض المواسم وبمعدل 800 مم في السنة؛ وتتكون الموارد المائية للإقليم من مجموعة من الوديان مثل: واد لاو، واد القنار، أمتار، أورينكا وغيرها حيث تصب الأمطار التي يعرفها الاقليم لتنتهي بعد ذلك في الأبيض المتوسط أو لتغذي بعض الأنهار كنهر اللوكوس؛ وهو ما مكن من التوفر على احتياطي مائي مهم يضاف إليه احتياطي من الموارد الجوفية مثل الفرشة المائية لواد لاو التي تمتد على مساحة 18 كم² وتعتبر من أهم الفرش المائية بالبحر المتوسط كمية وجودة كما يتم استغلالها في الاستعمال الفلاحي وغيره. ويتوفر الإقليم على مجموعة من العيون كرأس الماء وتسملال وعين دانو، شرفات، ماكو ..الخ، وهي تعتبر موارد هامة لتوفير الماء الشروب للمدينة على وجه الخصوص ؛ فعين رأس الماء تتوفر على قوة صبيب تتراوح بين 200و 70 ل/ ث ، حسب التساقطات المطرية .

إن هذه الوفرة المائية إضافة لخصائص أخرى جعلت من الإقليم موطنا خصبا لتنوع بيولوجي غني وطنيا ودوليا، صار اليوم مهددا بالنكوص لأسباب عديدة مناخية وبشرية؛ ذلك أن تضاريس الاقليم تتوزع بين مرتفعات تصل إلى 2000 م ومنحدرات

صعبة وعميقة وبالتالي فان الاراضي المنبسطة قليلة ومساحاتها محدودة كما أن طبيعة التربة كلسية هشة تتعرض لتعرية قوية .

ورغم ذلك فإن الكثير من الزراعات تطورت عبر الزمان وتكيفت مع طبيعة المنطقة التي يكسوها غطاء غابوي كثيف أصبح يتعرض للاجتثاث بسبب الضغط السكاني الذي يعد من بين الأعلى وطنيا . لقد حدثت تغيرات كبيرة في العقود الاخيرة جعلت تضافر مجموعة من العوامل تصب كلها في اتجاه تدهور الموارد المائية بالإقليم بشكل مهول ينذر بتداعيات خطيرة على عيش السكان، خاصة في المجال القروي الذي يشكل 90% من مجموع الإقليم.

لقد أدى شح الأمطار واضطراب التساقطات إلى ظهور مستويات من شح الماء غير مسبوقة زادها استفحالا الاستنزاف الكبير الذي تعرضت له الفرشة المائية بسبب الطلب المتزايد على الماء لتلبية الحاجات السكانية والفلاحية المتزايدة؛ فإذا كان معدل التساقطات، في العادة ، يتراوح بين 800 و 600 مم كمعدل ويتجاوز ذلك إلى ما فوق الألف ملم في بعض السنوات بل و 2000 ملم كما حدث سنتي 1996 و2010 مثلا فقد لوحظ في السنوات الأخيرة، من جهة، انزياح في موسم الأمطار بحيث لم يعد الموسم الشتوي ممطرا بالكميات المعهودة، وتراجع في الأرقام المسجلة من جهة أخرى؛ فكان من نتائج ذلك تراكم العجز المائي في مستوييه السطحي والجوفي علما ان التساقطات المطرية لم تعد تعرف انتظاما قارا لكن التراوح بين سنوات ممطرة وأخرى أقل إمطارا كان يخلق توازنا معينا يحافظ على توفر الموارد بشكل دائم، اللهم في بعض

الفترات التي يتوالى فيها الجفاف بتواتر عبر سنوات؛ ويوضح المبيان التالي حالة التساقطات المطرية على امتداد أزيد من عقد ونصف:

مبيان يوضح كمية التساقطات حسب السنوات بإقليم شفشاون

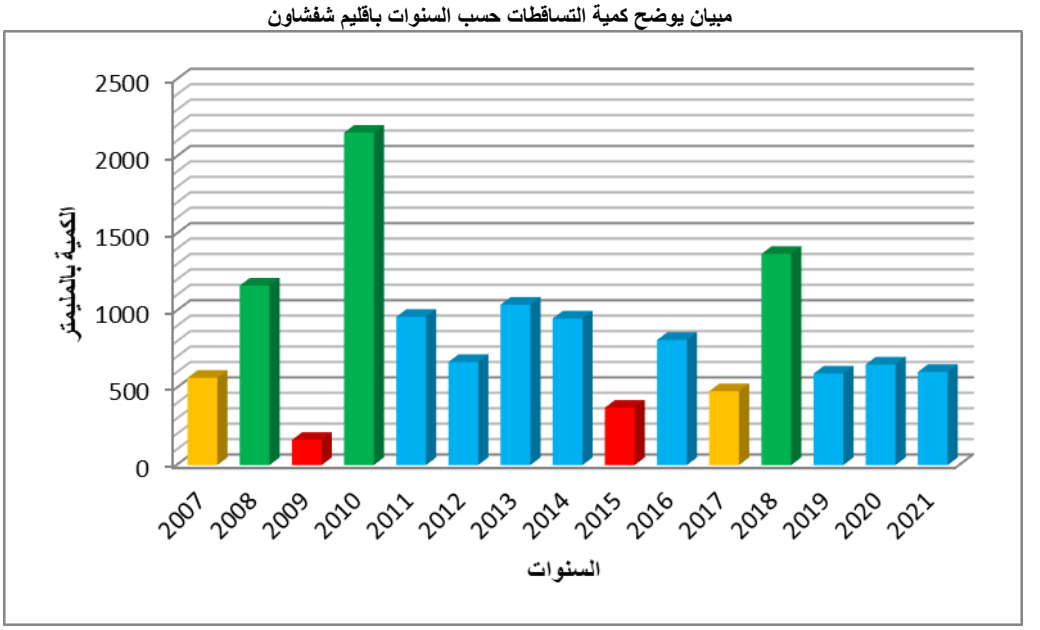

بالنظر للجدول أعلاه يتبين أن التساقطات المطرية بالإقليم لا تخضع لانتظام قار، فعلى امتداد ثلاث سنوات مثلا يمكن أن ننتقل من المعدل إلى الجفاف فالعودة الى تساقطات قياسية كما حدث بين سنوات 2008 و 2010 .هذا التراوح ليس جديدا بالنظر للطبيعة المناخية للمنطقة التي عادة ما تشهد موسما ماطرا قصيرا لكنه يشكل نسبة ثلثي التساقطات السنوية يعقبه موسم جاف وقليل الإمطار يمتد من شهر ماي إلى شهر أكتوبر، لكن المنطقة حافظت على معدلات معينة مكنتها من تغطية الخصاص الناتج عن فترات انحسار المطر سواء تعلق الأمر بالمياه السطحية أو المياه الجوفية غير أن ما عرفه الإقليم من طلب متزايد على الموارد المائية دفع الساكنة الى تجفيف مخزونها المائي من خلال الآبار والحفر المائية وتجفيف المنابع والعيون.

إذن، لقد اجتمعت تأثيرات التحولات المناخية وتأثيرات التدخلات البشرية معا ليؤدي ذلك إلى الوضعية التي نشهدها حاليا بحيث أن اغلب الدواوير تعاني من نقص مهول في المياه العذبة الصالحة للشرب خاصة وأن السنوات الأخيرة لم تسجل معدلات مهمة في التساقطات المطرية إذ بالكاد تصل نصف المعدل المعروف بل إن سنة 2022 قد تسجل نسبة منخفضة جدا بالنظر للكميات المسجلة إلى حدود شهر غشت (209 ملم) .إذا كان النمو الديمغرافي وتحسن المستوى المعيشي للساكنة وتقوية البنيات التحتية من ماء، كهرباء و طرقات، كلها عوامل تفسر ازدياد الحاجة للماء فإن العامل الأهم في

تفسير ما يحدث بإقليم شفشاون وغيره من الأقاليم الأخرى يرجع الى اعتماد الساكنة على الزراعة الأحادية المتمثلة في القنب الهندي؛ ورغم أن هذه الزراعة قديمة في بعض الجماعات إلا أنها ستشهد طفرة في الثمانينيات من القرن الماضي بحيث انتقلت زراعتها إلى جل تراب الاقليم بمجموع جماعاته (من 5000 هكتار سنة 1980 الى 134000 هكتار سنة 2003) وذلك لدوافع سوسيو اقتصادية سبق وأن تطرقنا اليها بالتفصيل في تقرير الجمعية حول الحالة البيئية إقليم شفشاون (2020-2021) . إن هذه الطفرة الكمية والنوعية خلقت حاجة كبيرة للماء خاصة بعد أن تبنى الأهالي زراعة الأنواع المهجنة المستوردة بالنظر لمردوديتها المرتفعة وهي أنواع تحتاج كميات كبيرة جدا من الماء طوال الموسم عكس النبتة الأصلية المحلية؛ من هنا بدأت رحلة البحث عن توفير مياه السقي المطلوبة بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة بشكل محموم بغض النظر عن الآثار التدميرية التي ستترتب عن ذلك وفي غياب تام لأي تأطير للموضوع من طرف الجهات المعنية باستثناء التدخلات ذات البعد الأمني.

ناهيك عن الأضرار البيئية الكبيرة التي تنتج عن زراعة القنب الهندي بشكل مباشر أو غير مباشر، وعن العواقب الوخيمة التي ستترتب عن الاجتثاث الكبير للغطاء الغابوي بالإقليم بشكل يمس المنظومة البيئية برمتها؛ فإن المس بالموارد المائية يظل الخطر الأكبر الذي يهدد مادة حيوية للإنسان في حياته. والحال أن ما نعيشه اليوم من نقص مريع لهذه المادة والذي تعاني منه ساكنة المجال القروي بشكل خاص يحيل على النتائج

الأولية الظاهرة للعيان لمجموعة من الاختيارات الخاطئة ذات الثمن الباهظ وذات العواقب غير القابلة للإصلاح إن على البيئة أو على الإنسان .

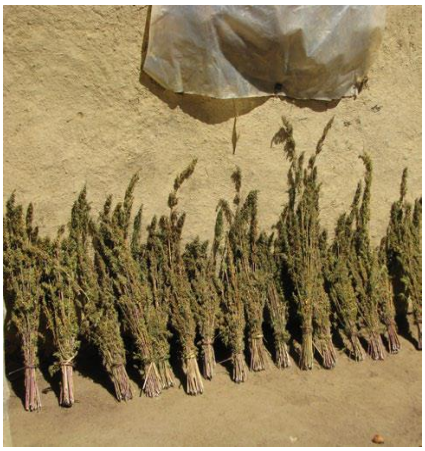

صحيح أن الدولة لجأت أخيرا إلى تقنين زراعة القنب الهندي من خلال القانون 13-21 ولكن الصحيح أيضا ان ذلك القانون تاخر كثيرا بالنظر للوضعية المزرية التي وصل اليها المشهد البيئي ودرجة التدهور الذي مس مجموعة من الموارد الطبيعية وعلى رأسها مورد الماء؛ أليس من المفارقة أن يعاني سكان المنطقة التي تشهد أكبر نسبة من التساقطات المطرية وطنيا بأعلى نسبة من الأيام المطيرة (أزيد من ستين يوما)، من العطش !!!

إذا كان مشكل شح المياه مشكلة وطنية تستدعي تدخل الدولة وكافة المؤسسات المعنية بالموضوع وهو الأمر الذي بدأنا نلمسه حاليا خاصة وأن المغرب راكم تجربة نموذجية في هذا المجال بل وكان سباقا إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها التخفيف من مخاطر أزمة مائية كبيرة. لكن ذلك كله لا يمنع من الإقرار بأن الوضعية الحالية ومجموع المؤشرات تنحو باتجاه صعوبات قد يعيشها البلد راهنا وفي المستقبل القريب ؛ يستدعي ذلك بذل المزيد من الجهود لضمان استقرار في الموارد يوفر حاجيات الاستهلاك البشري والزراعي والصناعي بشكل مستدام وعدا ذلك فإن المغرب الذي أصبح يعيش حالة من الإجهاد المائي المزمن قد يعيش الندرة المائية نتيجة الهشاشة التي يعرفها المورد المائي السطحي منه والجوفي .

2020 - 2027

البرنامج الوطني
للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، تم إعداد برنامج وطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة ما بين 2020-2027 بكلفة إجمالية تصل إلى 115 مليار درهم، هذا وقد تم إعداده بشكل تشاوري بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المتدخلة في قطاع الماء.

صحيح أن المغرب أرسى عدة بنيات تشتغل على موضوع الماء وقام بمبادرات مثل بناء السدود التي يتجاوز عددها 140 سدا كما أطلق البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027) الذي وضع من بين أهدافه تنمية العرض المائي، تدبير الطلب واقتصاد وتثمين الماء، رفع مستوى التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي، وإعادة تدوير المياه ثم القيام بالتحسيس؛ وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء التي تم إطلاقها سنة 2009 . إلى جانب هذا اطلق المغرب مشروعا طموحا للتوجه نحو تحلية مياه البحر كخيار استراتيجي لضمان موارد مائية اضافية تكون متاحة لاحتياجات القطاع الفلاحي.

مشروع محطة لتحلية مياه البحر في منطقة الدويرة بالجماعة الترابية إنشادن التابعة لإقليم شتوكة آيت باها

6. توصيات

- ويحتاج المغرب إضافة لما سبق إلى مضاعفة الجهود في مجال العرض المائي كما وجودة، وتطوير البنيات التحتية وتدعيم المتوفر منها.
- التوزيع المجالي العادل للثروة المائية لخلق التوازن بين الجهات واعتماد خيار استغلال كل الامكانيات في مجال الاستفادة من مياه البحر والمياه العادمة التي يسجل المغرب تأخرا ملحوظا فيها.
- الحفاظ على الموارد الموجودة عبر التدبير المستدام لها وترشيد استعمالها باستغلال التقنيات الحديثة سواء في القطاع الفلاحي و الصناعي أو فيما يتعلق بالاستهلاك الحضري.
- العمل على التخفيف من حدة الفيضانات وعوامل التعرية دون إغفال العمل على التخطيط للبحث عن موارد مائية جديدة .
- القيام بمجهودات كبيرة في مجال تقنين استهلاك الماء والحد من المنسوب الضائع منه بالتحسيس في أوساط المستهلكين بمختلف فئاتهم
- العمل على المراقبة وتطبيق القوانين؛ فالماء ملك الجميع والمس به هو مساس بمورد حيوي لا غنى عنه في كل مناحي الحياة الفردية والجماعية. وسواء تعلق الامر بتدبيره وطنيا، جهويا وإقليميا تظل الأهداف المشتركة هي نفسها التي يجب أن تتحكم في الجميع لأن الشأن المائي شأن وطني. لهذا فإن معالجة الموضوع ينبغي أن تستحضر في بعدها الاستراتيجي السبب الرئيسي الذي قاد إلى هذه الوضعية وهو المتعلق، أساسا، بالتغيرات المناخية كواقع ملموس على الجميع إدراكه والسعي نحو التخفيف من وطأته.

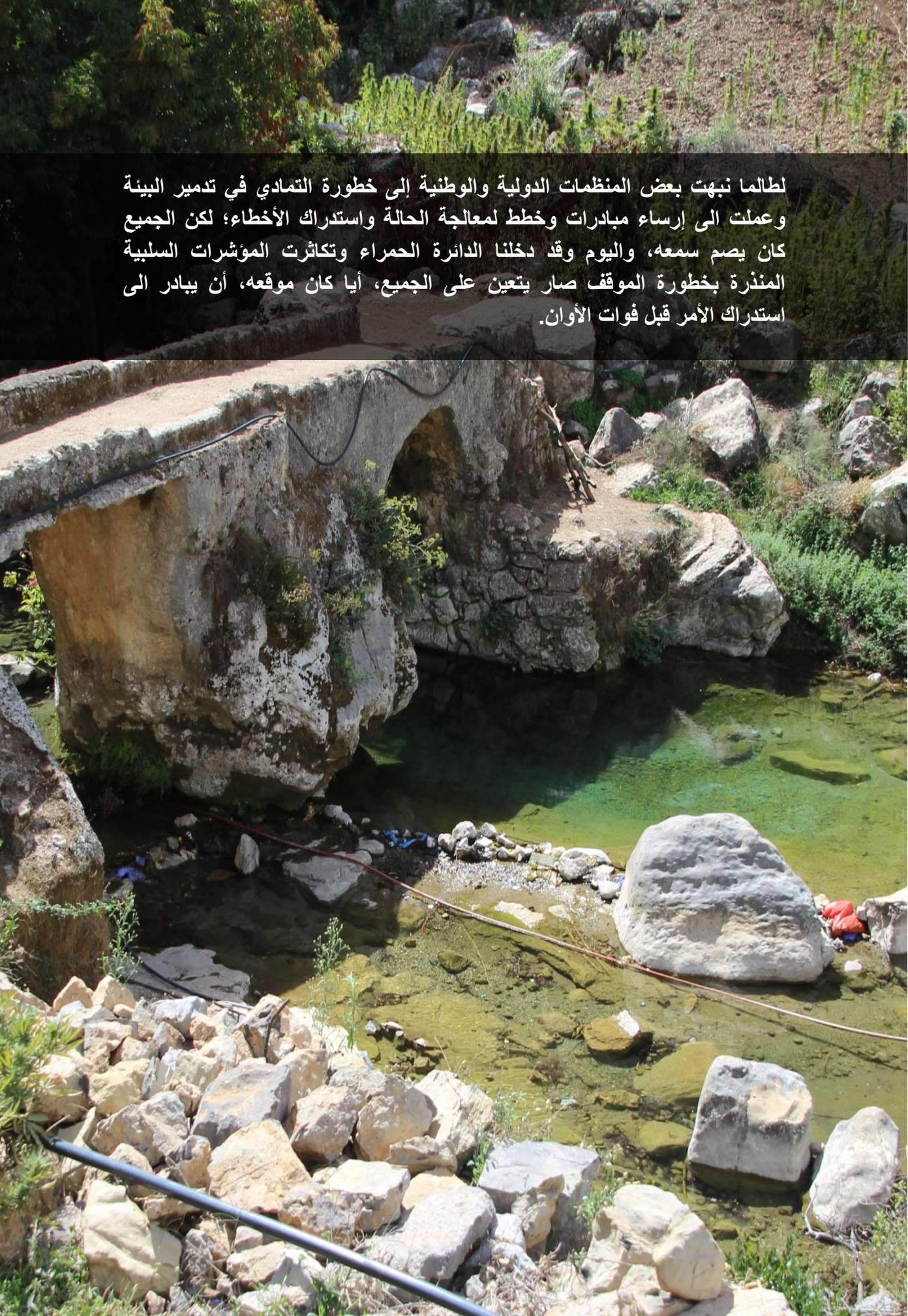

لطالما نبهت بعض المنظمات الدولية والوطنية إلى خطورة التمادي في تدمير البيئة وعملت الى إرساء مبادرات وخطط لمعالجة الحالة واستدراك الأخطاء؛ لكن الجميع كان يصم سمعه، واليوم وقد دخلنا الدائرة الحمراء وتكاثرت المؤشرات السلبية المنذرة بخطورة الموقف صار يتعين على الجميع، أيا كان موقعه، أن يبادر الى استدراك الأمر قبل فوات الأوان.

المحور الثاني

إكراهات الساحل بإقليم شفشاون

1. مقدمة:

يتمتع المغرب بتوفره على واجهتين بحريتين ممتدتين على طول 3.500 كلم، منها أزيد من 500 كلم على البحر الأبيض المتوسط وما يقل بقليل عن 3000 كلم على المحيط الأطلسي.

ويعتبر هذا الساحل، ذا الأهمية الكبيرة، عنصرا مهما بالنسبة للبيئة بالمغرب، حيث تتعدى أهميته المجالات التي يمتد على طولها، وله دور استراتيجي في النمو الاقتصادي والسياحي، هذا فضلا عما يوفره من فضاء للراحة والاستجمام والأنشطة الثقافية. وهذا ما يفسر كون التجمعات الحضرية الرئيسية، والكثافات السكانية الأكثر ارتفاعا، والبنيات التحتية والاتصال الأكثر كثافة، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في البلاد، تتركز في المناطق الساحلية. لكن هذه المناطق الساحلية تواجه مشاكل معقدة من شأنها، الإضرار بتوازنها الطبيعي المتضرر أصلا، سيما في ظل غياب الوعي بتأثيرات النمو على البيئة.

يختزن الساحل موروثا بيئيا غنيا ومتنوعا، وتوجد فيه مختلف الأوساط الفيزيائية والأنظمة البيئية ذات القيمة الكبيرة كالأنظمة البيئية الغابوية لشجرة الأركان، والأنظمة البيئية للكثبان الرملية، وتلك الخاصة بالمناطق الرطبة، والأنظمة البيئية شبه الجافة والمنحدرات الساحلية.

يتكـون الساحل المغربي مـن:
2130 كلم من الأجراف (63 في المائة)؛
957 من الشواطئ (28 في المائة) ؛
255 من البحيرات (7 في المائة) ؛

يضم الساحل الوطني البنيات التحتية المينائية الآتية:
13 ميناء مفتوحا أمام التجارة الخارجية.
10 موانئ مخصصة للصيد الجهوي.
9 موانئ مخصصة للصيد المحلي.
6 موانئ للترفيه.

وتشـرف المندوبيـة السـامية للميـاه والغابـات ومحاربـة التصحـر علـى تدبيـر عـدة مواقـع محميـة ومنتجعـات طبيعيـة علـى المسـتوى الوطنـي، وخاصـة 38 موقعا له أهمية بيولوجية وإيكولوجية و20 منطقة رطبة حسب التعريف الوارد في اتفاقية رامسار RAMSAR حيث يعتبر المغرب من بين جميع دول شمال إفريقيا الأكثر توفرا على المناطق الرطبة، ويخفي بحيرات ساحلية واسعة وعدة خلجان. كما يساعد المناخ على جعل هذه الأنظمة البيئية المائية ذات إنتاجية عالية، مما يضمن الغذاء لمختلف أنواع الطيور طيلة السنة.

كما أن الساحل المغربي يزخر بثروات طبيعية مهمة، فعلى مستوى التنوع البيولوجي، تضم هذه المنطقة العديد من المناطق الرطبة، وثروة نباتية برية تتكون من 7000 نوع (1360 نوعا من بينها من الأنواع المستوطنة)، وحيوانات بحرية تضم حوالي 7820 نوعا (منها 236 نوعا مستوطنا).

بواسطة Tanger Med - عمل شخصي و CC BY-SA 4.0 و https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=47919219

2. ساحل إقليم شفشاون

يشرف إقليم شفشاون شمالا على البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ طوله 120 كيلومترا، مما يجعله وجهة سياحية بامتياز من طرف السكان المحليين والسياح على الصعيدين الوطني والدولي. ويتردد على هذه الشواطئ الساحلية لإقليم شفشاون أعداد كثيرة من السياح بشكل كبير خلال فصل الصيف، ومن بين أهم الشواطئ المعروفة به نجد:

شاطئ قاع اسراس

يقع هذا الشاطئ في الجماعة الترابية القروية لتزكان، بحيث يمكن الوصول إليه عبر الطريق الساحلية. لا يتجاوز طول الشاطئ 7 كيلومترات، بمحاذاة الضفة اليمنى من وادي لاو.

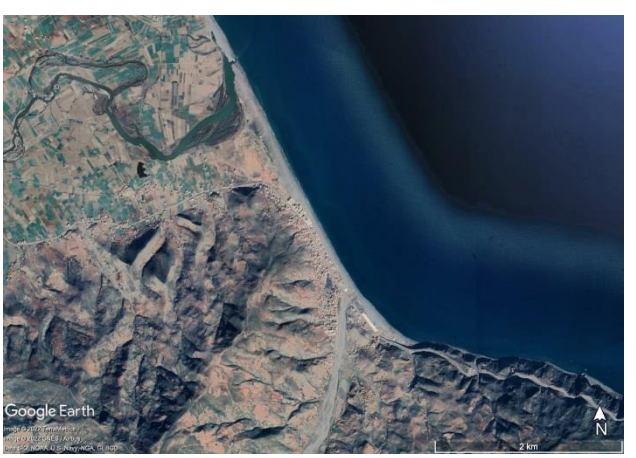

صورة بالقمر الصناعي لشاطئ قاع اسراس

شاطئ تارغة

يقع هذا الشاطئ بالجماعة الترابية القروية تزكان والتي يمكن الوصول إليها عبر الطريق الساحلية التي تربط واد لاو بقيادة بو أحمد. يعرف هذا الشاطئ نشاطا استثنائيا خلال فصل الصيف، مع أن امتداده محدود ويقتصر على 3 كيلومترات.

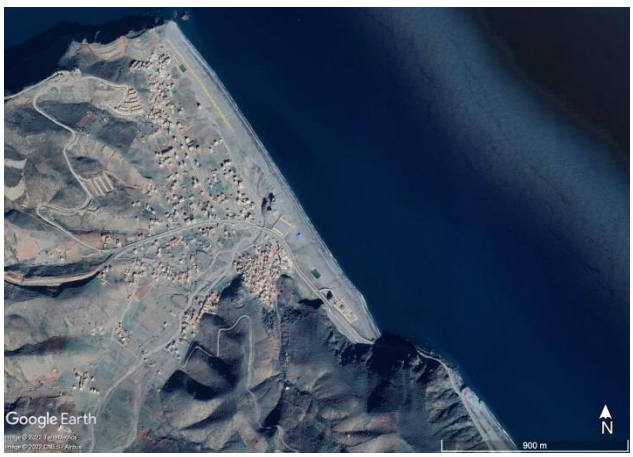

صورة بالقمر الصناعي لشاطئ تارغة

شاطئ أزنتي

يتكون من مجموعة من الشواطئ الصغيرة التي تقع بمحاذاة سلسلة من الجبال، في حين تشغل قرية من الصيادين الشاطئ الرئيسي لهذه المنطقة.

صورة بالقمر الصناعي لشاطئ ازنتي

شاطئ اسطيحات

يقع هذا الشاطئ في جماعة اسطيحات، التابعة لقيادة بوأحمد. ويمتد على حوالي 3 كلم، عند مصب وادي تيكساس. باتت هذه الجماعة تشكل منتجعا صيفيا يحتل الجزء الأوسط من الشاطئ. كما أنها باتت وجهة سياحية مهمة خلال فصل الصيف.

صورة بالقمر الصناعي لشاطئ اسطيحات

شاطئ الشماعلة

يقع هذا الشاطئ بالجماعة الترابية لبني بوزرة، ويمكن الوصول إليه عبر الطريق الساحلية رقم 608 التي تربط بين مدينة واد لاو وقيادة بوأحمد. ويتموضع هذا الشاطئ عند الجزء الشرقي لوادي تيكساس، والذي تنشط به قرية للصيادين بالشماعلة.

صورة بالقمر الصناعي لشاطئ الشماعلة

شاطئ سيدي يحيى اعراب

يقع هذا الشاطئ بالجماعة الترابية لبني بوزرة، ويمكن الوصول إليه عبر الطريق الساحلية رقم 608 التي تربط بين مدينة واد لاو وقيادة بوأحمد. يتموضع هذا الشاطئ عند الجزء الشرقي لوادي تيكساس.

صورة بالقمر الصناعي لشاطئ سيدي يحيى اعراب

يتميز إقليم شفشاون بمجموعة من المؤهلات على مستوى الثروة السمكية وممارسة الصيد البحري حيث يتوفر على ميناءين بمنطقتي الجبهة والشماعلة.

ميناء الشماعلة

ميناء الجبهة

وقد تم مؤخرا إعطاء انطلاقة توسعة ميناء الجبهة والذي سيمكن من رفع الطاقة الاستيعابية للميناء ومد مركز الجبهة والنواحي ببنية تحتية مهمة تستجيب للحاجيات المتعلقة باستقبال قوارب الصيد ورسوها مع تحسين ظروف عمل الصيادين، كما سيعمل على تطوير النشاط الترفيهي في المنطقة.

مراكب الصيد التقليدية

كما تتوفر المنطقة كذلك على قرية للصيادين بالشماعلة ونقط التفريغ بأمتار وقاع أسراس وتارغة. ويعتبر الصيد البحري نشاطا مندمجا في النسيج السوسيو-اقتصادي للمنطقة.

وتمتاز المنطقة الساحلية لشفشاون بتوفرها على 6 مراكب لصيد السردين و4 مراكب للصيد بالخيط و32 مركبا موسميا لصيد السردين و10 مراكب للصيد بالجر، إلى جانب 458 قاربا للصيد التقليدي.

كما أن المنطقة تتميز بوجود محمية **"البوران - أكنيون"** والتي تقع على طول الشريط الساحلي المتوسطي ما بين الجبهة (واد أمتار) وصولا إلى تامرابط، والتي أنشأت ما بين 2015 و2016، في إطار برنامج (**أليوتيس1**) من أجل الحفاظ على تنوع الأحياء البحرية والثروة السمكية وحمايتها من الاستغلال المفرط. بيد أن هذه المحمية أصبحت لا تؤدي وظائفها حيث أن الإتلاف والتدمير طالا أغلب معدات الحماية التقليدية والمكونة من الشعاب الاصطناعية من طرف مراكب الصيد بالجر، حيث أضحت المكعبات الإسمنتية متناثرة بشكل مبعثر بشاطئ المنطقة.

3. قراءة محينة في قانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل:

يسعى قانون الساحل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كالآتي:
المحافظة على توازن الأنظمة البيئية الساحلية وعلى التنوع البيولوجي وحماية الموروث الطبيعي والثقافي والمواقع التاريخية والأركيولوجية والايكولوجية والمناظر الطبيعية ومقاومة التعرية الساحلية؛
الوقاية من تلوث وتدهور الساحل ومحاربتهما والتقليص منهما وضمان إعادة تأهيل المناطق والمواقع الملوثة أو المتدهورة؛
اعتماد التخطيط من خلال المخطط الوطني للساحل والتصاميم الجهوية للساحل في توافق وانسجام تامين مع وثائق إعداد التراب الوطني؛
إشراك جمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات الترابية في مسلسل اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الساحل؛
ضمان حرية ومجانية ولوج عموم المواطنين إلى شواطئ البحر؛
تشجيع سياسة البحث والابتكار بهدف استصلاح الساحل وموارده.

غير أن هذا القانون تشوبه مجموعة من نقاط الضعف والقصور التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذه، ومدى انسجام المقتضيات الجديدة لمشروع القانون حول الساحل مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها المغرب: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، اتفاقية برشلونة والبروتوكولات السبعة المرتبطة بها. بالإضافة إلى المنظومة القانونية المغربية خصوصا: الدستور المغربي، القانون الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة والتشريع الوطني في مجال البيئة وتدبير المجال البحري والتهيئة والتعمير وتدبير الصيد البحري والاستثمار.

وعلى هذا الأساس تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإبداء رأيه حول هذا القانون وتحديد نقاط الضعف والقصور وتحليل توافق مشروع القانون مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالجهوية المتقدمة، بالإضافة إلى تحليل انعكاسات مشروع القانون على نمط الحكامة الإجرائية المستقبلية للساحل وتحليل دور المجتمع المدني في مجال الاستشارة والتتبع والتقييم طبقا لمقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وكذا تحديد مفاتيح النجاح والرافعات الضرورية لتفعيل ناجع له؛ وتحليل الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يتيحها تنفيذ هذا القانون.

وقد سلط رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الضوء على وضعية الساحل بوصفه منظومة بيئية تحتضن أكثر من نصف ساكنة البلاد، وتعد قطبا مهما يستقطب مختلف البنيات التحتية والأنشطة الاقتصادية. غير أن الساحل يتعرض للعديد من الضغوط المتزايدة الناجمة عن دينامية عمرانية غير متحكم فيها تهدد توازنه الإيكولوجي وتؤثر سلبا على مساهمته في تحقيق تنمية تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود في وجه التقلبات.

ووعيا بالوضعية المثيرة للانشغال والقلق التي يشهدها المجال الساحلي حاليا، وضعت السلطات العمومية إطارا قانونيا ومؤسساتيا يضم بشكل خاص القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل والمخطط الوطني للساحل، وذلك طبقا لالتزامات المغرب الدولية في هذا المضمار. غير أن التدابير المنصوص عليها في الإطار المشار إليه لم يكن لها لحد الساعة تأثير ملموس كفيل بإرساء تهيئة وتنمية مستدامتين للساحل. ويعزى ذلك بالأساس إلى تعدد النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لهذا المجال، وضعف الانسجام بين النصوص المتعلقة بالساحل وآليات ووثائق التعمير. ينضاف إلى ذلك تعدد المتدخلين الذي يعقد حكامة الساحل ويؤثر سلبا على نجاعتها.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل تدبير الوعاء العقاري، على مستوى المناطق الساحلية، إشكالية كبرى تعرقل مسلسل التخطيط الحضري، بحيث تصعب تعبئة هذا الوعاء المجزأ بشكل مفرط لاحتضان مشاريع استثمارية مندمجة وذات قيمة مضافة بالساحل.

وقد أدى هذا الوضع إلى الاحتلال غير المشروع لأجزاء معينة من الساحل، وتوسع المجال الحضري بكيفية عشوائية، خاصة على طول الشواطئ، بالإضافة إلى تسارع عدد من الظواهر الضارة والخطيرة : التلوث، التعرية الساحلية، الاستغلال المفرط للموارد (نهب الرمال) وتدهور المناظر الطبيعية وغير ذلك.

انطلاقا مما سبق، يظهر جليا أن أي تدخل فعال كفيل بضمان تجانس تام بين الأهداف المرجوة والممارسة على أرض الواقع، يبقى رهينا باعتماد رؤية شاملة ومنسقة، تشكل أساس تخطيط حضري مبتكر وملائم للمجال الترابي الساحلي.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي باعتماد تهيئة مستدامة للساحل كفيلة بإرساء دينامية عمرانية متحكم فيها تضمن تحقيق توازن بين تنمية المناطق الساحلية والمحافظة عليها وتثمينها. ومن شأن التنفيذ الفعلي لهذه الرؤية أن يؤدي إلى التخفيف أو الحد من الضغوط المتزايدة على هذه المنظومة البيئية الهشة، وتعزيز قدرتها على الصمود، حيث يوصي المجلس باتخاذ عدد من التدابير تهم أساسا:

1	السهر على التطبيق السليم لمقتضيات القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، لا سيما عبر تفعيل آليات التخطيط الخاصة بالساحل (المخطط الوطني للساحل) وإعداد الآليات التي لم تنجز بعد (التصاميم الجهوية للساحل)؛
2	ضمان الملاءمة والانسجام بين وثائق التعمير (التصميم الوطني لإعداد التراب (SNAT) والتصاميم الجهوية لإعداد التراب (SRAT) ومخطط توجيه التهيئة العمرانية (SDAU) وتصميم التهيئة (PA)) والبرامج الترابية (برنامج التنمية الجهوية، برنامج عمل الجماعة، إلخ) والسياسات القطاعية من جهة، والقانون المتعلق بالساحل من جهة أخرى.

3	تخويل الجماعات، طبقا لمبادئ الديمقراطية المحلية واللاتمركز الإداري، صلاحيات تقريرية في إعداد وتهيئة المجال الترابي الواقع ضمن نفوذها، والتخطيط الحضري، وإعداد وثائق التعمير.
4	إعادة النظر في حكامة ونمط تدبير المناطق الساحلية، بما يسمح بتعزيز التنسيق المؤسساتي. ويمكن إسناد مهمة هذا التنسيق في بعض المناطق الساحلية ذات الخصوصية، لوكالات خاصة (على غرار وكالة مارشيكا).
5	وضع جيل جديد من وثائق التعمير، يتم إنجازها وفق مقاربة قائمة على ما يلي:
	- إنجاز دراسات علمية وتبني معايير التدبير المندمج للمناطق الساحلية؛
	- مشاركة المجتمع المدني والساكنة في جميع مراحل التدبير، من خلال إنجاز دراسات ميدانية وبحوث واستطلاعات للرأي وعقد استشارات عمومية.
6	تطوير آليات تمويلية مبتكرة ومستدامة، وذلك من أجل تيسير تنزيل وثائق التعمير وإعداد التراب، من خلال:
	- تطوير صيغ لتقاسم "زائد القيمة العقارية" (Plus-value foncière) المتأتي من عمليات تهيئة وتجهيز الأراضي وتحديد الغرض المخصصة له، بين مالكي العقارات والجماعات والفاعلين المكلفين بالتهيئة؛
	- وضع آلية للتعويض عن بعض الأضرار التي يمكن أن تلحق بالساحل، وقد يتخذ هذا التعويض شكل أشغال للإصلاح، أو إعادة التهيئة بعد فترة من الاستغلال.
7	- تسوية وضعية المباني المقامة على الملك العمومي البحري أو في المنطقة المحاذية للساحل التي يمنع فيها البناء والبالغ عرضها مئة متر، وذلك من خلال مراجعة الإطار القانوني الجاري به العمل حاليا المتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي للدولة.

ومن بين النقاط المهمة في هذا الرأي تطرقه لمسألة إشراك المجتمع المدني حيث أن القانون يحصر دور هذه الهيئات في مناقشة مشاريع المخطط الوطني والتصاميم الجهوية والمصادقة عليها في إطار اللجان المحدثة. بيد أن دور هذه الهيئات يمكن أن يكون أكثر أهمية، فبإمكانها أن تساهم في المحافظة على الساحل واستثمار مؤهلاته، بفضل قدرتها على الحضور كمصدر للأفكار المبتكرة غير المطروقة وقدرتها على التنبيه إلى الممارسات السيئة وتوفير معطيات مفيدة، وأيضا كقوة اقتراحية. ويضطلع المجتمع المدني إذن بثلاثة أدوار متباينة ومتكاملة:

1	كقوة اقتراحية: ذلك أن معرفته الميدانية وقدرته على تعبئة الموارد البشرية ذات الكفاءة والخبرة تجعلانه قادرا على اقتراح حلول لمشاكل القرب الطارئة، وأيضا حريصا على تفعيلها على أرض الواقع وعلى الإسهام في ذلك؛
2	كفاعل في مجال اليقظة: يدرك أولا الحقوق والواجبات والأعمال المرخص لها ذات الصلة بتدبير الساحل؛
3	كمصدر للمعلومات وكوسيط لنشر الممارسات الجيدة وتعميمها، خاصة عن طريق تنظيم تظاهرات وتكوينات ودورات تحسيسية تساهم في تحسيس الساكنة.

4. المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل

من بين النصوص التطبيقية التي جاء بها القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل نجد المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل، والذي دخل مؤخرا حيز التنفيذ بعدما صدر المرسوم المصادق عليه في الجريدة الرسمية؛ وذلك بعد سنوات من انطلاق المشاورات بخصوصه. ويتعلق الأمر بالمرسوم رقم 2.21.965، الذي يصادق بموجبه على المخطط الوطني للساحل.

وينص القانون السالف الذكر على إعداد مخطط وطني يحدد التوجهات والأهداف العامة المراد بلوغها، وإدماج بعد حماية الساحل في السياسات القطاعية؛ وذلك اعتمادا على المعطيات العلمية والسوسيو-اقتصادية والبيئية المتاحة، وعلى مقاربة تدبير مندمج يراعي النظام البيئي الساحلي والتغيرات المناخية.

ويهدف المخطط الوطني للساحل إلى إدماج بعد حماية الساحل في السياسات القطاعية، وتحديد المؤشرات الواجب اتخاذها لضمان التناسق بين برامج الاستثمار، وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الانسجام بين مختلف مشاريع التنمية المزمع إنجازها في الساحل، والتدابير الواجب اتخاذها لوقاية الساحل من التلوث ومحاربته والتقليص منه.

ولهذا المخطط أهمية بالغة، نظراً لأن الساحل يضم أزيد من نصف ساكنة المملكة، ويساهم بما نسبته 83 في المئة من الناتج الداخلي الخام، كما يضم 81 في المائة من الوحدات الصناعية بالمملكة.

ويرتكز المخطط الوطني للساحل على ستة محاور و20 هدفاً إستراتيجياً، أبرزها ضرورة إدماج متطلبات الحفاظ والحماية والتثمين في المخططات الترابية وفي برامج الاستثمار على مستوى الساحل.

وينص المخطط كذلك على الوقاية من التأثيرات السلبية والمتراكمة المترتبة عن الأنشطة السوسيو-اقتصادية والتخفيف منها، وحماية الأنظمة البيئية البحرية والمناطق الساحلية بصفة مستدامة.

وتتضمن الوثيقة تدابير عدة للوقاية من تلوث الساحل، من بينها تقوية نظام التدخل في حالة حادث تلوث بحري طارئ، وانسجام تدابير الرصد والحراسة والمراقبة، وتنسيق برامج التحسيس والتربية في مجال المحافظة على الساحل.

وسيتم بموجب الخطط وضع نظام معلوماتي وقاعدة بيانات تتعلق بالمناخ والأرصاد الجوية والهيدروغرافيا والمحيطات، والبيانات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والجيومورفولوجية والجيولوجية والجيوكيميائية والبيئية والسوسيو-اقتصادية.

وبالنسبة لإقليم شفشاون يعتبر هذا المخطط مهما لكونه سيساهم في الحد من مجموعة من الإشكالات التي يعرفها الساحل والتي تم التطرق لمجموعة منها خلال التقرير البيئي الذي أصدرته جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية سنة 2019 والذي حددت فيه مجموعة من الاختلالات التي تم رصدها ميدانيا. وبعد مرور 3 سنوات على إنجاز هذا التقرير لا زال الساحل بإقليم شفشاون يعرف إشكالات ومشاكل بالجملة تم رصدها ميدانيا كما تم رصدها من خلال الجمعيات المنضوية في المرصد الإقليمي للبيئة والتغيرات المناخية والتي سنتطرق لها في الفقرة الموالية.

5. نتائج الرصد الميداني

من خلال الرصد الميداني نسجل الاختلالات والإشكالات التالية المرتبطة بمجموعة من المحاور المتعلقة بالساحل:

- أغلب الصيادين يشتكون من مدخل ميناء الشماعلة الذي يشكل خطرا كبيرا عليهم والذي شهد وقوع حوادث عديدة. فقد صممت بوابته في مكان غير مناسب ومليء بالأحجار الظاهرة والأخرى غير المرئية تحت الماء. كما أن الرمال تتدفق إلى فضاء المرسى وتملأ أمكنة رسو القوارب، مما يتطلب جلب آلية ضخمة جدا لتقوم بتشطيب وإزاحة الرمال منه إلى خارج الميناء بمسافة كبيرة، مقابل ميزانية ضخمة نظير تكلفة ما تقوم به هذه الآلية.

- بخصوص محمية (البوران - أكنيون) فقد تعرضت القوالب الإسمنتية التي تتربى الأسماك بداخلها للتدمير والإتلاف بعدد من نقط الصيد من طرف مراكب الصيد الساحلي (مراكب الجر).
- انتشار أسماك النيكرو (الدلفين الأسود) والتي تسببت في أزمة حقيقية لمهني الصيد، من خلال هجماتها المتكررة على الأسماك السطحية الصغيرة، خصوصا منها سمك السردين، وعلى شباك الصيادين بالسواحل المحلية. كما أن هذه الهجمات قد أثرت بشكل سلبي على حصيلة الصيد

- عدم احترام قوانين الصيد (الكوطا) بخصوص الكمية المصطادة من سمك التونة بسواحل المنطقة، من الأسماك السطحية الصغيرة التي تستعمل كطعم من طرف الصيادين

- استمرار مراكب الجر التي تصطاد في البحر قرب الشاطئ والتي تعد العدو الأول للبحر والبحارة (قاع أسراس – الجبهة – الشماعلة)، من خلال القضاء على الأسماك الصغيرة ورميها في البحر ومرورا بالتحايل على القانون من أجل اصطياد أكبر حصة ممكنة من الأسماك ووصولا إلى احتكار حصة الأسد من الكوطا المخصصة للصيد بكل تفرعاته السمكية.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والزيادات المتتالية لأسعار المحروقات مما خلق تفاوتا ملحوظا في عدد المراكب التقليدية التي تعمل بالمنطقة، والذي نتج عنه تقليص مدد الصيد، الأمر الذي انعكس على وضعيتهم الاقتصادية.
- إفراغ زيت المحركات وسط الميناء من طرف أرباب المراكب مما يتسبب في تلوث المياه (ميناء الجبهة مثلا).
- تقادم معدات الصيد والقوارب الخاصة بالصيادين مما يشكل تهديدا وسلامة لهم أثناء العمل.
- معاناة الصيادين من الآثار السلبية لتدفق الواد الحار بالميناء والذي أصبح مطروحا بحدة في ميناء الجبهة.

- - ظهور نشاط جديد يتمثل في نقل الزوار والسياح في جولات داخل البحر خارج أي تأطير قانوني.

- استمرار استعمال مادة "الديناميت" أو "العمارة" كما يطلق عليها السكان المحليون، في الصيد مما يشكل خطرا كبيرا على الصيادين وعلى الثروة السمكية. وقد أصيب العديد من الشباب من المنطقة بإصابات بليغة بهذه المادة حيث تسببت في بتر أطرافهم بسبب سوء الاستعمال.

- استمرار الصيد العشوائي بالمنطقة مما يساهم في الإضرار بالثروة السمكية، ناهيك عن الأضرار البيئية المرتبطة بالمساس بسلسلة دورة الحياة البحرية بالساحل.

- النهب المفرط للرمال من الشواطئ بشكل غير قانوني مما ينتج عنه اختلال التوازن البيئي والمورفولوجي لتلك الشواطئ من خلال تدهور التلال الشاطئية وتعرية الشواطئ ومصبات الأودية مما يهدد مستقبلا بنتائج وخيمة كارتفاع مستوى البحر وكثرة الفيضانات التي تغمر المناطق الشاطئية (السطيحات وأمتار نموذجا).

- ضعف البنية التحتية بالمنطقة رغم برامج التهيئة الحضرية لبعض المراكز فيما يخص سقوط الأحجار في الطريق الساحلية المؤدية إلى شواطئ الإقليم.
- انعدام تصور سياحي وتنموي للمنطقة خصوصا في فصل الصيف وتوافد عدد كبير من السياح لشواطئ الإقليم.
- غياب البعد البيئي في برامج الجماعات الترابية بالساحل.
- الضغط العمراني العشوائي بالمنطقة مما يساهم في النقص من القدرة الدفاعية الطبيعية للساحل وتدهور المشاهد الطبيعية والمنظومات النباتية الخاصة بهذا الوسط دون احترام للقوانين المعمول بها في مجال تدبير المناطق الساحلية.

- انتشار المطارح العشوائية على طول المراكز بالساحل مما يتسبب في تلوث المنطقة.

7. التوصيات

- تفعيل المقتضيات والتوصيات الواردة في رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الساحل؛
- تفعيل أدوار الشرطة البيئية وزجر كل المخالفات المرتبطة بتدبير المجال الساحلي بالإقليم؛
- دعم الجماعات الترابية لتغطية الخصاص المهول في البنية التحتية وفي التدبير المعقلن للمجال وتبني حكامة جيدة بين المتدخلين وتفعيل شراكات حقيقية بينهم؛
- ضرورة تبني الجماعات الترابية الساحلية لمخططات جماعية تضم مشاريع تساهم في تدبير الساحل من الناحية الجيولوجية والسياحية والثقافية والطبيعية.
- تأهيل البنية التحتية للساحل بالإقليم وجعله أكثر صلابة ومقاومة لأي تغير مناخي؛
- ترميم خط الشاطئ؛
- محاربة ظاهرة نهب رمال الشواطئ الساحلية بالإقليم؛
- دعم البحث العلمي المرتبط بالساحل وخلق شعب خاصة ومسالك جامعية حول الثروة البحرية ومهن البحر؛
- عقلنة الموارد البحرية تماشيا مع استراتيجية (إليوتيس 1و2) وذلك قصد استمرارية المصايد من أجل الرقي بنشاط الصيد التقليدي بالمنطقة الشمالية؛
- ضرورة إعادة تهيئة ميناء الشماعلة وإصلاحه على غرار ميناء الجبهة الذي سيشمله قريبا إصلاح شامل يستجيب لطموحات الساكنة، وإعادة بناء مدخل الميناء بعيدا عن المعيقات الصخرية؛
- -- الإسراع بإنجاز المطرح الإقليمي للنفايات والمطارح الجماعية التي تستجيب

للمعايير المعتمدة في المطارح؛

- ضرورة تشديد المراقبة وتفعيل دور قوات خفر السواحل لضبط مراكب الصيد بالجر المخالفة والتي تتسلل وتمارس الاصطياد الجائر وتصطاد في أماكن قريبة من الشواطئ وهي المسافات التي يحرم فيها الاصطياد بالجر بحسب النصوص القانونية والتي تفرض مسافة ميلين على الأقل كأقرب نقطة من الشاطئ، مما يساهم في تفاقم مشاكل الصيادين التقليديين؛
- ضرورة اقتناء عتاد الإغاثة والسلامة البحرية لفائدة قوارب الصيد التقليدي حفاظا على سلامة الصيادين؛
- تشديد المراقبة على استعمال مادة "الديناميت" في الصيد وزجر كل المخالفات المرصودة؛
- ضرورة التفكير في بناء مركز للتكوين المهني البحري من أجل تكوين أجيال جديدة من البحارة والنهوض بمهن البحر.
- ضرورة تنظيم دورات تكوينية للصيادين وأرباب المراكب من طرف القطاع الوصي حول الوقاية والنظم البيئية البحرية؛
- دعم الصيادين الصغار والتقليدين خصوصا في ظل ارتفاع الأسعار والمحروقات؛
- دعم الصيادين من أجل اقتناء الشباك السينية المستعملة في اصطياد الأسماك السطحية، حيث أن هذا النوع من الشباك يتميز بالقوة والمتانة والتي يصعب على سمك (النيكرو - الدلفين الأسود-) اختراقها وتمزيقها.
- تقاسم كل المعطيات والمعلومات الخاصة بالساحل إقليميا مع كل المتدخلين والمهتمين وذوي المصلحة، وربط شراكات مع جمعيات المجتمع المدني باعتبارها قوة اقتراحية ورقابية.
- اعتماد الراحة البيولوجية واحترامها بالنسبة لكل نوع من الأسماك كحل موضوعي لاستعادة الوضعية التي كانت عليها المصايد، مع ضرورة الأخذ بتدابير موازية ترافق فترات اعتماد هذه الراحة البيولوجية من قبيل تخصيص إعانات لفائدة البحارة من خلال صندوق مالي ينشأ لهذا الغرض ويتم تمويله بمساهمات دورية من قبل المهنيين.

المحور الثالث

المنتزهات الطبيعية بين الحماية القانونية وواقع استغلالها

بواسطة zoulmaxx2 - عمل شخصي و CC BY-SA 4.0، https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=48732953

1. تقديم :

يحتل المغرب موقعا جغرافيا متميزا، بالنظر لإطلاله على واجهات بحرية (المحيط الأطلسي غربا، والبحر الأبيض المتوسط شمالا)، وكذا توفره على مساحات شاسعة من الصحاري و السلاسل الجبلية، مما يجعل منه بلد تنوع مناخي، ونباتي وحيواني استثنائي. ويعتبر تنوع الأوساط الطبيعية ومنظوماته البيئية أساس لأي نمط إحيائي.

فالمغرب يتوفر على أحد عشر منتزها وطنيا تم إحداثها ما بين سنتي 1942و2008 على مساحة إجمالية تقدر ب 2,84 مليون هكتار، ويتعلق الأمر بمنتزهات توبقال وتازكا (تازة) وسوس- ماسة وإيريقي (زاكورة وطاطا) وتلاسمطان (شفشاون) والحسيمة وإفران والأطلس الكبير الشرقي (ميدلت) وخنيفيس (طرفاية) وخنيفرة والداخلة، كما يحتوي المغرب على 29 نظامًا إيكولوجيًا غنيا بالتنوع البيولوجي وذا قيمة إيكولوجية حيوية.

ومن أجل حماية هذه النظم الإيكولوجية، وضع قطاع المياه والغابات سنة 1996 المخطط المديري للمناطق المحمية، والذي حدد 154 موقعا ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE)، موزعة على مساحة 2.5 مليون هكتار. كما حاول تجاوز الأنماط الحماية التقليدية التي اقتصرت على نموذجين اثنين: المحمية الطبيعية والمتنزه فأمام قصور هذين النموذجين في مواكبة المعايير الدولية بخصوص المحميات الطبيعية، تبنى المغرب مقاربة جديدة أكثر شمولية تمثلت في تبني محمية المحيط الحيوي.

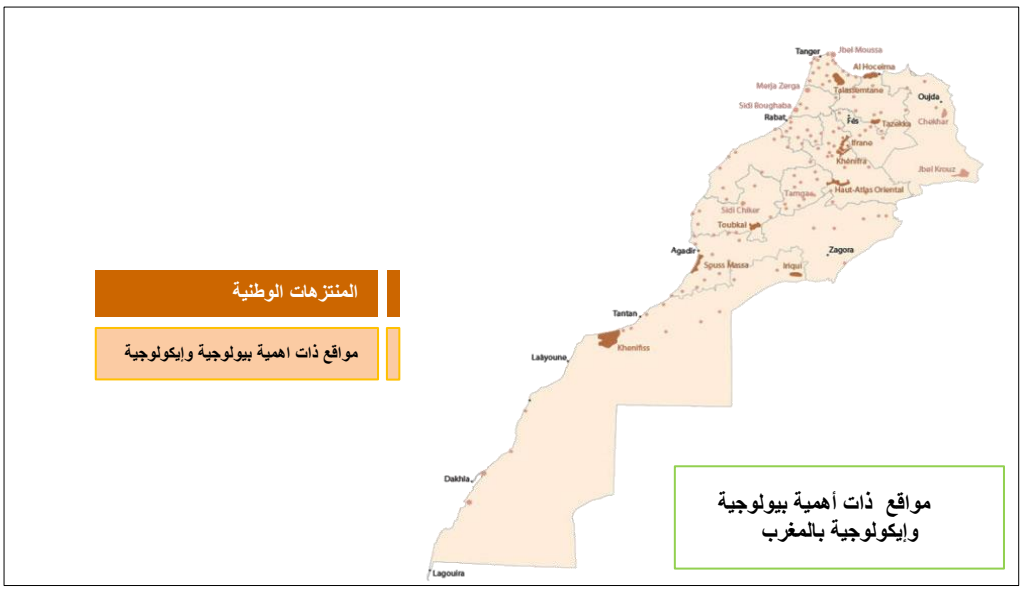

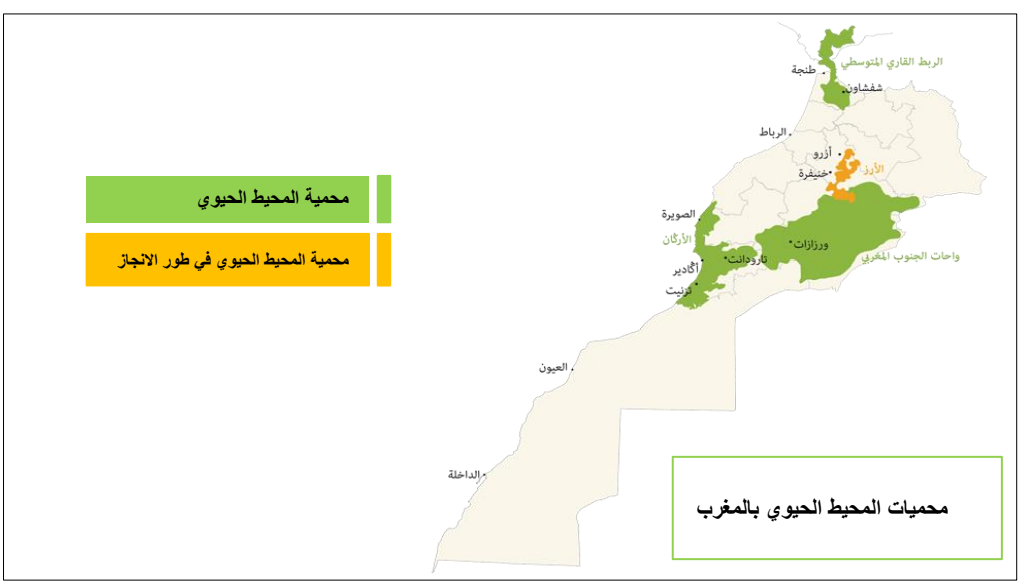

وتعزز الجانب القانوني للمجالات المحمية بإصدار قانون 22 المتعلق بالمحميات الطبيعية. فمن اجل تصالح الإنسان مع بيئته الطبيعية أقترح مفهوم محمية المحيط الحيوي لأول مرة، سنة 1971، بواسطة خلايا التفكير و البحث الدولية العاملة في إطار قسم علوم الموائل والأرض التابعة لليونسكو، فأنشأت برنامج الإنسان و المحيط الحيوي (MAP)، سنة 1974، إذ دعا إلى تكوين شبكة من المحميات الحيوي، خاضعة للمواصفات الدولية .يقوم البرنامج على ثلاثة دعائم : صون الطبيعة ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجموعات البشرية التي تعيش عليها، والبحث العلمي، وقد تم صياغة قانونه الأساسي المعروف بوثيقة اشبيلية 1995.

محمية الربط القاري المتوسطي هي عبارة عن محمية طبيعية عابرة للقارات، تربط بين شمال المغرب (الريف الغربي)، وجنوب اسبانيا (اقليم الأندلس)، فهو إذن مشروع طموح وبالغ الأهمية، يروم حماية المنظومات البيئية النموذجية خصوصا: تشكيلات الشوح المغربي، والشوح الاسباني. تمتد هذه المحمية على مساحة تقدر بمليون هكتار، مناصفة بين اسبانيا والمغرب، وتغطي من الجانب المغربي، منتزه تلاسمطان الوطني، ومنتزه بوهاشم الطبيعي، إضافة إلى مواقع ذات أهمية أحيائية وبيئية. من هنا يتبين أهمية المجالات الطبيعية بالمغرب وانشغال المشرع بحمايتها من خلال سن القوانين أو من خلال البحث عن مفاهيم تحقق تناغم وانسجام الإنسان مع محيط بيئته الطبيعية بما يلبي رغباته وحاجياته وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق سنركز في تقريرنا على منتزه تلاسمطان الوطني باعتباره محور موضوعنا وتميزه عن باقي المنتزهات الأخرى من حيث تميز ثروته الطبيعية من جهة ومن حيث ما يتعرض له من استغلال غير معقلن ومفرط لثرواته الطبيعية التي عرفت تراجع كبيرا سواء على مستوى حمايته البيئية. أو على مستوى تغير مشهده الطبيعي.

2. المنتزهات الطبيعية بين الحماية القانونية والاستغلال غير المعقلن. (منتزه تلاسمطان نموذجا)

2.1.المنتزهات، تعريفها وخصائصها

2.1.1. المنتزه الوطني:

هي مساحة واسعة من الأرض أو الماء أو كليهما وتتميز بخصائص بيئية أو جيولوجية أو جمالية أو بغطائها النباتي، وقد تكون على شكل أراضي رطبة أو مائية (بحيرات، أنهار) ينطوي المنتزه الوطني على منطقة تخصصها الحكومة حصريًا للحفاظ على الحياة البرية والتنوع البيولوجي بسبب أهميتها الطبيعية والثقافية والتاريخية. فهي موطن لملايين من الحيوانات والطيور والحشرات والكائنات الحية الدقيقة، وما إلى ذلك من الجينات والأنواع المختلفة، والتي توفر بيئة صحية وآمنة لهم.

إن المتنزهات الوطنية لا تقتصر على الحفاظ على الحياة البرية فحسب، بل توفر أيضًا تسلية للتراث البيئي والمناظر الطبيعية الخلابة، بطريقة وبوسائل لا تسبب ضررًا لها، وذلك لتوفير المتعة للأجيال القادمة.

يهدف إعلان وتأسيس إدارة المنتزهات عموماً إلى:

- الحفاظ على العمليات البيئية (الإيكولوجية) التي ترتبط باستمرارية الحياة وبقاء الإنسان، وذلك من خلال حماية الأنواع؛
- صون وحفظ المصادر الوراثية النباتية والحيوانية الوطنية؛
- الاستخدام المستدام للموارد الحيوية والنظم البيئية الطبيعية؛
- الاستثمار السياحي البيئي للمحمية بالشكل الذي لا يؤثر سلباً على مكوناتها الحيوية
- التربية وزيادة الوعي الجماهيري بأهمية الأحياء؛
- الحفاظ على التراث الوطني في استثمار الموارد الطبيعية المتجددة والتراث الطبيعي وصيانتهما.

2.1.2. المنتزه الطبيعي:

يتم تطبيق قوانين وقواعد على كل من يضر بالمنتزه الطبيعي، حيث تقيد هذه القوانين أنواع الأنشطة البشرية وكميتها لأنه دون القوانين يمكن أن يحدث أضرار للمواطن الطبيعية والنباتات والحيوانات وطبيعة الأرض في المنطقة وقد يتم ذلك بسبب الإهمال أو الأنشطة البشرية العشوائية أو نتيجة لسوء الإدارة، وللمحميات الطبيعية أهمية كبيرة منها: يحمي المنتزه الطبيعي الحياة البرية والمواطن الطبيعية وذلك من أجل عدم حدوث الانقراض لأنواع من الحيوانات، ويحمي أيضاً المعالم الطبيعية التي يمكن أن تختفي مع الزمن وتزول من كوكب الأرض. للمنتزهات أهمية كبيرة في الحفاظ على مجموعة

كبيرة من الجينات التي قد يتم استخدامها في المستقبل، ونظراً لتغير الاحتياجات للسكان باستمرار فيستطيع الباحثون والعلماء استخدام هذه الجينات في التهجين أو في عمليات التعديل الوراثي من أجل زراعة مصادر غذائية قد يحتاجها العالم . كما تعمل المنتزهات على حفظ التنوع البيولوجي في البيئة الذي يعود على الإنسان بفوائد عدة، فهو يقدم العديد من الخِدْمَات الطبيعية التي تتمثل في:

الحفاظ على النظام البيئي	التنوع البيولوجي السليم له دور هام في استقرار الأرض ومناخها ليكون مناسبا لحياة الإنسان. وهو إلى ذلك يحافظ على استمرار دورة المياه وعلى هذا يمكن الحفاظ على الموارد المائية التي يتم استخدامها لعدة أغراض مثل الشرب وغيره.
توفير العديد من الموارد الحيوية للإنسان	يوفر التنوع البيولوجي كثيرا من أنواع الغذاء للإنسان وأيضاً كثيرا من العلاجات الطبيعية التي تساعده على تحسين صحته بالإضافة إلى المواد الخام التي تستخدم في صناعة منتجات يحتاج لها الإنسان مثل الورق.
تقديم خِدْمَات ثقافية	يستفيد الإنسان من التنوع البيولوجي في التعليم والبحث مما يساعده على فهم الإرث الطبيعي بشكل أفضل، بالإضافة لتوفير نشاطات السياحة والترفيه والاستجمام للإنسان في البيئة الطبيعية.

⇐ خِدْمَات المنتزهات الطبيعية:

خِدْمَات الدعم:

تحتاج بعض النظم البيئية إلى خِدْمَات تدعم بعض الوظائف الأساسية لها مثل دورة المغذيات وتشكيل التربة، والحفاظ على دورة حياة الكائنات الحية وذلك بواسطة توفير خِدْمَات معينة مثل وسائل نثر بذور النباتات، ومزارع تربية الأسماك، وذلك بجانب الحفاظ على التنوع البيولوجي، ويرجع هذا لقلة النظم البيئية الطبيعية التي تنظم نفسها ذاتيا والتي تعتمد على الطاقة الشمسية فقط، وقد قلت هذه النظم الطبيعية بسبب الاعتماد على المبيدات الحشرية والأسمدة، بجانب الحاجة إلى كَمّيَّة كبيرة من الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري، ولهذا فإن المحميات الطبيعية توفر هذه الخِدْمَات للأنظمة البيئية سواء بواسطة توسع نطاق التربة أو الطاقة الشمسية أو معالجة بعض القضايا الطبيعية مثل التصحر.

خِدْمَات الإمداد والتموين

هي خِدْمَات ذات أهمية كبيرة للإنسان حيث أنها تمد الإنسان بالموارد المادية إما عن طريق الدعم أو الإمداد المباشر، ومنها خِدْمَات الغذاء، وخدمات المياه والمواد الخام، والموارد الطبية، والموارد الجينية.

خِدْمَات التنظيم:

الخِدْمَات التنظيمية هي العمليات التي تساعد النظم الطبيعية على التحكم في المناخ والظروف الجوية ودورة المياه في الحياة والأنظمة الطبيعية التي تؤثر على الزراعة. ومن أهم هذه الخِدْمَات التنظيمية: عزل وتخزين الكربون والحد من المخاطر الطبيعية حيث إن النظم البيئية تخفف من الظواهر الجوية الشديدة وتحمي من تغيرات المناخ وتعرية التربة والأعاصير والسيول والفيضانات. وإزالة السموم من الهواء والماء والتربة، والتلقيح، وضبط انتشار الأمراض والآفات.

خِدْمَات ثقافية وسياحية:

تقدم المحميات الطبيعية خِدْمَات ثقافية متعددة للإنسان ومنها خِدْمَات الترفيه والسياحة وخدمات الصحة العقلية والبدنية. عندما يستمتع الأفراد بمشاهدة المناظر الطبيعية الرائعة، وخدمات الإلهام للعلوم والفنون والتكنولوجيا، وخدمات التعليم والبحث، والهوية والإرث الثقافي والسلام والاستقرار.

2.2. المنتزه الوطني لتلاسمطان.

يمتد المنتزه الوطني تلاسمطان على مساحة تناهز 58.950 هكتار يعتبر نقطة ساخنة للتنوع البيولوجي ومركز توطن للكائنات الحية. تتميز تضاريسه المنتمية لجبال الريف الغربي بوعورتها وبمناظرها الطبيعية الخلابة وبأوديتها العميقة شديدة الانحدار والكهوف الكثيرة جعلت منه وجهة سياحية بامتياز.

2.2.1. الموقع الجغرافي

يتموقع المنتزه على مستوى اقصى الجهة الشرقية للذروة الكلسية للريف بين اقليمي شفشاون و تطوان بشمال المغرب، يضم 6 جماعات من إقليم شفشاون (تاسيفت – تلامبوط – باب تازة – بني دركول – بني سلمان - السطيحات) و3 من إقليم تطوان(الحمراء – ولاد علي منصور – الواد) يحده :

- ⇐ **شمالا بواد تكسيس؛**
- ⇐ **جنوبا بالطريق الوطنية الرابطة بين تطوان والحسيمة؛**
- ⇐ **غربا بالطريق الوطنية الرابطة بين شفشاون وتطوان؛**
- ⇐ **شرقا بالطريق المارة بحده شرقا جبل خربوش، واد القنار ويحده غربا جبل تارينثيغت.**

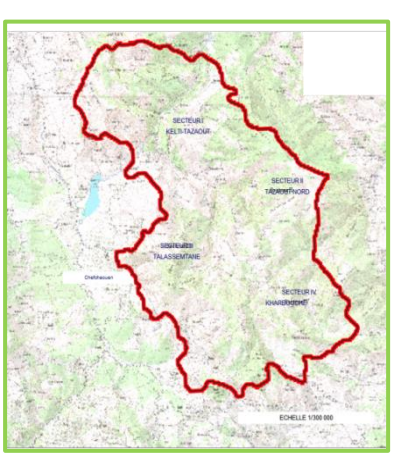

2.2.2. التنوع الإحيائي.

⇐ النبيت:

يتضمن المنتزه ثلث التنوع المغربي الاحيائي، اذ يضم أكثر من 1380 نوع نباتي مدرج:		
86 صنف منها مستوطن	65 صنف منها نادر	81 صنف منها نادر الى نادر جدا

من بين هذه الانواع التالية نذكر:
شجرة الشوح ,هي نوع مستوطن, تنتشر شجرة الشوح في تازوت, جبل تلاسمطان ,جبل لقرع ,جبل تالوسيس.
شجرة الارز الاطلسي ,تنتشر في جبل لقرع ,جبل تلاسمطان ,جبل كيلتي.
شجرة الصنوبر الاسود , تنتشر في بني محمد.
شجرة الصنوبر البحري ,تنتشر في بني محمد ,تازوت ,جبل تالوسيس.
شجرة الصنوبر الحلبي ,تنتشر في سيدي عبد الحميد ,واد القلعة.
شجرة العرعار ,تنتشر في طلعة ادغوس ,واد القلعة ,زاوية ,اقشور.
شجرة بلوط الزان ,تنتشر في بني محمد , قنطرة ربي اقشور .
شجرة البلوط الفليني ,تنتشر في سطسو .
شجرة البلوط الاخضر ,تنتشر في جبل تلاسمطان ,جبل تلوسيت .
المطرون(بوخانو),ينتشر في تلمبوط ,واد القلعة (اقشور).
الضرو, ينتشرفي تلمبوط ,زاوية ,واد القلعة.
اكليل الجبل(ازير),ينتشر في زاوية,واد القلعة ,تلامبوط.

شجرة الشوح المغربي

شجرة الصنوبر الاسود

شجرة الارز الاطلسي

⇐ وحيش منتزه تلاسمطان الوطني

يظم منتزه تلاسمطان انواعا حيوانية كثيرة مستوطنة و نادرة, يأوي المنتزه اكثر من 40 نوعا من الثدييات ,و اكثر من 10 نوع من الطيور ,فضلا عن نحو 30نوعا من البرمائيات و الزواحف.

الثدييات

ثعلب الماء: أصبحت مشاهدته صعبة رغم وجوده، يوجد في واد لاو, واد القنار، واد القلعة، واد ادلدال وواد تلمبوط.

القرد البربري المعروف بزعطوط أو مكاك: يوجد في مرتفعات جبل كيلتي، واد لاو، واد القلعة، شوح تزاوت وتلا سمطان .

هناك أنواع أخرى من الثدييات، ولكنها نادرة جدًا: الذئب الذهبي الافريقي والقط البري

الأنواع الأكثر شيوعًا هي: الثعلب الأحمر، القط البري، ابن عرس والأرنب.

ثعلب الماء

القرد البربري

الثعلب الاحمر

يوجد أكثر من 100 صنف من الطيور المستوطنة منها:

نقار الخشب، الذيل الأحمر، الحجل البربري والخطاف الأطلسي

من بين الأنواع الخمسة عشر النادرة والمهددة بالانقراض الموجودة في المنتزه، نذكر على سبيل المثال: النسر الذهبي، الحدأة الملكية، الحدأة الحمراء. ومن بين هذه الأنواع نجد أصنافا مميزة وهي نسر البونيلي، الحجل والبومة.

النسر الذهبي

البومة

البرمائيات

بالنسبة للبرمائيات تعتبر هذه المجموعة الأكثر غنى من حيث الأنواع المستوطنة:

العلجوم البحري الملقب بالمولد، والذي يشير وجوده عموما إلى أن البيئة جيدة، الضفدع، الضفدع المشترك وهناك نوعان مميزان : السمندر الجزائري وضفدع الشجرة الجنوبي .

ضفدع الشجرة الجنوبي

العلجوم البحري الملقب بالمولد

الزواحف

- Euméces d'Algérie
- Lézard ocellé
- Trogonophis mauve
- Vipére de lataste
- Seps rifain
- Seps rifain
- Caméléon commun
- Seps a écailles nombreuses
- Amphisbene cendré
- Couleuvre à couleur /Forsskal
- Emyde bourbeuse

Tortue grecque

3. الإطار القانوني لتنظيم المحميات بالمغرب

قبل صدور القوانين المنظمة للملك الغابوي، كانت الأعراف المحلية تلعب دورا هاما في تنظيم استغلال الملك الغابوي، من أبرز هذه القواعد العرفية نجد نظام **"أغدال"** لإدارة الموارد التقليدية في المغرب، إذ يستخدم مصطلح **أغدال** على نطاق واسع بين المجتمعات الرعوية في شمال افريقيا للإشارة إلى منطقة ومورد وقواعد موضوعة لإدارة هذا الحيز من الموارد، وفي غابات "الأغدال" تضع المجتمعات قواعد تنظم الفترات والكميات والأنواع المسموح بها لقطع الاشجار ويتعين على المخالفين دفع غرامة كبيرة للمجتمع المحلي، وتوجد هذه الممارسة القديمة في جميع المناطق الناطقة باللغة الامازيغية في شمال افريقيا والصحراء وهي تحمل سمات مشتركة مع نظم تقليدية أخرى لإدارة الأرض مثل نظام " هيما " في الشرق الأدنى ويوفر نظام الأغدال اطارا مفاهيميا شاملا يجمع ما بين النظم الايكولوجية والموارد والمعارف والممارسات والقواعد والمؤسسات والمواقف والمعتقدات في اقليم معين .غير أنه مع تطور وتعقد

الحياة العصرية أضحى من الضروري وضع قوانين والانضمام للاتفاقيات من أجل حماية المجال البيئي واستعماله بطرق مستدامة وتشاركية حيث صدرت قوانين تعود لفترة الحماية أعقبتها قوانين تستجيب للمستجدات والتطورات التي عرفها المغرب لاحقا.

لقد أصبح موضوع البيئة مندرجا ضمن القضايا التي تتصدر قائمة الانشغالات الدولية والوطنية والمحلية، وذلك بسبب انعدام التوازن البيئي الذي أصبح يهدد مختلف كائنات الحياة بالفناء نتيجة التغييرات الكمية والكيفية التي طرأت على مختلف العناصر الطبيعية من ماء وتربة وهواء والمترتبة بدورها من عدة عوامل نذكر من بينها الإفراط في استعمال مختلف العناصر المتاحة من طاقات نباتية ومنجمية ومعدنية واستخدام الطاقة الذرية في الأغراض العسكرية والسليمة، استعمال المبيدات الكيماوية في المجال الفلاحي، انخفاض مردودية المزروعات الفلاحية التقليدية، تهميش البادية والفقر المنتشر بالعديد من المدن خاصة بدول العالم الثالث بسبب البطالة والشغل العرضي وهزالة الأجور في القطاعين العام والخاص بما يترتب عن ذلك من انتشار البؤس والبناء العشوائي.

إن الربط بين البيئة والتنمية يعمل على إحداث التوازن بين المصالح التي تنتعش بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي، كما أن أغلب المشاكل التي تعرفها البيئة هي نتاج تنمية غير معقلنة، وتأثيراتها على المدن كما القرى سواء.

انطلاقا من هذه الأهمية جاء هذا الربط: " إن المغرب، وهو يواجه كسائر البلدان النامية تحديات تنموية حاسمة وذات أسبقية، فإنه يستحضر ضرورة الحفاظ على المتطلبات البيئية "هنا تم الحديث عن المغرب باعتبار أن أي تضحية بالبيئة في مقابل تحقيق "تنمية" غير متوازنة... يعتبر عائقا أكثر منه محفزا على التقدم، ذلك أن البيئة تعتبر معطى أساسيا في مفهوم التنمية المستدامة.

ويعود الخطاب الملكي لتأكيد هذا الترابط وهي موجهة إلى السلطات العمومية بهدف دمج عنصر البيئة ضمن المشاريع الإنمائية " يتعين على السلطات العمومية، أن تأخذ بعين الاعتبار، في كناش تحملات المشاريع الإنمائية، عنصر المحافظة على البيئة".

وتعد البيئة والتنمية من حقوق الجيل الثالث المنصوص عليها دوليا ودستوريا، وذلك في إطار التعديل الدستوري لسنة 2011 حيث حاول المغرب الحفاظ على مجاله البيئي من خلال وضع تشريعات متعاقبة تبرز مواكبته للمشاكل البيئية وانخراطه في تنزيل الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها في المنتديات واللقاءات ويعمل جاهدا على بلورتها في قوانينه الداخلية. يعتبر إدراج المجال البيئي في مقتضيات الدستور المغربي قفزة نوعية في جعل هذا المجال يحظى بالأولوية والاهتمام غير المسبوقين.

3.1.الدستور المغربي

الفصل 31 من الدستور المغربي (2011): الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، يعملون على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:

- **العلاج والعناية الصحية؛**
- **الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛**
- **الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛**
- **التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛**
- **التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛**
- **السكن اللائق؛**
- **الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛**
- **ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛**
- **الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛**
- **العلاج والعناية الصحية.**

الفصل واضح وصريح ويحمل الدولة ومعها المؤسسات العمومية والمنتخبين مسؤولية العمل على توفير الحق في الصحة والتعليم والتكوين المهني والسكن والشغل والوظيفة العمومية للمغاربة. بل إن هذا الفصل أكد كذلك على حق المغاربة في الحصول على الماء، والعيش في بيئة سليمة، و التنمية المستدامة ومن ها المدخل يتبين اهمية المجال البيئي في منظومتنا القانونية وجعلها من الحقوق التي يجب ان تحظى بالعناية والحماية واي مساس بها هو مساس بحق من حقوق الانسان .

الفصل 35: تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، كما تعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية. وعلى حقوق الأجيال القادمة.

تسهر الدولة على ضمان تكافؤ الفرص للجميع، والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا.

بعد صدور دستور 2011 والذي يعتبر بمثابة ثمرة لمجهودات الإصلاح التي عرفتها بلادنا، والذي أتى بمجموعة من المستجدات كانت من بينها إدماج البيئة والتنمية داخل

الوثيقة الدستورية، حيث ولأول مرة وبشكل صريح يكرس فصولا محددة للبيئة والتنمية وجعلها موضوعا دستوريا.

تكمن أهمية موضوع البعد التنموي في القوانين البيئية المغربية بكونها من المواضيع التي عرفت اهتمام العاهل المغربي جلالة الملك محمد السادس الذي دعا إلى وضع ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة والذي صادقت عليه الحكومة. وأصبح يعكس تطلعات الشعب المغربي في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة متمثلة في تعزيز المواكبة والتقييم البيئي من خلال خلق المختبر الوطني للبيئة، وكذا المراصد البيئية كالمرصد الوطني للبيئة والمراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة.

3.2. الظهائر والمواثيق .

ظهير شريف رقم 1-10-123 صادر في 3 شعبان 1431/ 16 يوليو 2010 بتنفيذ القانون رقم 07-22 المتعلق بالمناطق المحمية (ج.ر 5861 بتاريخ 2 غشت).

لقد وردت قوانين متعددة لحماية الملك الغابوي قبل صدور قانون 07-22 حيث نجد:

- **ظهير 1916 بعنوان النظام الخاص لتحديد املاك الدولة وتحديد الملك الغابوي؛**
- **ظهير 1917 المتعلق بالمحافظة واستغلال الغابات والذي خضع بدوره لعدة تعديلات؛**
- **ظهير 20 شتنبر 1976 المتعلق بتنظيم مساهمة السكان في تنمية الملك الغابوي للدولة وصيانته وتوسيع نطاقه، هذا الظهير جاء بمقاربة تشاركية ما بين السلطات المحلية والسكان المجاورين للملك الغابوي بالشكل الذي يسعى الى ضمان الاستغلال الامثل والمستدام للملك الغابوي؛**
- **الميثاق الجماعي في الفصل 36 يحدد شروط المحافظة على الملك الغابوي واستغلاله واستثماره في حدود الاختصاصات المخولة له بموجب القانون؛**
- **الميثاق الوطني لحماية البيئة / قانون الاطار99.12 .**

اعتمد المغرب مفهوم التنمية المستدامة في إستراتيجية التنموية لكونها تعزز التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بهدف تحسين نوعية إطار عيش المواطنين، وتعزيز التدبير المستدام للموارد الطبيعية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة، وتماشيا مع التزاماته الدولية في إطار قمم الأرض المنعقدة في ريودي جانيرو (1992) وجوهانسبورغ (2002) والاتفاقيات الدولية ذات الصلة .

3.2.1. قانون الإطار 99.12

يعتبر قانون الإطار ميثاقا وطنيا تشاوريا انبثق عن عمل جماعي مشترك، حيث يتضمن مجموعة من المبادئ والأهداف والتوجهات المرجعية للسياسات العمومية في مجال حماية البيئة وتكريس مفهوم التنمية المستدامة.

⇐ مبادئ قانون الإطار:

تشكل المبادئ المنصوص عليها في هذا القانون، عناصر للتأطير يجب احترامها حين إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج ومخططات العمل من قبل الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية ومن قبل باقي الأطراف المتدخلة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

مبدأ الاندماج:	يتمثل في تبني مقاربة شمولية وبين قطاعية وأفقية عند إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج ومخططات التنمية على المدى المتوسط والبعيد.
مبدأ الترابية:	يقتضي الأخذ بعين الاعتبار البعد الترابي ولاسيما الجهوي، بهدف ضمان تمفصل أفضل للتدابير المتخذة من قبل مختلف المستويات الترابية لاتخاذ القرار وتشجيع تعبئة الفاعلين الترابية لصالح تنمية بشرية ومستدامة ومتوازنة للمجالات.
مبدأ التضامن:	يساهم التضامن كقيمة وإرث متجذر داخل المجتمع في التماسك الوطني. فهو يتيح في بعده الثلاثي الاجتماعي والترابي والمشترك بين الأجيال، الرفع من قدرات البلاد على الحد من الهشاشات وتشجيع الاستعمال العقلاني والمتوازن للموارد الطبيعية .
مبدأ الاحتراز:	يتمثل في اتخاذ تدابير ملائمة ومقبولة اقتصاديا وفعالة، لمواجهة الأضرار البيئية المحتملة الخطرة أو مخاطر ممكنة، ولو في غياب اليقين العلمي المطلق حول الآثار الحقيقية للأضرار والمخاطر.
مبدأ الوقاية:	يتمثل في وضع آليات التقييم والتقدير المنتظم لآثار الأنشطة التي يحتمل أن تلحق ضررا بالبيئة واقتراح وتنفيذ تدابير ملموسة لإزالة هذه الآثار أو على الأقل التخفيف من انعكاساتها السلبية.
مبدأ المسؤولية:	يعني التزام كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص بإصلاح الأضرار التي تلحق البيئة.
مبدأ المشاركة:	يتمثل في تشجيع المشاركة الفعلية للمقاولات وجمعيات المجتمع المدني والسكان في مسلسل إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمخططات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة. والموارد التي يوفرها، والولوج إلى المعلومة البيئية الصحيحة والمناسبة، وكذا المشاركة في مسلسل اتخاذ القرارات التي من شأنها التأثير على البيئة .

وأضاف كذلك على أنه يتعين على كل شخص ذاتي أو اعتباري، عام أو خاص، الامتناع على إلحاق الضرر بالبيئة وأنه يجب عليه في المقابل المساهمة في الجهود الفردية والجماعية المبذولة للمحافظة عليها وتشجيع ثقافة التنمية المستدامة ونشرها.

واعتبر الميثاق أن الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية والتراث التاريخي والثقافي ملكا مشتركا للأمة، وتكون موضوع حماية واستصلاح وتنمية على أساس تدبير مندمج ومستدام، من خلال تبني تدابير تشريعية ومؤسساتية واقتصادية ومالية... وذلك عبر تشجيع اللجوء إلى طرق الاستعمال المستدام والمقتصد للموارد المائية وإلى مكافحة تلوث هذه الموارد وكذا تحيين التشريع المتعلق بالماء بهدف ملاءمته مع متطلبات التنمية المستدامة والانعكاسات المزدوجة للتصحر والتغييرات المناخية، وضمان التوازن الايكولوجي للغابة والأنظمة البيئية الغابوية والتنوع البيولوجي وكذا المحافظة على الأصناف الحيوانية والنباتية بما فيها المستوطنة والنادرة والمهددة أو في طور الانقراض ولاسيما من خلال تحيين التشريع الجاري به العمل، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيات النجاعة الطاقية لمكافحة كل أشكال تبذير الطاقات، واعتماد نظام قانوني خاص يهدف إلى حماية التربة من كل أشكال التدهور والتلوث وإلى تكريس تخصيص الأراضي حسب الاستعمال الذي يناسب خصائصها، وتدعيم الوسائل المخصصة لمحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي وتدعيم الوسائل المخصصة لمحاربة تلوث الهواء والتكيف مع التغيرات المناخية، وتشجيع حماية الأنظمة البيئية البحرية والساحلية والمناطق الرطبة من آثار كل الأنشطة التي شأنها تلويث المياه والموارد أو استنزافها، وحماية الأنظمة البيئية بالمناطق الجبلية من كل أشكال تدهور مواردها وجودتها البيئية. واستصلاحها، إضافة إلى حماية واستصلاح المواقع ذات الأهمية البيولوجية والايكولوجية القارية والساحلية والبحرية وتشجيع وإحداث مناطق محمية بها، وحماية واستصلاح وترميم العناصر المادية وغير المادية للتراث التاريخي والثقافي، وصون جمالية التراث العمراني والثقافي والاجتماعي للمدن والمجالات الحضرية والقروية والحفاظ على المساحات الخضراء.

وأكد الميثاق على أهمية إدماج مبادئ وأهداف هذا الميثاق ضمن آليات التخطيط وبرامج التنمية كل في المجال الترابي للجماعات الترابية، وضمان مشاركة ساكنتها في اتخاذ القرار المرتبط بالمحافظة على البيئة المحلية والتنمية المستدامة لمجالاتها الترابية والولوج إلى المعلومة البيئية المجلية المتعلقة بهذه الميادين. كما حث جمعيات المجتمع المدني العاملة في ميادين البيئة والتنمية المستدامة، على القيام بكل ما من شأنه أن يدعم حرص السكان على احترام البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي وقيم التنمية المستدامة وذلك من خلال عمليات الإخبار والتحسيس والتربية، وبالسهر على تطوير وتثمين الطرق والممارسات في مجال التدبير المستدام للموارد الطبيعية، وبالمساهمة في

تحسين الآليات المعمول بها في مجال مشاركة السكان في اتخاذ القرار البيئي والولوج إلى المعلومة البيئية وأوصى المواطنين بنمط سلوك واستهلاك مسؤول تجاه البيئة والموارد الطبيعية، وبالانخراط بكيفية ايجابية في مسلسلات تدبير الأنشطة المرتبطة ببيئة القرب، وإبلاغ السلطات المختصة بالأضرار أو الأخطار المحدقة بالبيئة وبكل فعل أو سلوك من شأنه إلحاق الضرر بها.

وأكد الميثاق على ضرورة إحداث نظام جبائي بيئي يتكون من رسوم إيكولوجية وتعريفات تفرض على الأنشطة وعلى السلوكات الفردية أو الجماعية التي تلحق الضرر بالبيئة وتخل بمبادئ وقواعد التنمية المستدامة، كما نص على وضع نظام قانوني للمسؤولية البيئية تضمن مستوى عال لحماية البيئة، يشتمل على آليات لإصلاح الأضرار التي تلحق البيئة والتعويض عنها، وإعادة الوضع إلى حالته السابقة ، وأكد على ضرورة إحداث شرطة للبيئة مهمتها تعزيز سلطة الإدارات المعنية في مجال الوقاية والمراقبة والتفتيش، كما أوصى الميثاق كل من الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بتعبئة الموارد والوسائل الضرورية لاعتماد برامج عمل التحسيس والتواصل.

وتنص المادة الثالثة من الميثاق على أن لكل شخص الحق في العيش والنمو في بيئة سليمة وذات جودة تمكن من المحافظة على الصحة والانفتاح الثقافي والاستعمال المستدام للثروات والموارد المتوفرة بها والولوج إلى المعلومة البيئية الصحيحة والمناسبة ثم المشاركة في مسلسل اتخاذ القرارات التي من شأنها التأثير على البيئة. وتنص المادة الرابعة على كل شخص الامتناع عن إلحاق الضرر بالبيئة. وكذلك المادة الخامسة تنص على أن كل شخص مطالب بالمساهمة في الجهود الفردية والجماعية المبذولة للمحافظة على البيئة وتطوير ونشر ثقافة التنمية المستدامة.

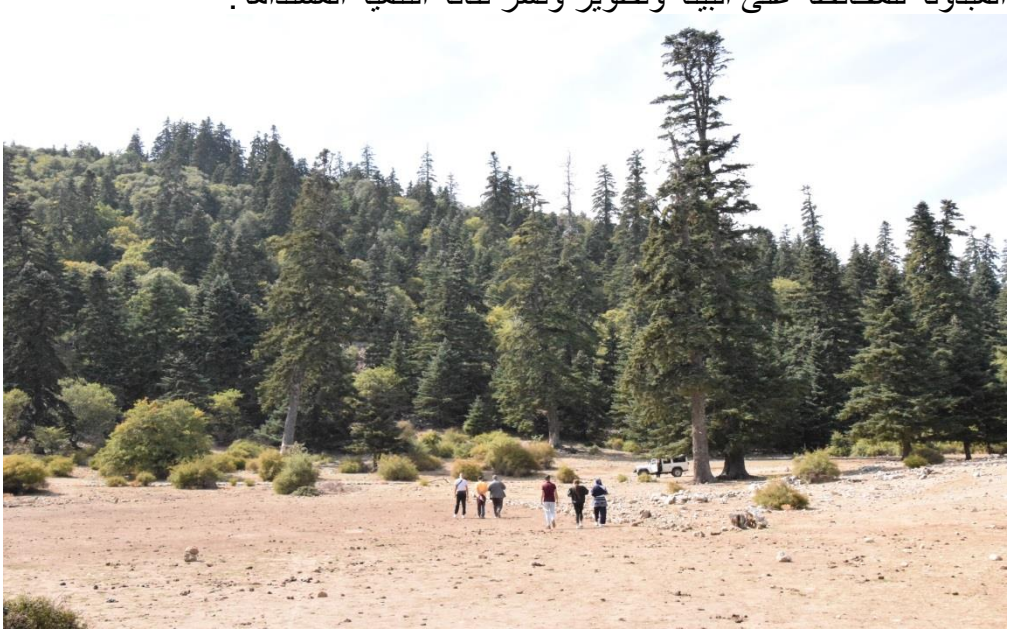

⇐ أهداف قانون الإطار

يهدف هذا القانون الإطار إلى تعزيز حماية الموارد والأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي والموروث الثقافي والمحافظة عليها من التلوث والإذايات ومكافحتها، وإدراج التنمية المستدامة في السياسات العمومية القطاعية واعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وملائمة الإطار القانوني مع الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة بحماية البيئة المستدامة، وتعزيز الإجراءات الرامية إلى التكيف مع التغييرات المناخية ومحاربة التصحر، كما يهدف أيضا إلى إقرار الإصلاحات ذات الطابع المؤسساتي والاقتصادي والمالي والثقافي في ميدان الحكامة البيئية، وتحديد التزامات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وشركات الدولة والمقاولات الخاصة وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، إضافة إلى إرساء نظام للمسؤولية والمراقبة البيئية.

وأكد على أن لكل مواطن أو مواطنة الحق في العيش والنمو في بيئة سليمة ذات جودة، تمكن من المحافظة على الصحة والتفتح الثقافي والاستعمال المستدام للتراث. يبقى السؤال مطروح حول مقتضيات تطبيق هذا القانون؟ وآفاقه ؟

⇐ مقتضيات قانون الإطار:

يندرج قانون الإطار في سياق التوجيهات الملكية السامية الموجهة إلى الحكومة في موضوع بلورة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في مشروع قانون نريده مرجعا

للسياسات العمومية ببلادنا. ويعتمد القانون الإطار على المقتضيات الدستورية الجديدة، التي تمثل خطوة إلى الأمام في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وخصوصا الفصول 6 و12 و13 و14 و15 و27 و31، وهو يسعى إلى ترجمة تلك المقتضيات إلى مبادئ كبرى وحقوق وواجبات تخص وهكذا يدمج المبادئ والحقوق والالتزامات التي ينادي بها الميثاق. بل يذهب هذا القانون إلى ابعد من ذلك، إذ يضع من أهدافه تدارك الثغرات القانونية القائمة في ميادين حماية البيئة والتنمية المستدامة، وهكذا، واعتبارا لما سبق ذكره، فإن القانون الإطار يتضمن المقتضيات التالية :

- **أن هذا القانون ينص على الحقوق والواجبات المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة المعترف بها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويعلن المبادئ التي يتعين احترامها من قبل الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية وشركائها سواء على صعيد إعداد مخططات عملها أو على مستوى تنفيذها.**
- **يعزز الحماية القانونية للموارد والأنظمة البيئية، عن طريق تحديد وتوضيح أشكال التدخلات أو التدابير التي تقترح الدولة اتخاذها بهدف محاربة كل أشكال التلوث والإيذايات وتوفير مستوى عال وفعال من الحماية لهذه الموارد .**
- **يكرس مفهوم التنمية المستدامة كقيمة أساسية متسمة بين مجموع مكونات المجتمع، وبالخصوص كشف يتعين بلورته في السياسات العمومية للتنمية الشاملة والقطاعية، ويلزم الحكومة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بهدف تمكين جميع الأطراف المعنية من التعرف على التوجهات الكبرى التي ينبغي الرجوع إليها في هذا الميدان.**
- **يحدد المسؤوليات والالتزامات التي ينبغي لجميع الأطراف المعنية – دولة وجماعات ترابية ومؤسسات ومقاولات عمومية ومقاولات خاصة وجمعيات المجتمع المدني ومواطنين – احترامها في علاقتها بالبيئة والتنمية المستدامة .**

⇐ آفاق قانون الإطار

يعتبر قانون الإطار بمثابة مرجع للسياسات العمومية، لتدارك الثغرات القانونية القائمة في مبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة المعترف بها للأشخاص المعنويين والطبيعيين. ويحدد نظام للمسؤولية البيئية تعززه آلية لتمويل الإصلاحات وتعويض الأضرار التي تلحق البيئة.

يشكل القانون الإطار رقم 99.12 مرجعا قانونيا لإعداد وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات والبرامج ومخططات العمل من قبل الدولة والجماعات الترابية

والمؤسسات والمقاولات العمومية وباقي الأطراف المتدخلة في مجال حماية البيئة ويستند على عدة مبادئ وأهداف، فهذا القانون سيعطي دفعة قوية للديناميكية الحالية في مجال التشريع والتقنين المتعلقين بالشأن البيئي مم سيؤدي إلى تسريع وتيرة استكمال المنظومة القانونية للبيئة وتحيين العديد من النصوص الجاري بها العمل حاليا، وكذلك سيعزز منظومة المبادئ الأساسية المرجعية التي يتعين احترامها من لدن الجميع لاسيما منها مبادئ التنمية المستدامة، المسؤولية المشتركة، والاحتياط، والوقاية، والإدماج، وسيدعم برامج التأهيل البيئي الجارية، كما سيؤدي إلى ظهور برامج جديدة للتنمية المستدامة وآليات مؤسساتية مواكبة لها، كما سيدعم موقف المغرب في المنتديات الدولية وبالتالي سيعزز من قدرات البلاد على استقطاب المزيد من الدعم المالي والتقني الخارجي لفائدة المشاريع الرامية للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة .

4. الاطار المؤسساتي لحماية البيئة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤسسة دستورية مستقلة تم تنصيبها من طرف جلالة الملك محمد السادس يوم 21 فبراير 2011. ويضطلع المجلس بمهام استشارية حول الاختيارات التنموية الكبرى، والسياسات العمومية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة.

إن آراء وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تعبر عن وجهة نظر المجتمع المدني المنظم من خلال المجلس. إذ يعتمد على منهجية تشاركية تتمحور حول الإنصات والحوار والنقاش الواسع مع الفاعلين المعنيين. ولهذا الغرض، يشتغل المجلس استنادا إلى سيرورة عمل تشمل أجهزته الأربع:

الجمعية العامة: تتألف الجمعية العامة من كافة أعضاء المجلس. تتولى الجمعية العامة المصادقة على التقرير السنوي للمجلس ومشاريع الآراء التي يدلي بها، واعتماد الدراسات والأبحاث في الميادين المرتبطة بممارسة صلاحية المجلس، وكذا التصويت على برنامج العمل السنوي ومشروع ميزانية المجلس.

تعقد الجمعية العامة اجتماعاتها في دورات عادية ودورات استثنائية. تنعقد الدورات العادية مرة واحدة كل شهر، ما لم يقرر مكتب المجلس خلاف ذلك. وتنعقد الدورات الاستثنائية إما بطلب من رئيس الحكومة، أو من رئيس مجلس النواب، أو من رئيس مجلس المستشارين، وإما بمبادرة من الرئيس، أو بطلب من الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

مكتب المجلس: يضم مكتب المجلس، بالإضافة إلى الرئيس، خمسة أعضاء، يمثل كل واحد منهم فئة من الفئات التي يتشكل منها المجلس، في حدود ممثل واحد عن كل فئة، ينتخبون سنويا من قبل الجمعية العامة.

كما يضم المكتب رؤساء اللجان الدائمة المحدثة لدى المجلس. يتولى المكتب إعداد مشروع جدول أعمال الجمعية العامة ومشاريع برامج عمل اللجان ومجموعات العمل المحدثة لديه، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة للمجلس.

اللجان الدائمة: تتولى اللجان الدائمة، كل واحدة في حدود اختصاصها، إعداد مشاريع تقارير بشأن آراء المجلس في القضايا ومشاريع البرامج ومشاريع ومقترحات القوانين التي تعرض عليه، وإنجاز الدراسات والأبحاث المرتبطة بممارسة صلاحياته. كما تتولى إعداد مشاريع تقارير تتعلق بمقترحات المجلس التي يقدمها إلى الحكومة ومجلسي البرلمان، والرامية إلى الرفع من أداء الاقتصاد الوطني، وإلى الإسهام في تقديم الحلول الناجعة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والبحث عن أنجع السبل الكفيلة بتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

ويمكن لكل لجنة دائمة تقديم أيّ مقترح يدخل ضمن نطاق اختصاصها إلى مكتب المجلس، من أجل أخذه بعين الاعتبار، عند الاقتضاء، خلال إعداد برنامج العمل

السنوي لأنشطة المجلس. وهذه اللجان الدائمة هي:

- لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية؛
- لجنة التشغيل والعلاقات المهنية؛
- لجنة القضايا الاجتماعية والتضامن؛
- لجنة البيئة والتنمية المستدامة؛
- لجنة مجتمع المعرفة والإعلام؛
- لجنة تحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

الأمانة العامة: يتولى الأمين العام تسيير المصالح الإدارية والمالية للمجلس، تحت سلطة رئيسه، حيث يتكلف بتسجيل الإحالات الواردة على المجلس، وتحضير وتنظيم أعماله، وكذا بمسك وحفظ بياناته وتقاريره وملفاته ومستنداته.

4.1.1. مقتطفات من التقارير التي أنجزها هذا المجلس: التقرير 2020 حول المحور البيئي

بخصوص المحور البيئي، كانت سنة 2020 سنة استثنائية طبعها توقف الملتقيات الدولية، جراء القيود الصحية التي أقرتها العديد من البلدان لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد - 19 بحيث تم في هذا الصدد، إرجاء مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب 26».

كما عرفت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تراجعا هاما خلال سنة 2020 في جميع أنحاء العالم، بفعل الانخفاض الكبير للنشاط الاقتصادي وحركة التنقل.

وعلى الصعيد الوطني، شرع المغرب سنة 2020 في الرفع من الأهداف الواردة في المساهمة المحددة وطنياً،

وتم تقديمها أمام اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي خلال اجتماعها الأول المنعقد في شهر دجنبر من السنة نفسها. ومن ناحية أخرى، تميزت سنة 2020 بإطلاق دراسات لوضع «مخططات مناخية» لفائدة سبع جهات.

وفي ما يتعلق بالولوج إلى التمويل المتعلق بالمناخ، وضعت المملكة برنامجًا استراتيجيًا مع «الصندوق الأخضر للمناخ»، يتألف من مجموعة من 18 مشروعًا للتكيف والتخفيف تغطي العديد من القطاعات ذات الأولوية.

ومن جهة أخرى، تناول الموضوع الخاص (Focus) للتقرير السنوي «الوضعية الاقتصاديّة والاجتماعية والبيئية التي تعرفها المناطق المَعْنِيّة بزراعة القنب الهنْدي». وتقتضي الآثار السلبية لهذه الوضعية، سواء على الساكنة المحلية أو على بلادنا ككل، اعتماد مقاربة بديلة ذات منظور شمولي، تُحدث قطيعة مع الوضْع الحالي. وعلى الرغم من المنع التدريجي الذي طال كل الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي منذ أزيد من قرن من الزمن، فقد تطورت زراعة هذه النبتة بوتيرة مطردة في شمال البلاد.

لقد أدى البحث عن تحقيق الربح المادي إلى إقامة زراعة مكثفة للقنب الهندي ترمي إلى توسيع المساحات المزروعة، مما تسبب في استنزاف التربة والموارد المائية، كما تحولت الأراضي الخصبة التي كانت تستخدم سابقًا في الزراعات الغذائية إلى زراعة القنب الهندي. وعلاوة على ذلك، فإن المزارعين لا يجنون سوى دخلٍ هزيلٍ، بحيث يؤول الجزء الأكبر من المدخول للوسطاء وتجار المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هؤلاء المزارعين يظلون عرضة للمتابعة القضائية، وهو ما يحرمهم من الولوج إلى عدد من الحقوق الأساسية والخدمات الاجتماعية.

ولتدارك هذه الوضعية عمل المغرب على وضع القانون 13-21 لتقنين زراعة القنب الهندي بالمغرب وما يرتبط بها من استعمالات طبية وصيدلانية، وبموجب ذلك القانون تم إحداث الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي.

5. مدى حماية القانون للمنتزهات الطبيعية في ظل الاستغلال غير المعقلن من طرف الساكنة

من خلال اطلاعنا على القوانين والمواثيق والاستراتيجية الوطنية لحماية الأوساط البيئية المختلفة ببلدنا يتبين أن المشرع قد حاول تنظيم هذا المجال وحمايته في ظل استغلال يضمن حقوق الساكنة المجاورة مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة التي تؤكد على استغلال الموارد الطبيعية لتلبية حاجيات الانسان في الحاضر دون إغفال حاجيات الأجيال القادمة. لكن وضعية المنتزهات ببلادنا ومنها منتزه تلاسمطان تبين أن التنوع البيولوجي والتراب الطبيعي للمنتزه تعرض للتدهور والاستغلال المفرط والجائر.

من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي والتراث الطبيعي يمكن مباشرة عملية احداث مناطق محمية تخصص للمحافظة على التراث الطبيعي والثقافي وتثمينه واستصلاحه للبحث العلمي وتوعية المواطنين والترفيه عنهم وإنعاش السياحة الايكولوجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك في إطار الشروط التي حددها **القانون 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية**. إن سن هذا القانون يترجم عزم المغرب على توسعة شبكة المناطق المحمية وتحسين جودتها وفقا لشبكة ذات الاهتمام البيولوجي والبيئي والتي تم اعتمادها كمواقع ذات أهمية كبرى للتثمين والحفاظ على التنوع البيولوجي.

فكل المواد التي وردت بهذا القانون تبين مدى اهتمام المشرع بحماية المجالات الطبيعية المحمية فتوسع في تصنيفها تبعا لخصائصها ولطبيعتها ولنطاقها الاجتماعي والاقتصادي في أحد الاصناف التالية:

- ⇐ **المنتزه الوطني**
- ⇐ **المنتزه الطبيعي**
- ⇐ **محمية بيولوجية**
- ⇐ **موقع طبيعي**

وسنركز على **المنتزه الوطني** الذي عرفته المادة 4 من القانون المنظم كما يلي:

المنتزه الوطني مجال طبيعي بالمعنى المطلق بري أو بحري أو هما معا الغاية منه حماية التنوع البيولوجي والقيم الطبيعية والثقافية والتشكيلات الجيولوجية ذات الاهمية الخاصة يهيا ويدبر لأغراض ثقافية وعلمية وتربوية وترفيهية وثقافية وسياحية مع مراعاة الوسط الطبيعي وتقاليد الساكنة المجاورة.

- ⇐ المادة 17: ".....تنظم الأنشطة التي تمارس داخل المنطقة المحمية لا سيما الفلاحية منها والرعوية والغابوية أخذا بعين الاعتبار متطلبات المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي للمنطقة المحمية ووفقا لتدابير الحماية التي يسنها تصميم التهيئة والتدبير المنصوص عليه في المادة 19 أدناه ...."
- ⇐ المادة 18: "....يمنع أو يقيد على امتداد المنطقة المحمية القيام بالأعمال التي من شانها إلحاق ضرر بالوسط الطبيعي والاساءة إلى المحافظة على الوحيش والنباتات أو تشويه طابع وعناصر النظام البيئي للمنطقة المحمية بدون ترخيص مسبق معلل من الإدارة المختصة ....."
- ⇐ المادة 19: "تخص المنطقة المحمية بتصميم تهيئة وتدبير يعد مشروعه بمبادرة من الإدارة المختصة بتشاور مع الجماعات المحلية والساكنة المعنية."

من خلال هذه النصوص القانونية يتبين أن المشرع قد قدر أهمية المجال الطبيعي للمنتزهات الوطنية بحيث نظم بدقة الأنشطة المسموح بها للساكنة المجاورة حرصا على الموروث الطبيعي والثقافي وتقديرا للأضرار التي يمكن ان تلحق بالمحيط الطبيعي للمنتزهات الوطنية التي تحتاج للمراقبة والحماية.

في الباب الخامس من هذا القانون وضح المشرع عقوبات زجرية لكل من خالف أحكام ومقتضيات هذا القانون تفاوتت بين الغرامات المالية والعقوبات الحبسية وذلك وعيا منه بأهمية هذا المجال الطبيعي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وضمانا للاستغلال الأمثل في ظل التغيرات المناخية وتراجع منظوماتنا البيئة بكل مكوناتها الحيوانية والنباتية.

6. تقييم المجلس الأعلى للحسابات لتدبير المنتزهات الوطنية.

أوضح المجلس الأعلى، في تقرير له يتناول تقييم تدبير المنتزهات الوطنية، أنه بالنظر إلى المساحات التي تشملها المناطق المحمية بالمغرب، "تبقى بلادنا بعيدة عن تحقيق الأهداف الدولية المسطرة في المخطط الاستراتيجي للتنوع البيولوجي 2011-2020" الذي اعتمدته أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي خلال أكتوبر 2010 في "آيشي" باليابان، والتي تصبو إلى بلوغ مساحة المناطق المحمية نسبتي 17 بالمائة و10 بالمائة، على التوالي، من إجمالي مساحة المناطق البرية والبحرية للبلاد.

فمن الناحية القانونية، بين المجلس أن المسار التشريعي الذي يؤطر المنتزهات الوطنية بطيء وغير مكتمل، مشيرا إلى أن أول نص تشريعي يتعلق بالمناطق المحمية يعود إلى سنة 1934 مع صدور الظهير الشريف المتعلق بالمنتزهات الوطنية.

وحسب المجلس، فقد استمر العمل بهذا النص القانوني إلى سنة 2010، حيث تم إصدار القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية، غير أن المرسوم التطبيقي لهذا القانون لم ير النور بعد، مما يعرقل تطبيقه على أرض الواقع.

وفيما يخص تدبير المخالفات البيئية المرتكبة في المنتزهات الوطنية والمناطق المحمية بشكل عام، فإن تعدد واختلاف الموظفين المكلفين بضبط المخالفات وتحرير محاضر بشأنها يحد من فعالية تدخلاتهم وأكد المجلس أن الوضعية العقارية للأراضي التي تحتضن المنتزهات الوطنية تحد من عمليات المحافظة على الموارد الطبيعية داخل غالبية المنتزهات الوطنية، مشيرا إلى أنه وفقا للقانون رقم 22.07 يجب ممارسة حق الانتفاع بالأراضي الواقعة داخل المنتزهات الوطنية دون إجراء أي تغيير أو تعديل على الحالة أو المظهر الخارجي الذي وجدت عليه هذه الأراضي عند نشأة هاته المنتزهات، فقد تتأثر المنتزهات الوطنية في بعض الأحيان من عواقب وخيمة لا يمكن تداركها لاحقا فيما يخص تنوعها البيولوجي، ومن الأمثلة في هذا الصدد المنتزه الوطني لإفران، حيث توجه المزارعون الذين يمتلكون أراضي داخل المنتزه إلى الزراعات الحديثة (حفر الآبار، الري بالتنقيط، زراعة الأشجار، وما إلى ذلك).

من ناحية التدبير العملي للمنتزهات الوطنية، يلاحظ أن تصاميم التهيئة والتدبير، التي تمثل الآليات التي يعتمد عليها تدبير المنتزهات الوطنية، تعرف تأخيرا في إعدادها وتحيينها. كما أن هذه التصاميم حتى عندما تكون منجزة لا يتم استعمالها وتنزيلها كبرامج عمل سنوية مصحوبة بمؤشرات قياس.

وفيما يتعلق بهياكل التدبير والقيادة، لا يتم تدبير جميع المنتزهات الوطنية من طرف وحدات إدارية خاصة، وحتى الوحدات الموجودة لا تتمتع بسلطة اتخاذ القرار.

على صعيد آخر، يعرف تثمين المنتزهات الوطنية، الذي يراد منه تحسين جاذبية المواقع وتنمية السياحة البيئية، تدبيرا محدودا فيما يتعلق بإمكانيات الولوج وتأشير المعالم، وضعفا في استغلال المتاحف الإيكولوجية التي تفتقر للجاذبية، بحيث لا تعكس ما تزخر به هذه المنتزهات من ثروات، وكذلك قصورا فيما يخص التشوير.

وسجل أن المغرب يتوفر على أحد عشر منتزها وطنيا تم إحداثها ما بين سنتي 1942و2008.

وأبرز المجلس الأعلى للحسابات المجهودات التي بذلت من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي بالمغرب، مشيرا إلى أنه أصدر مجموعة من التوصيات بهدف تجاوز النقائص التي وقفت عليها مهمة التقييم.

ومن جهة أخرى أبرز التقرير محدودية دور المجلس الوطني والمجالس الاقليمية للغابات في حل النزاعات مع السكان المجاورين وغيرها من المشاكل التنظيمية المرتبطة بضعف الموارد البشرية المكلفة بمهمة تسيير الشؤون العقارية ومشاكل اجتماعية تهم ضعف التواصل وكثرة النزاعات والتعرضات من طرف الساكنة المجاورة للملك الغابوي.

7. الإشكالات المرصودة بالمنتزه الوطني لتلاسمطان:

من خلال ما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن واقع الحال بالمنتزهات الطبيعية ومنها منتزه تلاسمطان الوطني يختلف عن مقاصد المشرع وأهداف التنمية المستدامة والمخططات الاستراتيجية لحماية المجال الغابوي ببلادنا ويبرز ذلك من خلال:

- تراجع المساحات الغابوية على حساب زراعة القنب الهندي مما يجعل شجرة الشوح المغربي مهددة بالانقراض؛

- ضعف تثمين المجال الغابوي للمنتزه من خلال خلق فضاءات الاستجمام ومسارات للسياحة الجبلية وتشجيع سياحة الاستغوار، باستثناء بعض باحات الاستراحة التي أنجزتها الإدارة الوصية ببعض الفضاءات بالمنتزه؛

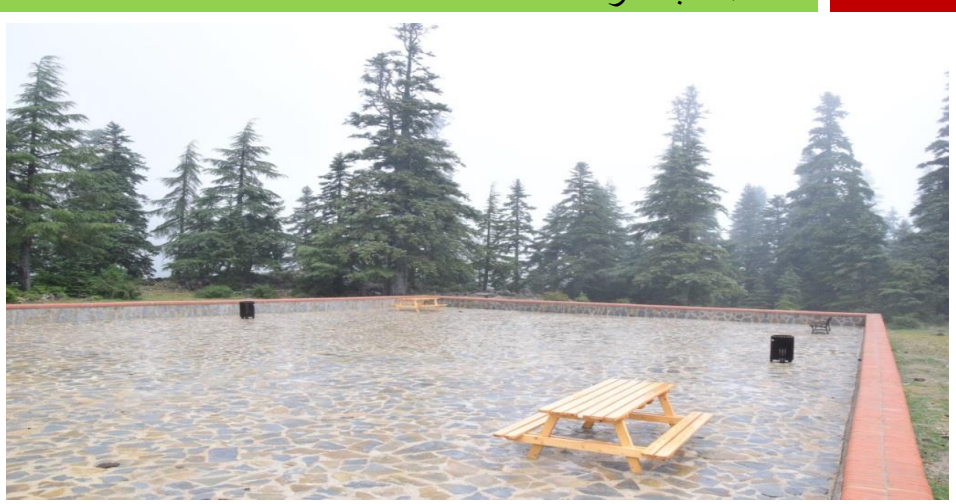

- الصيد العشوائي لأنواع نادرة من الطيور والحيوانات والزواحف

- تراجع الثروة المائية بالمنتزه من خلال الاستعمال المفرط لمياه الأنهار والعيون في سقي القنب الهندي خاصة الأنواع المهجنة منه والتي أصبحت تزرع بشكل كبير تزيد من استنزاف المخزون المائي للمنطقة مما يدفع بعض الساكنة للهجرة القروية نحو المدن هروبا من العطش؛
الاستعمال العشوائي للمخزون المائي القديم بالمنطقة كعين دانو التي أصبحت تستعمل في سقي القنب الهندي من طرف المزارعين؛

- اندلاع الحرائق العشوائية والمفتعلة كل سنة مما يؤدي إلى تراجع المجال الغابوي وبالتالي تراجع عدد من الأصناف النباتية النادرة التي تميز المنتزه.

- الاقبال المفرط للزائرين على بعض المجالات الطبيعية بالمنتزه بأقشور وساحة اسبانيا في ظل غياب وعي الزائرين بأهمية الموروث الطبيعي للمنتزه وفي غياب أي تصور سياحي وبيئي يراعي الخصوصيات الطبيعية والإيكولوجية للمنطقة.

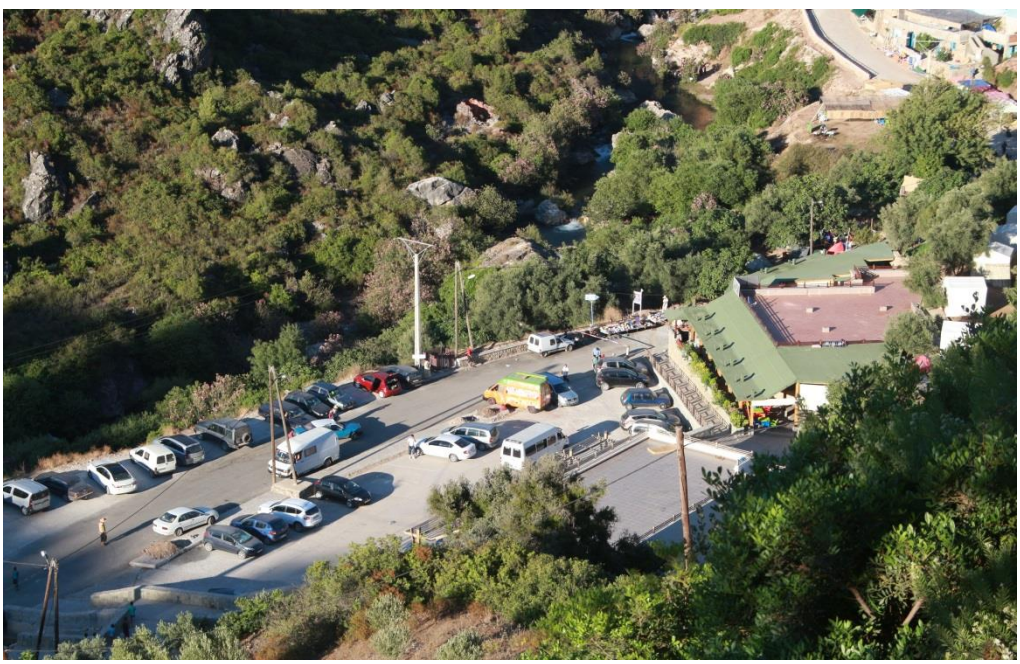

- ضعف وانعدام تشوير المسارات السياحية بالمنتزه فرغم مجهودات الإدارة والجمعيات البيئية في التحسيس والتوعية إلا أن أغلب لوحات التشوير تتعرض للتخريب؛

- وجود نقط سوداء للنفايات الصلبة بمناطق متعددة من المنتزه، كما يوجد المطرح البلدي لشفشاون بمدخل المنتزه والذي يستقبل أزيد من أربعين طنا من النفايات الصلبة يوميا.

في ظل كل هذه الاكراهات والمشاكل التي يعرفها المنتزه يتبين انه رغم وجود قانون منظم لهذا المجال الطبيعي ومحاولة المشرع سن قوانين لحمايته فان الواقع يبرز حجم الدمار الذي يتعرض له هذا المنتزه.

المحور الرابع

المواقع الأركيولوجية بإقليم شفشاون: الواقع وتحديات التثمين

المحور الرابع:

1. تقديم:

التراث هو إرث الاجيال السابقة في مختلف الميادين الفكرية والأدبية والتاريخية والأثرية والمعمارية، ويعتبر المغرب من بين أكثر الدول المحافظة على تراثها الوطني والعالمي حيث صادق على الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي سنة 1975 والتي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة عشرة بباريس في 16 نوفمبر 1992. وانتخب المغرب عضوا في لجنة التراث العالمي سنة 1995، ثم أصبح عضوا بمكتب التراث العالمي سنة 1996 وقد تم تسجيل العديد من المواقع المغربية في لائحة التراث العالمي، معظمها في المدن القديمة والعتيقة (كتمودة، ليكسوس، وليلي وتارغة نموذجا).

يعتبر المغرب موقعا جغرافيا هاما لتجمع العديد من الإثنيات والحضارات التي تعاقبت عليه، ولذلك كان دائماً صلة وصل بين الحضارات الإفريقية، المشرقية والوافدة من شمال البحر الأبيض المتوسط: الفينيقية والرومانية وشبه الجزيرة الإيبيرية. إن تواجد هذه الحضارات شكّل دون شك رصيداً تراثياً مهما ومتنوعاً في خصائصه ومميزاته المعمارية.

ينقسم التراث المعماري إلى مباني أثرية تراثية ذات خصائص جغرافية مازالت شاهدة على عصرها إلى الآن، بالإضافة إلى قصبات وقصور وأبراج ومخازن جماعية. تتميز المدن التاريخية المغربية بتماسك أسوارها وأبوابها وضيق دروبها وأزقتها المنتشرة يمنة ويسرة والامتداد الأفقي حيث لا تتجاوز بناياتها الطابقين. وتدل هذه المباني على

حقبة تاريخية تمتد من توافد العنصر البشري (أمازيغ، عرب، يهود...) إلى بدايات الحماية الفرنسية.

2. إقليم شفشاون :

يقع اقليم شفشاون في أقصى الشمال الغربي للمغرب، على ارتفاع حوالي 600 متر فوق مستوى سطح البحر، عند سفح جبل "القلعة". يعد اقليم شفشاون من بين أكبر أقاليم المغرب بمساحة حيث تقدر بنحو 3443 كم2، ويحده خمسة أقاليم وهي: إقليم تطوان من الشمال الغربي، وإقليم العرائش من الغرب، وإقليم الحسيمة من الشرق، إقليم تاونات من الجنوب، وإقليم وزان من الجنوب الغربي، والبحر الأبيض المتوسط من الشمال الشرقي.

ينتمي إقليم شفشاون إلى جهة طنجة - تطوان- الحسيمة ويتكون من جماعة حضرية واحدة (بلدية شفشاون) و27 جماعة قروية تمنحه ميزة ريفية.

يزخر إقليم شفشاون بمجموعة مهمة من المواقع الأثرية والأركيولوجية، والتي تتميز بغناها الثقافي والتاريخي المنتمي لحوض البحر الأبيض المتوسط. منها ما هو معروف تاريخيا ومنها مازال في حاجة إلى البحث والتنقيب لإبراز أهميتها. وهو ما ستحاول جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية العمل على ذكر بعض المواقع التي كانت لها أهمية في الماضي والتي ستعمل على التعريف بها وذكر المميزات التاريخية التي مرت بها.

3. جرد لبعض المؤهلات الأركيولوجية لإقليم شفشاون:

3.1. قرية تارغة:

3.1.1. نبذة تاريخية:

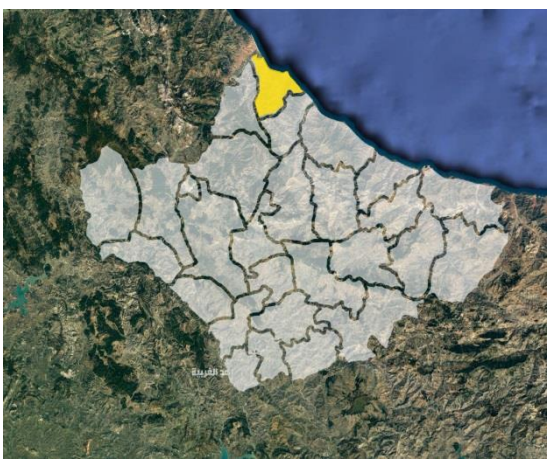

تتواجد قرية تارغة على الساحل المتوسطي بين تطوان والجبهة ببلاد غمارة، تنتمي للجماعة القروية تيزكان بإقليم شفشاون، وتبعد عن مدينة شفشاون بحوالي 64 كلم وعن مدينة تطوان بحوالي 58 كيلومترا.

تتميز تارغة بموقعها الاستراتيجي البحري المهم، وتتوفر على الكثير من المآثر التاريخية، من أشهرها الميناء الشهير الذي أسسه حاكم مدينة شفشاون الأمير مولاي علي بن راشد، خلال القرن 15م، إلى جانب قصبته الشهيرة التي كانت تستعمل لتخزين المؤونة، فنشطت بذلك حملات الجهاد البحري بينها وبين سبتة المحتلة، إضافة إلى الأنشطة التجارية والرحلات البحرية الحجازية، وصار ميناء تارغة ينافس ميناء مرتيل بتطوان في أهميته. وإضافة إلى الميناء، الذي لم يبق من أثره سوى برج مبني على صخرة عالية والمعروفة عند السكان بصخرة "لا إله إلا الله"، هناك أيضا القلعة المعروفة بدار السلطان الأكحل.

وفي سنة 1481م، قام حاكم سبتة **فرديناند دومنيث** بتخريب قرية تارغة، كما قام بعده بسنوات الحاكم **ألفارو دوباصان** بتخريبها مرة ثانية وذلك سنة 1533م وهي السنة التي صادفت نزوح الفوج الثاني من الموريسكيين. ثم أعيد بناؤها من جديد سنة 1560م حسب ما ذكره المؤرخ **أوجست موليراس** في كتابه "المغرب المجهول".

3.1.2. برج تارغة:

برج تارغة والذي بناه الأمير مولاي علي بن راشد حاكم مدينة شفشاون، يتواجد فوق صخرة كبيرة تعلو عن سطح البحر بنحو 15 مترا تقريبا.

برج تارغة من الجهتين

3.1.3. دار السلطان الأكحل:

دار السلطان "حصن تارغة" التي تقع على ربوة مطلة على البحر، المعروفة عند السكان بدار السلطان الأكحل. وحسب ما يروى: فالرواية الأولى تذكر أنه يعود تأسيسها للعهد الموحدي، وسميت بدار السلطان نسبة إلى السلطان أبو الحسن المريني (السلطان الأسود أو السلطان الأكحل) الذي لجأ إليها فارا من مدينة فاس. والرواية الثانية تذكر أنه يعود تأسيسها للعهد المريني، ويُطلِق عليها أبناء المنطقة اسم (دار السلطان الأكحل) المقصود به: السلطان "أبي الحسن المريني"، الذي شيدها بهدف الإقامة. وتعتبر هذه المعالم التاريخية من أبرز ما تزخر به تارغة.

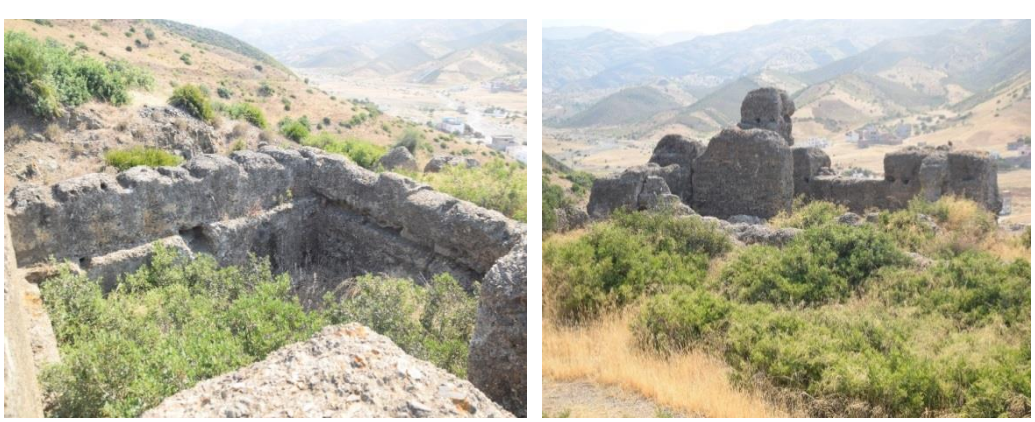

بقايا دار السلطان

3.1.4. مسجد عقبة بن نافع:

يوجد مسجد عقبة ابن نافع الفهري بضاحية تارغة ببني زيات، إحدى قبائل غمارة على ساحل المتوسط، بجماعة تزكان إقليم شفشاون، جهة طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة، ويعتبر

المسجد من أولى المساجد التي بنيت بشمال المغرب، أسسه سنة (62هـ – 681 م) عند دخوله إلى المنطقة على مساحة تقدر ب 516 متر مربع. وقد صنف المسجد تراثا وطنيا بموجب مرسوم صادر بتاريخ 4 فبراير 2019.

كان المسجد منذ عهوده الأولى يؤدي مهمتي العبادة والتعليم. حيث يعتبر إلى جانب مسجد طارق ابن زياد بالشرافات، من أقدم المساجد بالمغرب.

منبر المسجد

صومعة المسجد

عرف هذا المسجد ترميمات متعددة لكن بطريقة غير احترافية. كما أنه لم يحض بأهمية من حيث التعريف به والتشوير له، حتى يصبح مزارا وقبلة سياحية تساهم في تنمية المنطقة.

3.1.5. وضعية المؤهلات الاركيولوجية بتارغة:

المعلمة	المؤهلات ووضعيتها الحالية
برج تارغة	• وجهة سياحية • عدم وجود لوحات تعريفية عن البرج • عدم وجود لوحات تشويرية لهذه المعلمة
دار السلطان	• رمز تاريخي في تاريخ المغرب • غير معروفة لدى الزوار • عدم وجود لوحات تعريفية بدار السلطان ومحيطها • عدم وجود لوحات تشويرية لهذه المعلمة
مسجد عقبة بن نافع	• صُنف هذا المسجد تراثا وطنيا بموجب مرسوم صادر بتاريخ 4 فبراير2019 • مهمل لسنوات • معرض للتدمير والاندثار • عدم وجود لوحات تشويرية وتعريفية بالمسجد

3.1.6. التوصيات:

ضرورة الالتفاتة إلى هذه المعالم التاريخية بمنطقة تارغة وتثمينها وإعادة ترميمها والتعريف بها لتصبح مزارات سياحية تستقطب الزوار والباحثين والطلاب من المغرب وخارجه. وتشكل قيمة مضافة تساهم في التنمية الاقتصادية للمنطقة. وعليه فالكل مدعو، من مسؤولين ومنتخبين ومثقفي المنطقة، إلى الالتفات إلى هذه المعالم ومنحها ما تستحق من اهتمام.

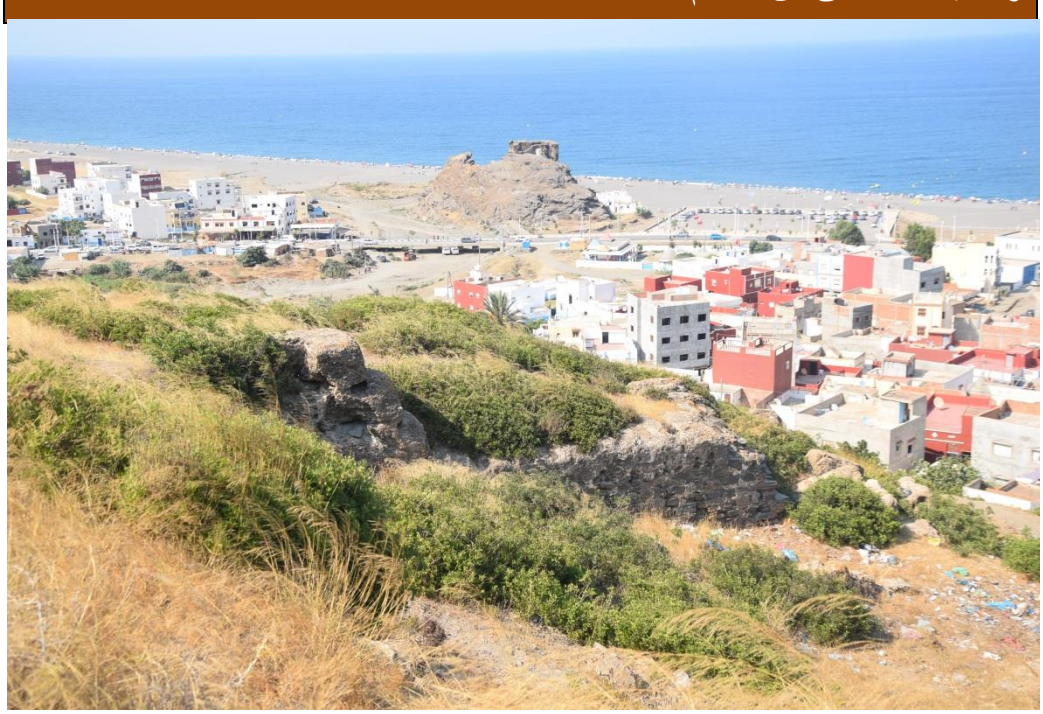

3.2. قرية الشرافات (جماعة بني دركول)

تقع قرية الشرافات في منتصف الطريق بين شفشاون و باب برد ، حيث تستقر على ارتفاع 900 متر عن سطح البحر، وتعتبر البوابة الجنوبية للمنتزه الوطني لتلاسمطان، وتنتمي للجماعة القروية بني دركول بإقليم شفشاون.

تتميز القرية بكونها محطة استراحة بين تطوان والحسيمة على الطريق الوطنية رقم 2 التي تخترق جبال الريف.

تشتهر قرية الشرافات بشلالاتها ومياهها العذبة المنبثقة من جبال تلاسمطان الشاهقة. كما تتميز بمسجدها العتيق "طارق بن زياد".

3.2.1. مسجد طارق بن زياد:

صورة المسجد قبل الترميم

صورة المسجد بعد الترميم

يتواجد مسجد طارق بن زياد بقرية الشرافات جماعة بني دركول إقليم شفشاون، بني هذا المسجد سنة 85 هجرية و 704 ميلادية، و يعتبر من أقدم المساجد، بحيث مازالت تقام فيه الصلاة إلى اليوم. لعب مسجد طارق بن زياد دورا مهما وهادفا في نشر وتثبيت دين الإسلام في شمال المغرب، كما قام بدوره الكبير في الجهاد ببلاد الأندلس، وتخرج منه العديد من علماء ورجال التصوف بالمنطقة.

3.3.جماعة تلامبوط:

3.3.1. قرية القلعة:

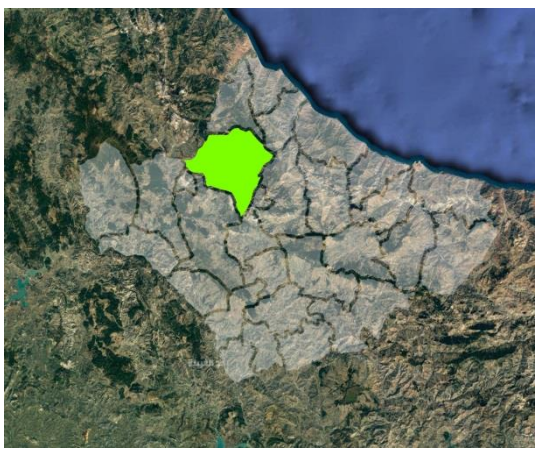

تبعد قرية القلعة عن مدينة شفشاون بحوالي 5 كيلومترات، وتقع على ارتفاع 800 متر عن سطح البحر، ضمن حدود الجماعة الترابية تلمبوط التي تنتمي لقبيلة بني زجل، أحد قبائل غمارة بإقليم شفشاون.

توجد قرية القلعة على السفح الشمالي لجبل القلعة الذي يطل على مدينة شفشاون ويصل ارتفاعه إلى 1616 متر، وسط بيئة غابوية مميزة وتضاريس جبلية تتدفق منها شلالات.

تشتهر قرية القلعة بمسجدها القديم ذي الصومعة المائلة، وبالمخازن الجماعية للمنتوجات الفلاحية التي يسميها أهل المنطقة "القرار"، والموجودة في موقع صعب التضاريس وسط غابة كثيفة.

دوار القلعة، جماعة تلمبوط، إقليم شفشاون

⇐ مسجد ذو الصومعة المائلة:

هذا المسجد ذو الصومعة المائلة، هو شبيه لأربعة مساجد بناها الموريسكيون بمدينة شفشاون (مسجد سيدي بوخنشة بالخرازين، مسجد الصبانين، مسجد العنصر ومسجد ريف الأندلس). وقد أدى هذا المسجد دوره الديني (الصلاة والتعليم) وهو من المعالم التي تفتخر بها المنطقة. وهو مازال قائما إلى اليوم ويعتبر مزارا للساكنة والزوار الذين يمرون عبر الطريق المؤدية إلى "أقشور".

مسجد ذو الصومعة المائلة

⇐ المخازن الجماعية "القرار":

صورة للمخازن الجماعية "القرار" سنة 1930

صورة حديثة للقرار سنة 2018 بعد ترميمها من طرف جمعية تلاسمطان

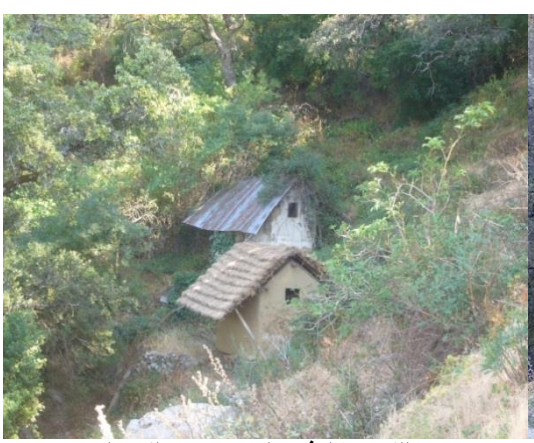

صورة للقرار خلال فترة التسعينات من القرن الماضي

يعود وجود هذه المخازن أو "القرار" إلى القرن الثاني عشر ميلادي خلال فترة حكم الموحدين، بحيث كانت تخزن فيها الغلة وذلك لإخفائها من الضياع والسرقة، ويروي بعض سكان المنطقة أن عددها يقدر تقريبا ب400 مخزنا وهو عدد تتضارب حوله الآراء. من مميزات هذه المخازن، صغر حجمها وتشابهها، اذ يصل الطول إلى حوالي 3 أمتار والعرض مترين وكذلك الأبواب تمتاز بصغر حجمها وتشبه النوافذ التي يصعب الولوج من خلالها.

يخزن فيها كل أنواع الحبوب والشعير بالإضافة الى التين واللوز والزبيب والبصل والثوم.... وكذلك الرسوم والعقود والوثائق والحلي والنقود، كل باسمه، لأن الساكنة كانت تجد في هذه المخازن الجماعية الأمن والطمأنينة أكثر من البيوت التي تقطنها، لأنها كانت معرضة للهجوم (أيام السيبة).

وكان يقوم بحراسة هذه المخازن شخص يطلق عليه **"الحاضي"** وفي حالة السرقة، يخبر سكان القرية بدخان النار لطلب النجدة. وهو عرف استمر لسنوات.

صورة قديمة لمدخل مخازن القرار

صورة حديثة لمدخل مخازن القرار

3.3.2. منتزه أقشور:

⇐ القنطرة الرومانية:

توجد القنطرة الرومانية بقرية تلامبوط مركز قيادة بني زجل الغمارية، وتبعد عن شفشاون ب 25 كلم. وتمتد على الطريق الرابط بين منتزه أقشور وقرية تلامبوط. ويروى تاريخيا أنها من أقدم القناطر التي شيدت بالمنطقة مما يعني أن الرومان وصلوا إليها.

القنطرة الرومانية

صورة جانبية للقنطرة الرومانية

3.4. وضعية المؤهلات الأركيولوجية لإقليم شفشاون (القلعة وقنطرة تلامبوط):

الصومعة المائلة:

- ⇐ بناية ذات معمار أندلسي والمنتشر بالمنطقة؛
- ⇐ مهملة منذ سنوات ولم يهتم بها من طرف المسؤولين لإثباتها كرمز من رموزها التاريخية؛
- ⇐ عدم وجود لوحات تشويرية للوصول إليها؛
- ⇐ عدم وجود لوحات تعريفية بها.

المخازن الجماعية "القرار"

من خلال خرجات الرصد التي قامت بها فريق جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية تبين:

- ⇐ أن جميع المخازن قد تم هدمها بالكامل لأسباب مجهولة بعدما تم ترميمها وتثمينها والاهتمام بها من خلال إدراجها في مسارات سياحية، وذلك في إطار مشروع أشرفت عليه الجمعية سنة 2016؛
- ⇐ أن اللوحات التعريفية التي كانت الجمعية قد وضعتها بالمنطقة تم تدميرها ولم يعد لها وجود؛
- ⇐ أن مدخل منطقة القرار في حالة كارثية وتم تخريب المتحف ونهب ما كان بداخله.

صورة متحف القرار بعد تعرضه للتخريب والنهب.

صورة تبين آثار هدم وحدة القرار بعد تجديدها من طرف الجمعية سنة 2016.

القنطرة الرومانية:

- ⇐ عدم وجود لوحات تشويرية لها (لدرجة أن سكان المنطقة لا يهتدون إليها)؛
- ⇐ عدم وجود لوحات تعريفية بها وبمحيطها. وقد أصبح اليوم مزارا لزوار منتزه أقشور.

صورة للقنطرة الرومانية من الجهتين

3.5. جماعة باب تازة:

إحدى قبائل الأخماس العليا، وهي من المناطق الاستراتيجية المعروفة بالمنطقة ولهذا لجأ إليها المستعمر الاسباني لتشييد مجموعة من البنايات ذات الصبغة العسكرية والمدنية. ويقال بأنها كان يقطنها مجموعة كبيرة من الجنود الإسبان (5 فيالق). إضافة إلى المرافق التي كانت توفر لهم وسائل العيش والترفيه.

3.5.1. المباني الكولونيالية (الاستعمارية) :

⇐ الكنيسة والمباني الإدارية:

بنيت هذه الكنيسة سنة 1926، فوق قطعة أرضية قدمت كهبة من عائلة مسلمة للكنيسة الاسبانية (حسب ما يروى)، ولعبت دورا مهما في الإرشاد الديني للجنود والساكنة الاسبانية، وقد خضعت لعملية ترميم خلال القرن الماضي في القرن العشرين، وكانت تعتبر نموذجا من نماذج العيش المشترك بالمنطقة. كما كانت المنطقة تتوفر على آثار لمجموعة من المباني الإدارية والتي حولت اليوم إلى مرافق عمومية.

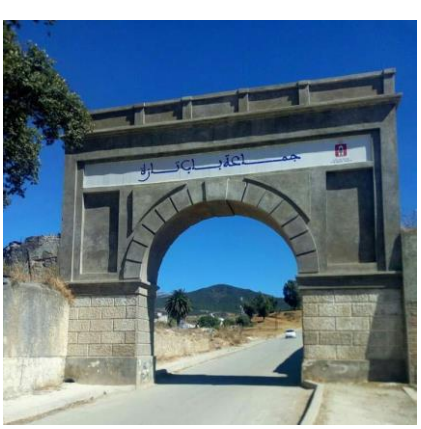

مدخل جماعة باب تازة

الكنيسة

3.5.2. وضعية المؤهلات الاركيولوجية بإقليم شفشاون (كنيسة ومدخل باب تازة):

مدخل باب تازة:

⇐ يحتاج إلى ترميم؛
⇐ عدم وجود لوحة تعريفية بالباب وأهميته التاريخية.

كنيسة باب تازة:

⇐ ذات حمولة تاريخية ترمز إلى تاريخ الحماية بالمنطقة؛
⇐ وضعيتها مهملة وآيلة للسقوط؛
⇐ تم تحويلها إلى محلات عمومية وتجارية.

3.6.جرد المؤهلات الأركيولوجية لمدينة شفشاون:

3.6.1. تاريخ مدينة شفشاون:

في سنة 876هـ/1471م، سقطت المدن الساحلية مثل طنجة والقصر الصغير وأصيلا والعرائش في أيدي البرتغاليين الذين قدموا من مدينة سبتة والتي احتلت من طرفهم سنة 1415م. وهنا فكر **الشريف مولاي علي بن راشد** وبعض أفراد أسرته في صد التوسع البرتغالي نحو الداخل من خلال تشييد مدينة تكون قلعة للجهاد للدفاع عن هذه المناطق،

فاختار موقعا بين قمم جبال تحرس الموقع من الأعلى وتكون المدينة محروسة في منخفض هذه الجبال. وكان اختياره صائبا في تشييدها بحيث أصبحت قلعة جهاد ينطلق منها المجاهدون إلى مدينة تطوان لمساعدة الأمير **سيدي المنظري** الذي تزوج ابنة مولاي علي بن راشد **"السيدة الحرة"** والتي أصبحت حاكمة تطوان الشهيرة في الكتب التاريخية البرتغالية والاسبانية.

وسط مدينة شفشاون قديما

ساحة وطاء الحمام قديما

وقد أصبحت مدينة شفشاون والتي تحمل إسما أمازيغيا في الأصل وهو لفظ "إيسكاون" أو إيشاون" والتي تعني "القرون" وشف بمعنى "أنظر" أي أنظر القرون"، في إشارة إلى قمم الجبال التي تحتضن هذه المدينة من كل الجهات.

وعرفت المدينة نموا ديمغرافيا مضطربا نتيجة تأثير الموجات البشرية الأندلسية بشكل ملحوظ بعد سقوط الاندلس. وشكلوا مع غيرهم من المهاجرين العرب والأمازيغ بنية اجتماعية متجانسة، استمرت في التعايش إلى دخول الإسبان في مرحلتين، الأولى سنة 1920 والثانية سنة 1926. وقام هؤلاء السكان تحت قيادة مولاي علي بن راشد وابنه إبراهيم ومحمد بتشييد مجموعة من المباني بالمدينة والتي تعتبر من المعالم السياحية والتاريخية من قبيل القصبة والمسجد الأعظم، وبعض البنايات للقواد والقضاة، وبعض الأحياء والأزقة.

إن المدينة في هيكلتها على النهج الأندلسي وخصوصا إقليم غرناطة. اشتهرت ببعض الأسر خلال ثلاث هجرات. وأصبحت مدينة أندلسية بسكانها الذين حافظوا على طقوسهم الاجتماعية والاقتصادية، بل حتى في ممارسات شؤونهم الدينية والاجتماعية. فهي الآن تحتفظ بكل هذا، بل ويرمز إليها ضمن المدن التي شيدها الأندلسيون (سلا وتطوان...).

3.6.2. مدينة شفشاون العتيقة:

تزخر مدينة شفشاون بتراث عمراني عريق ومتنوع، جعلها تنفرد بخصوصيتها المعمارية، وسطوح أبنيتها المغطاة بالقرميد الأحمر المائل، ودروبها الضيقة الملتوية المنتشرة في كل الأماكن المؤدية إلى وسط المدينة (ساحة وطاء الحمام) وهو المنبسط الوحيد الموجود بالمدينة العتيقة. ويحيط بالمدينة سور وأبواب (وهي سبعة) من أجل حمايتها، وتوجد بها كذلك مجموعة من المساجد والحمامات والأفرنة التقليدية والرحى للحبوب والزيتون.

ساحة الهوتة

ساحة اوطاء الحمام

ابواب منازل قديمة بالمدينة

حي ريف الاندلس

جزء من سور المدينة القديمة لشفشاون

3.6.3. أبواب مدينة شفشاون العتيقة:

كانت أبواب المدينة قديما تغلق بعد غروب الشمس وتفتح بعد صلاة الفجر، وكان بجانب كل باب ممر خاص بالحارس، وكان لا يسمح لأحد للدخول بعد الاغلاق.

باب العين:

وهو يعتبر اليوم المدخل الرئيسي للولوج إلى المدينة العتيقة. ويحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للمجال السياحي، ويصل بين المدينة العتيقة والمدينة الحديثة، يوجد في الجهة الجنوبية من سور المدينة، وسمي بباب العين لوجود عين بالمكان قبل تشييده، وقرب هذه العين لدار الدباغة

صورة لباب العين قديما

باب الحمار:

يؤدي هذا الباب الى حي السويقة من الجهة السفلى، كان يخرج منه "الحمارين" وهم التجار، في اتجاه أسواق مدن الجنوب والشمال. ولايزال هذا الباب قائما حتى الان.

باب الحمار

باب العنصر:

باب العنصر هو مخرج المدينة العتيقة إلى الجهة العليا بحيث يؤدي إلى منبع رأس الماء وبعض الأراضي الفلاحية إلى جانب طريق الوحدة، وسمي بباب العنصر نسبة للمنابع المائية ومن ضمنها منبع "رأس الماء".

باب العنصر وبجانبها مسجد العنصر

باب المحروق:

يقع الباب في الجهة العليا المؤدية إلى ساحة سيدي عبد الحميد، وحسب التسمية فإنه يبدو أن أحد الأشخاص تم حرقه قرب الباب. يقع قرب الباب قبر علامة كبير وهو السيد "محمد بن عبد الله الحوات" والد الاديب "سليمان الحوات" يستغل اليوم كممر للمدينة القديمة كحي السويقة مثلا.

باب المحروق

باب السوق:

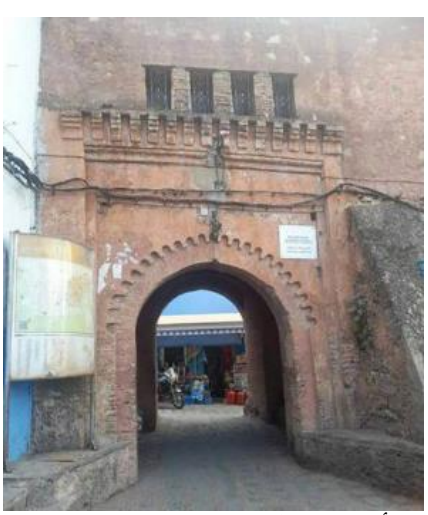

باب السوق من الأبواب الكبيرة التي تؤدي إلى وسط المدينة العتيقة، يتميز بزخرفة مميزة، وكان يعتبر قديما من المداخل الرئيسية للمدينة، وأطلق عليه باب الاثنين بحيث كان ينعقد بخارجه سوق أسبوعي يقصده سكان المناطق المجاورة من أجل البيع والشراء.

كما توجد أبواب أخرى لا تقل أهمية عن الأبواب الأخرى مثل: باب الصبانين وباب الملاح الخاص بالساكنة اليهودية التي تعايشت مع الساكنة المسلمة.

3.6.4. أحياء المدينة العتيقة:

تصميم المدينة العتيقة ومعالمها

- حي السويقة: وهو أقدم أحياء المدينة العتيقة بني في عهد مولاي علي بن راشد، واستوطنه بمجموعة من الأسر التي جاء بها من مدشر غاروزيم. وأصبح مع مرور الزمن أكبر حي تجاري بالمدينة ومازال إلى اليوم، ومنه نصل إلى ساحة وطاء الحمام التي أصبحت أكبر سوق قديما.

بعد التطور العمراني للمدينة خارج الأسوار، عرف الحي تقلصا من حيث حركيته التجارية، خصوصا بظهور فضاءات تجارية حديثة، الإ أنه يظل محورا أساسيا لبيع منتوجات الحرف اليدوية التقليدية للساكنة.

- حي الخرازين: وهي من الأحياء التي استحدثت بعد هجرة الأندلسيين وتكاثر الساكنة، عبر الهجرة الأندلسية الأولى (1492م). وكذلك حدث نفس الشيء بالنسبة لحي **ريف الصبانين**.

- حي ريف الأندلس: يعتبر هذا الحي من أكبر أحياء المدينة التي عرفت بالهجرة الكثيفة للأندلسيين (الهجرة الاندلسية الثانية-1502م-)، بحيث أصبح متميزا عن الأحياء الأخرى بعمرانه وأفرنته ومرافقه.

- حي العنصر: وهو من الأحياء العتيقة والمهمة لأنه يؤدي إلى خارج المدينة وقد سكنه كذلك الوافدون من الأندلس من الطبقة المتوسطة (الهجرة الثالثة -1571م-).

- حي السوق: استقر في هذا الحي أولئك الذين هجروا من الأندلس بعد ثورة البشرات بضواحي غرناطة سنة 979 ه / 1571م.

3.6.5. القصبة التاريخية:

من أهم المعالم التي تزخر بها المدينة العتيقة (القصبة)، والتي مازالت شاهدة على ماضي المدينة المجيد، شيدت من طرف مؤسس المدينة ، مولاي علي بن راشد، وجعلها مقرا للحكم، وكانت تحتوي على المشور، ودار للسكنى، والمسجد، والسجن، والقشلة وأورية الخيل والدواب، وبرج رئيسي كبير وأحد عشر برجا، ثلاثة مازالت في حالة جيدة، ويحيط بالجميع سور عالي يمر بجانبه ممر للحراسة يسمى اليوم (ممر رندة)، تصل مساحتها 7378 متر مربع، وهي جوهرة رفيعة تزين مجال المدينة، بما تزخر به من ثروة غنية على مستوى أشكال الهندسة المعمارية، صرح مستطيل 72 مترا على 52 مترا تقريبا. ويقع في الزاوية الشمالية الغربية للمدينة، ويوجد غربه المسجد الأعظم ولا يفصل بين البنايتين سوى زقاق ضيق يصل ساحة وطاء الحمام بالزاوية الريسونية.

مدخل القصبة الاثرية بشفشاون

حدائق القصبة

3.6.6. المسجد الأعظم :

تتوفر مدينة شفشاون على عدة مساجد ذات الطابع المعماري الأندلسي، كما تتميز بتفنن الصناع في زخرفة سقوفها الخشبية. وهو من المساجد الأولى التي بنيت من طرف مؤسس المدينة بساحة وطاء الحمام، وأطلق على بابه الرئيسي "باب الحمراء"، إضافة إلى بابين وهما: باب الجنائز وباب المديرسة. كما أنه يضم كل العناصر المعمارية المميزة، كالمئذنة بشكلها الثماني نتيجة تجديدها في القرن الثامن عشر من طرف القائد أحمد الريفي (ويوجد مثيلها بمسجد القصبة بطنجة). كما تضم المدينة مساجد أخرى كمسجد الصبانين، مسجد ريف الأندلس، مسجد سيدي بوخنشة ومسجد العنصر..

المسجد الاعظم قديما

المسجد الاعظم حديثا

3.6.7. مسجد بوزعافر:

مسجد بوزعافر قبل الترميم

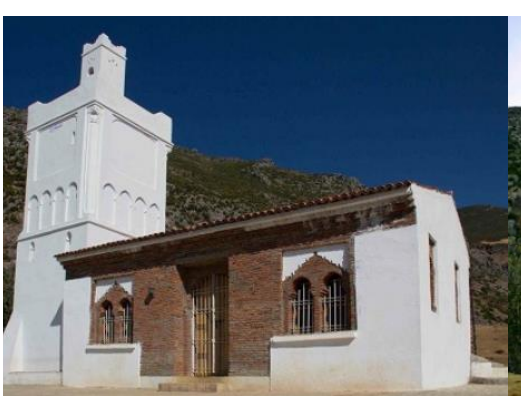

مسجد بوزعافر بعد الترميم

يعود تاريخ مسجد بوزعافر إلى مرحلة الاستعمار الإسباني لمدينة شفشاون، ويقول المؤرخون أنه بني من طرف سلطة الاحتلال، وتم تشييد المسجد سنة 1932 بأمر من الضابط "فرناندو كابات (Fernando Capaz) حاكم شفشاون فوق رأس الجبل على نهج الكاثوليك الذين يبنون كنائسهم بالمناطق الجبلية المعزولة.

وكلمة "بوزعافر" كلمة باللهجة المحلية وتعني صاحب الشوارب الكبيرة، وتنتشر روايات حول هذه التسمية، منها أن الحاكم العسكري الإسباني الذي بنى المسجد كان ذا شوارب كثيفة، وأخرى تقول إنه ينسب إلى المهندس الذي أشرف على البناء وكان أيضا بشوارب كثيفة، وأخرى تذهب إلى صاحب الأرض.

3.6.8. فندق شفيشو:

من أشهر "الفنادق"، حسب المفهوم القديم، وأكبرها بالمدينة، والمعروف بالفندق الفوقي أو فندق "شفيشو" المجاور لساحة وطاء الحمام، وتم بنائه من طرف مهندس غرناطي يسمى الورديغي وذلك قبل حوالي أربعمائة سنة بهندسة أندلسية تشبه فندق بغرناطة يسمى "فندق الفحم"، استعمل في بنائه خشب قطع من ساحة وطاء الحمام التي كانت عبارة عن غابة كثيفة، يضم طابقا أرضيا كان مخصصا للبهائم والدواب، يحيط به دكاكين الحدادة وصناعة البرادع، وطابقين مخصصين لمبيت التجار الذين يفدون لبيع بضائعهم في السوق بحيث كانت تمتد إقامتهم من أيام الى أسابيع، وكانت عدد الغرف به 64 غرفة.

يعتبر اليوم فندق "شفيشو" من المعالم السياحية بالمدينة يقصده الزوار من الداخل والخارج، كما صورت بداخله لقطات من مسلسلات تاريخية، لقطات من أفلام مغربية، عربية وأجنبية.

فندق "شفيشو" رغم تراجع دوره لكنه لازال محافظا على طابعه المعماري ويحتاج اليوم إلى الاهتمام به أكثر وترميمه واستعادة وظائفه وأدواره.

كما توجد بالمدينة فنادق أخرى كانت تؤدي أدورا أخرى تجارية مثل: فندق "كريكش" بجانب الزاوية الناصرية بوطاء الحمام وفندق "الزرع" وهو الآن مقر لأحد البنوك بساحة وطاء الحمام. بالإضافة إلى فندق "السمار" الموجود في أعلى الساحة. وفندق "ستيتو الحضري" المواجه لفندق "شفيشو".

بعض الحرف التي لا زالت تمارس بالفندق

3.7.وضعية المعالم التراثية بمدينة شفشاون:

المعالم	المؤهلات ووضعيتها الحالية
مدينة شفشاون العتيقة	تم ترميمها والاهتمام بها وبأركانها.
سور المدينة العتيقة	
أبواب المدينة العتيقة	
احياء المدينة العتيقة	
القصبة	وجهة سياحية بامتياز تعتبر جوهرة معمارية، فقد تم تسجيلها في قائمة التراث الوطني المصنف بموجب المرسوم رقم 2.97.425 الصادر في 4 يوليوز 1997. قامت وزارة الثقافة بعملية ترميم شاملة للقصبة سنتي 2002-2003، وتمت إعادة تأهيل إحدى فضاءاتها كمسرح للهواء الطلق عام 2005.
المسجد الأعظم	يعتبر حتى الآن من أعظم المساجد المتواجدة بالمدينة، تم تسجيله في قائمة التراث الوطني المصنف سنة 2000، ويعتبر من المساجد الأولى التي استفادت من ترميم شامل كما يعتبر حتى الآن من أعظم المساجد الموجودة بالمدينة العتيقة والتي تجلب السياح بكثرة.
مسجد بوزعافر	من المساجد التي حظيت بالاهتمام بحيث رمم مؤخرا ترميما جيدا وهو اليوم مقصد زائري المدينة كما أصبحت تقام به الصلوات الخمس.
فندق شفيشو	من الفنادق ذات الطابع المعماري الغرناطي والذي يجب ترميمه واعادة بعض الوظائف التي كان يؤديها تاريخيا ليصبح ذات اهمية سياحية تساهم في اشعاع المدينة العتيقة

مراجع التقرير

القانون رقم 95- 10 المتعلق بالماء

الموارد المائية بالمغرب، الإمكانات والتدبير والتحديات . د. إدريس الحافيظ - الطبعة الثانية 2021

Rapport mondial des Nations Unies sur la mise en valeur des ressources en eau 2021-

Politique de gestion de l'eau au Maroc .mensuel conjoncture. N: 1035.AVRIL /MAI 2021

Gestion de l'eau au Maroc et changement climatique. Revue espace géographique et société marocaine/32 .février 2020.

Comment le Maroc compte faire face à la raréfaction de l'eau. LE MATIN 01 février.2022

Gestion de la rareté de l'eau en Milieu Urbain au Maroc. Groupe de la banque mondiale.novembre 2017.

ذ. محمد القاضي. سنة 2012. شفشاون تاريخ، حضارة ،اصالة .149 صفحة.

ذ. الصديق بن العربي. سنة 1984 . كتاب المغرب. 294 صفحة.

ذ. عبد العزيز بنعبد الله، سنة 1977**.** معلمة المدن والقبائل.

مجلة المناهل، العدد 98 الخاص بمدن وحواضر مغربية، سنة 2020

ذ. علي بنطالب، عزيز بن الطالب ،صباح علاش، عبد القادر ايت الغازي.سنة2022 . الجبال المغربية التاريخ، التراث ورهانات التنمية.

ذ. حميد تيتاو، مجالات الجوار المغربية **.سنة 2016**

ذة. فاطمة بوشمال .سنة 2020 . شفشاون: حاضرة شريفة بملامح اندلسية وقسمات جبلية

تنمية الملك الغابوي بالمغرب ما بين النظام القانوني والمخططات الإستراتيجية – محمد بورحيلة

البعد التنموي في القوانين البيئية المغربية – خالد الغزالي

مشروع القانون رقم 12-81 المتعلق بالساحل

رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع القانون رقم 12-81 المتعلق بالساحل

https://www.tetouanclub.com/
https://ar.wikipedia.org
https://www.menara.ma/article
https://earth.google.com/web/
https://www.cese.ma/

الفهرس:

كلمة جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية 5

كلمة منظمة HEINRICH BÖLL 6

الحكامة المائية 7

1. السياق العام: 8
2. الماء والتنمية المستدامة : 9
3. الماء والتغيرات المناخية : 13
4. إشكالية الماء في المغرب: 17
5. الوضعية المائية بإقليم شفشاون : 24
6. توصيات 29

إكراهات الساحل بإقليم شفشاون 31

1. مقدمة: 32
2. ساحل إقليم شفشاون..... 34
3. قراءة محينة في قانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل: 38
4. المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل..... 41
5. نتائج الرصد الميداني..... 42
7. التوصيات..... 46

المنتزهات الطبيعية بين الحماية القانونية وواقع استغلالها 49

1. تقديم :..... 50
2. المنتزهات الطبيعية بين الحماية القانونية والاستغلال غير المعقلن. 53
3. الإطار القانوني لتنظيم المحميات بالمغرب 58
4. الاطار المؤسساتي لحماية البيئة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 67
5. مدى حماية القانون للمنتزهات الطبيعية في ظل الاستغلال غير المعقلن من طرف الساكنة .. 71
6. تقييم المجلس الأعلى للحسابات لتدبير المنتزهات الوطنية..... 73
7. الإشكالات المرصودة بالمنتزه الوطني لتلاسمطان:..... 75

المواقع الأركيولوجية بإقليم شفشاون: الواقع وتحديات التثمين 79

1. تقديم: 80
2. إقليم شفشاون :..... 81
3. جرد لبعض المؤهلات الأركيولوجية لإقليم شفشاون: 82

مراجع التقرير 106

جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية، شفشاون
الهاتف: 539989727 212+

البريد الالكتروني:
assated@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.assated.com

دجنبر 2022